

PROVISIONAL

A/42/PV.72
27 November 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥٠٠

السيد فلورين	الرئيس :
السيد القرولي (نائب الرئيس)	شـ :
السيد ويجيمورDani (نائب الرئيس)	شـ :

- تنظيم العمل
- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٧] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخامسة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة
- (د) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوحدة المعنية خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بيدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اقترح اغفال قائمة المتكلمين في مناقشة البند ٣٢ من جدول الاعمال "قانون البحار" الساعة ١١ من صباح غد ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرجو من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة (Corr.1 A/AC.109/920 ; A/42/23 Part VII) (A/42/L.1 و A/42/731)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/732)

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/731)

(د) مشروع قرار (A/42/L.17)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة الرابعة (A/42/731) . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

السيد غوتيرييز (كاستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في البيان الذي أدلّ به رئيس كاستاريكا السيد أوسكار ارياس مانشيز أمام هذه الجمعية في الدورة الحادية والأربعين ، قال ما يلي :

"أود أن أكرر هنا اعتراضنا عن أملنا في أن يجري حوار عاجل بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى لحل مسألة السيادة على جزر مالفيناس" .

(A//41/PV.9 ، ص ١٦)

وبهذه الطريقة الموجزة أعرب قائد من أمريكا اللاتينية حصل على جانب من تعليمه في بريطانيا ، عن الموقف الذي تتتخذه حكومة كوستاريكا لعدة سنوات بشأن هذا الموضوع والذي جعلنا دائماً نؤيد مشاريع القرارات التي تمثل مشروع القرار قيد المناقشة . ومن ثم فانني بالنيابة عن حكومة بلادي أكرر هذا الموقف هنا وأناشد مرة أخرى بإجراء الحوار وبأن يظل الباب مفتوحاً لبحث هذا الموضوع بالوسائل السلمية الرشيدة المتحضره ، وهي الوسائل التي يجب أن تفضلها أممـان ديمقراطيـان تـنتمـيـان إلى فرعـين مـخـتـلـفـين من نفسـ الحـضـارـة .

يجب على جميع مواطنـي أمريـكا الـلاتـينـية أن يـؤـيدـوا الأـرجـنتـينـ في طـموـحـاتـهـا الشرـعـيـةـ فيما يـتـعـلـقـ بـجـزـءـ منـ أـرـاضـيـهاـ . انـ هـذـاـ الـوـاجـبـ يـنـجـمـ عـنـ مـاقـ مشـترـكـ لـشـعـوبـ نـشـأـتـ نـتـيـجـةـ اـنـتـشـارـ الـأـورـبـيـينـ فيـ هـذـهـ الـقـارـةـ . وـقـدـ قـادـتـنـاـ الـاخـطـاءـ الـتيـ اـرـتكـبـهـاـ الـأـمـريـكـيـوـنـ الـأـسـبـانـ إـلـىـ حـرـيـةـ مـجـزـأـةـ ،ـ وـلـئـنـ كـانـتـ هـذـهـ الـانـقـاسـمـاتـ قدـ تـعـزـزـتـ فيـ غـضـونـ وـجـودـنـاـ الـمـسـتـقـلـ ،ـ فـانـهـاـ لـمـ تـفـسـدـ رـوـابـطـ الـوـحدـةـ الـتـيـ ظـلتـ قـوـيـةـ إـلـىـ الـيـوـمـ وـالـتـيـ تـجـعـلـنـاـ نـدـرـكـ إـنـاـ إـخـوـةـ .ـ انـ اـتـحـادـنـاـ فـيـ الـكـفـاحـ ضدـ آـخـرـ مـعـاـقـلـ مـاضـيـنـ .ـ الـاستـعـمـاريـ ،ـ أـكـثـرـ مـنـ اـتـحـادـنـاـ فـيـ أـيـ مـيـدانـ آـخـرـ ،ـ وـمـنـ هـنـاـ فـانـهـاـ نـتـضـامـنـ مـعـ الـأـرجـنتـينـ فـيـ نـضـالـهـاـ مـنـ أـجـلـ اـسـتـعـادـةـ جـزـرـ مـالـفـينـاسـ ،ـ وـنـعـتـبـ ذـلـكـ خـطـوةـ ضـرـورـيـةـ لـاـنـهـاءـ الـاستـعـمـارـ فـيـ الـقـارـةـ الـأـمـريـكـيـةـ .ـ

يـنـبـغـيـ أـنـ تـوـجـهـ كـلـ هـذـهـ الـجـهـودـ إـلـىـ الـمـفـاـوـضـاتـ باـعـتـبارـهـاـ الـوـسـیـلـةـ الـمـتـحـضـرـةـ لـتـحـقـيقـ الـوـثـامـ بـيـنـ الـأـمـمـ .ـ وـمـنـ الـضـرـوريـ أـنـ نـدـرـكـ أـنـ تـسـوـيـةـ الـحـالـةـ يـجـبـ أـنـ تـأـخـذـ بـعـيـنـ الـاعـتـبـارـ الـظـرـوفـ الـتـارـيـخـيـ وـالـاتـصـالـ الـاقـلـيمـيـ ،ـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ جـزـرـ مـالـفـينـاسـ يـجـبـ أـنـ تـعـتـبـرـ جـزـءـ مـنـ الـأـرجـنتـينـ ،ـ وـمـنـ الـضـرـوريـ أـيـضاـ أـنـ نـعـتـرـفـ عـلـىـ النـحـوـ الـوـاجـبـ بـحـالـةـ سـكـانـ الـأـرـخبـيلـ الـذـيـنـ يـجـبـ أـنـ تـوـفـرـ لـهـمـ الـضـمـانـاتـ الـلـازـمـةـ لـلـتـمـتـعـ بـنـفـيـ الـحـقـوقـ الـتـيـ يـتـمـتـعـونـ بـهـاـ الـيـوـمـ .ـ

ان الصعوبات التي ينطوي عليها النزاع قد توحى بأن مواقف الطرفين متباينة جداً تبعاً مما لا يمكن تصوره امكانية نجاح مفاوضات . فبريطانيا العظمى متمسكة بآئتها لن تتفاوض على سيادة الجزر ، بينما تعتقد الأرجنتين أن السيادة لابد أن تكون العنصر الرئيسي في الاتفاques التي سيجري التفاوض عليها . ولكن ، كما هي الحال في كل صراع ، يستحيل أن نصدق أنه لا يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق متى كانت الأطراف مستعدة لبحث جميع جوانب النزاع وتكريس الوقت اللازم للمفاوضات .

وهذه سنة تتحقق فيها ، على ما يبدو ، تقدم موضوعي في عملية التفاوض في أجزاء مختلفة من العالم . فالمفاوضات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشأن القضاء على جزء من ترساناتها النووية قد أوشكت على الانتهاء ، رغم أنه يصعب تصور وجود خلافات بين دولتين أكبر مما بينهما أو أن هناك موضوعاً للتفاوض أدق مما تفاوضان عليه وبالمثل ، تلوح الآن في الأفق ، أكثر من أي وقت مضى ، امكانية عقد مؤتمر سلام معني بالشرق الأوسط إذا بات من المؤكد تقريراً ، أن لم يكن هذا العام ، أن نشهد في العام القادم أطراضاً لاتزال بينها حتى الآن عداوة كبيرة وقد جلست إلى طاولة التفاوض لايجاد حل مرض لصراع طويل ودامي . وأخيراً ، وعلى نطاق أصغر ، يجدر بنا أن نتذكر ما يجري في أمريكا الوسطى ، حيث فتح اتفاق ٧ آب/أغسطس المبرم بين الرؤساء الباب أمام تسوية صراع مؤلم وصعب ، بدا من المستحيل لسنوات عديدة امكان ايجاد تسوية سلمية له .

ان الأمثلة التي سقتها أمثلة جيدة على التطورات الهامة التي حدثت هذا العام ، والقاسم المشترك بينها أنه توجد أمثلة ملحوظة على التفاوض بوصفه أداء فعالة لايجاد حلول ثابتة ونهائية للمشاكل الدولية . ولذا ينبغي التشديد عليه هنا ، في منظمة وجدت لتعمل كأداة للنهوض بالسلم واتاحة السبيل للتوصول إلى اتفاques بين الدول واستبعاد الفكرة القائلة بأن السبيل الوحيد لحل الخلافات بين الدول هو اللجوء إلى القوة ، أي التعبير الأقصى عن اللاعقلانية في العلاقات الإنسانية .

(السيد غوتيريز ، كومتاريك)

لذلك ، ينبغي على الجمعية العامة أن تنظر في مسألة جزر مالفيناس بنفس القناعة التي نظرت المسألة بها في السنوات السابقة ، أي بالاعراب عن ايمانها بالمفاوضات وعن أملها في أن يجلس الانكليز والأرجنتينيون حول طاولة التفاوض وأن ينهوا خلافاتهم الحالية التي تعتبر حادثا بسيطا في غضون علاقات كانت في الماضي متينة وقوية ومفيدة لكلا البلدين .

وأود أن أجعل من الواقع اننا نؤيد موقف الأرجنتين ، حيث أننا نرى في مساعها لاستعادة جزر مالفيناس خطوة إلى الأمام نحو استئصال شأفة الاستعمار . لكننا ، في الوقت نفسه ، نؤكد ايماننا بالمفاوضات وتعرّب عن أملنا في أن يصبح بالأمكان ، عن طريقها ، إنهاء صراع ما كان ينبغي له أن ينشب ، ويتساءل كل يوم مبرر استمراره .

السيد أورامان أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تنظر

الجمعية العامة ، مرة أخرى ، مسألة جزر مالفيناس . وفي هذه المناسبة ، عندما نرى في الأفق تقدما ملمسا في المفاوضات بشأن القذائف المتوسطة المدى يؤدي إلى خفض حدة التوترات ، نأمل أن يتسمى أيضا التوصل إلى حل مشرف لهذه المسألة الحساسة حتى يعلو صوت العقل والمنطق . فهذه قضية لا تدحر لأن تيارات التاريخ المعاش تبقى عليهما حية .

لقد بيّنت الأرجنتين باستمرار أنها مستعدة للبحث عن حل تفاوضي لهذا النزاع مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس . وایجاد توسيع على طاولة التفاوض من شأنه أن يسهم إسهاما هاما في استتباب السلم والاستقرار في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية . وكما قلنا مؤخرا في مجلس الأمن ، كان الوقت لكي تصبح الروابط الاستعمارية مجرد مادة للبحث التاريخي حتى يمكننا جميعا أن نكرر أنفسنا للنضال من أجل التطوير المادي والروحي للإنسان البشري . لأنّه مهما كان مسقط رأس المترء ، حتى وإن كان أكثر مناطق العالم عزلة ، يتمتع المرء بحق في الحياة ، شأنه شأن من ولدوا في المناطق المتروبولية الكبيرة ، بغض النظر عن

(السيد أورامان أوليفا ، كوبا)

الديانة أو العرق أو الجنس أو اللغة ، وهو ما حمل منظمتنا على اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ للمساعدة على وضع نهاية لذلك الفعل من تاريخ البشرية .

ان مناشتنا للمملكة المتحدة بشأن حل هذه المسألة ورد السيادة على الجزر الى جمهورية الأرجنتين دون ابطاء ، انما هي استناد الى الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على ما يلي :

"يفقد جميع أعضاء الهيئة منازعاتكم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلام والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر" .

ان قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تشير الى أن السبيل الوحيد لانهاء الحالة الاستعمارية في جزر مالفيناس يتمثل في تسوية النزاع الأرجنتيني البريطاني على سيادة الجزر .

لقد دلت الأرجنتين يدها بغضن زيتون الى المملكة المتحدة ، ونحن نطالب تلك الدولة باسم شعوب أمريكا التي ينتمي اليها بوليفار ومارتي ، أن تقبل تحدي التاريخ ، برؤية للمستقبل ، وتسهم في اعادة ما ادعى به عن حق ، ان السلم والانفراج وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وانهاء هدير المدافع وانهاء المعاناة كلها رغبة عميقه تراود الشعوب ولا سبيل الى تجاهلها .

السيد كام (ب بينما) (ترجمة شفووية عن الإسبانية) : ظلت الجمعية العامة

تنظر مسألة جزر مالفيناس منذ عام ١٩٦٥ ، في بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام ، أي قبل ٢٢ عاما بالضبط ، قدم ١٥ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ، منها بينما ، مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة بعد شهر واحد من تقديمها بوصفة القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، وهو أول قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . وكان اشتراكنا في تقديم مشروع القرار ذاك استلهاما لموقف شعبنا المناهض للاستعمار واحتراما دائميا لما يمبادئ كمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

والاليوم ، وبعد ٢٢ عاما ، نؤكد من جديد وبقوة أكبر ، تمسكنا بتلك المبادئ التي ظلت قواعد ثابتة في سياسة بينما الخارجية . وتماشيا مع تلك المبادئ المتصلة في نضال بينما الطويل من أجل استعادة سيادتها على جميع أراضيها وتأكيدها وممارستها ممارسة كاملة ، نؤكد من جديد تأييد بينما البرنامج والقاطع لدولة الأرجنتين وحقها المشروع في استعادة جزر مالفينيات واعادة دمجها في ميراثها الاقليمي .

فيما يجاوز كون القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) قد اتخذ منذ وقت مضى - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ - نود ان نشير الى الاهمية غير العادية التي نوليهها لثلاثة جوانب في ذلك القرار التاريخي . أولا ، يقر هذا القرار بوضوح ان المفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة هي افضل سبيل لتحقيق حل سلمي للنزاع بين البلدين فيما يتعلق بالسيادة على جزر ماليفيناس . هذا الموقف قد أعادت الجمعية العامة التأكيد عليه مرارا ، والقرارات السبعة والمقررات الاربعة التي اعتمدت بتوافق الاراء بشأن هذا الموضوع دليل على ذلك ، وخاصة القرارات الخمسة التي اتخذت على مدى السنوات الخمس الماضية ، الامر الذى يؤكد موقف الجمعية العامة الثابت الدائم فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية . ولا ينفي للمملكة المتحدة ان تتجاهل او تقلل من شأن مبدأ سجل المجتمع الدولي لصالح ايجاد حل سلمي تفاوضي لمسألة جزر ماليفيناس .

والجانب الثاني الذى اود ان القى الضوء عليه فيما يتعلق بالقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) هو كون الجمعية العامة في ذلك القرار تجنبت عن عدم الاعتراف ، فيما يتعلق بذلك القليم ، بحق سكان جزر ماليفيناس في تقرير المصير واقتصرت على المطالبة بأخذ مصالح هؤلاء السكان في الاعتبار . وعلى نحو مطابق لمقتضى الحال تماما ، اعسالت الجمعية العامة تأكيد ذلك الموقف مرارا . وينبغي التأكيد على هذا الجانب في كل مرة تصر الدولة المستعمرة على اعطاء الاسبقة لحق السكان المزعوم في تقرير المصير على الحقوق المشروعة للدولة الارجنتينية في استعادة سلامتهااقليمية .

ثالثا ، في عام ١٩٦٥ شاركت ١٥ دولة من دول امريكا اللاتينية في تبني مشروع قرار يبين بجلاء ما اصبح اليوم واقعا لا مراء فيه : فنتيجة للتضامن الاقليمي المتنامي لم تعد قضية جزر ماليفيناس قضية الارجنتين وحدها وانما أصبحت القضية المشتركة لامريكا اللاتينية كلها . واصبحت عاملًا موحدا بين شعوب هذه القارة .

ان المجتمع الدولي يدرك تماما ان النزاع بين الارجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر ماليفيناس ناجم عن الاحتلال غير المشروع لتلك الجزر على يد المملكة المتحدة باستخدام القوة في عام ١٨٣٣ ضد السلامية الاقليمية للارجنتين . ان سيادة الارجنتين على هذه الجزر تستند الى سوابق تاريخية واضحة وحجج قانونية عرضت

ووثقت في الامم المتحدة أثناء الـ ٢٢ سنة الماضية ، ولذلك فانني لست في حاجة الى الاسهاب في الحديث عن هذا .

ومع ذلك لا يسع وفدي الا ان يشير الى ان استمرار الاحتلال البريطاني الاستعماري لجزء من التراب الامريكي لاكثر من ١٥٠ عاما قد اشار الصراع ، بل الحرب ، في جنوب الاطلسي في عام ١٩٨٣ ، نتيجة تشبث بريطانيا بالحفاظ مهما كان الثمن على مركز استعماري بال متدهكة بذلك ميشاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومتجاهلة تجاهلا سافرا مشاعر جميع ابناء أمريكا اللاتينية الذين ، كما قلت توا ، جعلوا من قضية الارجنتين قضيتهم . وهذا يوضح كيف يمكن ان تصبح ادامة حالات ظلم معينة مقلقة وهشة عندما ينتحل القوياء في هذا العالم لانتفهم حقوقا معينة متشبعين بأدوارهم العليا ومحاولين إدامة الظلم بدلا من تمحیح الامر بصدق واخلاص .

بيد أننا ما فتئنا نؤكد أن الوقت ليس متاخرا ابدا لتصحيح الاخطاء . وقد قدمت الجمعية العامة للارجنتين والمملكة المتحدة الاطار السليم لحل النزاع فيما بينهما . واعلن الأمين العام انه على استعداد لمساعدة الحكومتين حتى يمكن تنفيذ شتي قرارات الجمعية العامة . ولكن المملكة المتحدة تزمع ، فيما يبدو ، تجنب تحمل التزاماتها بمقتضى ميشاق الامم المتحدة ، وهذا يتضمن التزام الدول الاعضاء بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ، حتى لا تتقوش السلم والامن الدوليين والعدالة أيضا .

وفي هذا السياق ، نحث المملكة المتحدة على ان تتحترم ، دونما تأخير او خداع او شروط مسبقة ، قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ونداء المجتمع الدولي وان تدخل في مفاوضات جادة بصدق واخلاص مع حكومة الارجنتين .

ونحن نهنئ حكومة الارجنتين على موقفها البناء . فقد أعربت عن التزامها الذي لا يتزعزع بالسعى الى حل سلمي تفاوضي لمشكلاتها مع المملكة المتحدة . ان الاتفاق التفاوضي الذي عقدته مع شيلي فيما يتعلق بقناة بيفيلي وجهودها الدؤوبة في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الرامي الى احلال السلم في أمريكا الوسطى ، وعملها البارز في توافق قرطاجنة بشأن ايجاد حل لازمة الديون الخارجية ، كل هذا يؤكّد بجلاء

التزام حكومة الرئيس راؤول الفونسين بالسلم والتنمية والتعاون ، وهو الامر الذي يصدق أيضا على السعي من اجل ايجاد تسوية تفاوضية لمسألة جزر ماليفيناس . كما حدث في السنوات الماضية اصر ممثل المملكة المتحدة على ان يطرح في الجمعية العامة الحق المزعوم لتقرير المصير لسكان جزر ماليفيناس فياقليم وتساءل عما اذا كان الحق ينطبق على جميع الشعوب ام لا ينطبق الا على بعضها . ولا ينبغي ان يكون هناك اي لبس او آراء خاطئة بشأن هذه النقطة .

لقد صوت بلدي مؤيدا القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ وليس لدينا مطلقا اي تحفظات فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير السوارد في ذلك القرار . ونحن نعلم على نحو قاطع ان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ؛ ولكن هذا الحق لا يمكن ان يفهم بای شكل على انه حق في البت في مستقبل اقاليم مفتصبة ، اقاليم تنتهي الى الغير واقاليم محتملة بالقوة ؛ وهذه هي الحالة فيما يتعلق باقاليم جزر ماليفيناس .

منذ الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، صافتئ وفدى يعلن بوضوح موقفه في هذا الصدد . فقد أعلن وفدى في تلك الدورة :

"ان اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعترف بوجود اشكال ومظاهر متعددة للاستعمار يجب ازالتها بسرعة وبدون شرط . وبالتأسی يتعين عند اجراء عملية تصفية الاستعمار دراسة كل وضع استعماري على ضوء شكله الخاص ومتعبده ، ومن ثم يمكن اللجوء الى طريقة تقرير المصير اذا كانت الظروف والوضع تمكن ذلك الشعب من ممارسة هذا الحق ، او الى طريقة اعادة الاقليم الى البلد صاحب السيادة عليه" .

(السيد كام ، بثما)

"وفي حالة جزر ماليفيناس فاننا نواجه الحالة الثانية ، لأنها قضية اقليم احتل بصورة غير مشروعة وسلب من الكيان الاقليمي لدولة الارجنتين ذات السيادة ، واستوطن من قبل أنصار أسكنتهم هناك الدولة المحتلة . لذلك ، من الصعب القول أنه ينبغي على هؤلاء السكان أن يقرروا مصير اقليم مفترض ليس اقليمهن أصلا .

"وفي اصرارها على اعطاء شعب جزر ماليفيناس حق تقرير المصير ، فإن الحكومة البريطانية تحاول إخفاء قصدها الواضح ، وهو البقاء على احتلالها الاستعماري للإقليم ، مستخدمة السكان كوميلة لتحقيق هذا الهدف باعطائهم حق الرفض (الفيفتو) ازاء عملية رد الاقليم الى صاحبه الشرعي" (A/37/PV.55 ، ص ١٢) .

ان إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والممارسات المتعلقة بانهاء الاستعمار التي تطورت في السنوات الأخيرة يؤكdan على أن للشعوب الخاضعة والمقهورة والمستغلة حقا في تقرير المصير . ومن الشعب تصور كيف يمكن الاستناد الى ذلك الحق فيما يتعلق برعاياها دولة استعمارية تستخدمهم لتبرير وجودها الاستعماري ، كما يحدث في حالة جزر ماليفيناس .

ان فلسفة انهاء الاستعمار تفترض تطبيق حق تقرير المصير على شعب مستعمر مختلف وتنامي هويته ومصالحه على نحو واضح عن هوية ومصالح مكان الدولة المستعمرة . ان جوهر الاستعمار يتمثل في تعارض المصالح بين المستعمريين والمستعمرين ، ولا يوجد في حالة ماليفيناس مثل هذا التعارض في المصالح . بل على العكس يوجد تطابق بين مملحة الدولة المستعمرة ومملحة السكان لأنهم أعلنوا بوضوح رغبتهم في أن يظلوا بريطانيين .

بالامن اكد ممثل المملكة المتحدة أننا لا نستطيع أن نتجاهل رغبات مكان جزر ماليفيناس . ولكنني أتساءل ماذا نقول عن مكان دييغو غارسيا : ماذا عن رغباتهم ، عندما سمحت المملكة المتحدة للولايات المتحدة بان تقيم هناك قاعدة بحرية جوية ؟

(السيد كام ، بينما)

لقد رفضت المملكة المتحدة أية فكرة تتتعلق بتحرير تلك الجزيرة من الاحتلال . لماذا جرى ترحيل مئات الاشخاص ، اشخاص يتوقون للعودة الى وطنهم ؟ لماذا لم تؤخذ رغباتهم في الاعتبار ؟

وان بينما ، التي تعرف جيداً ماذا يعني الاحتلال الاستعماري اذ خبرته بنفسها على أرضها ، قد جعلت من النضال ضد كل أشكال ومظاهر الاستعمار مبدأً رئيسياً من مبادئ سياستها الخارجية وتعتبر من واجبها الوطني أن تقاوم في كل آن وحين المصالح الأجنبية التي تتعارض مع سيادتنا واستقلالنا وحقنا في تقرير المصير . ان الخبرة التي اكتسبناها في نضالنا ضد الاستعمار جعلتنا أكثر وعياً ودفعتنا الى الوقوف متضامنين مع الشعوب المستعمرة الأخرى التي تتعرض للإجحاف والضييم . والتضامن الذي تتلقاه بينما يمكّنها من تقديم المزيد من المساعدة لشعوب أخرى . ونحن نؤكد هنا أنه لا يوجد سوى نضال واحد ضد الاستعمار سواء كان في أمريكا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا . ان هذا النضال واحد لا يتجزأ . وما دام الظلم الاستعماري قائماً فسنظل نكافح من أجل الحرية والسلم . ذلك هو التزامنا - وهو تضامننا الشابت مع الأمة الأرجنتينية ومع حقها في السيادة على جزر مالفيناين .

وأخيراً ، يود بلدى أن يضاف اسمه إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/42/L.17 .

السيد باوليسيو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان تأييد

أوروغواي لمطلب الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناين كان جزءاً شابتاً من سياسة بلدى في الأمم المتحدة . ويوضح تحليل البيانات التي أدلت بها أوروغواي منذ ١٩٦٥ ، عندما أدرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤ ، على نحو جلي أن هذا التأييد كان مستمراً ولم يتبدل من حيث الشكل أو القوة . ولم يكن الدافع وراء تلك الاستعمارية التضامن المستمد من الصداقة بين شعبينا فحسب ، بل أيضاً اقتناعاً نزيهاً يستند إلى حجج قانونية دامنة وواقع تاريخية لا نزاع عليها واعتبارات جغرافية قوية .

كما اتسم موقف أوروغواي بالاتساق في تأكيده المنهجي على ضرورة ايجاد حل تفاوضي بين الطرفين يجري التوصل إليه من خلال أحدى الآليات الدولية الكثيرة المتاحة

للتسوية السلمية للنزاعات . وقد سعى ممثلو أوروجواي فيما اتخذوه من موقف وأدلووا به من بيانات في الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤ بشأن مسألة جزر مالفينيات ، وب بدون المسار بموقف الأرجنتين من جوهر القضية ، إلى التأثير على المداولات والمشاورات ونصحوا بالتوافق بين وجهتي النظر المتعارضتين وبالتقريب بين البلدين اللذين احتفظت ، ولا تزال تحتفظ ، معهما أوروجواي بعلاقات ثنائية ممتازة .

وليس في نيتنا اليوم أن نناقش تأييد أوروجواي التاريخي لمطلب الأرجنتين بحقها السيادي ، وهو تأييد لا نزال شابتين عليه ، بل أن نوضح رغبتنا الاكيدة في الاصمام قدر طاقتنا في تهيئة الظروف المواتية للحوار والمفاوضات بين الطرفين .

في أعقاب الصراع المسلح الذي حدث في الفترة من نيسان/ابريل السـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ ١٩٨٢ـ وإـشـرـ اـقـامـةـ الحـكـوـمـةـ الدـسـتـورـيـةـ فيـ الـأـرـجـنـتـيـنـ فيـ كـانـسـونـ/ـدـيـسـمـبـرـ ١٩٨٣ـ كانـ مـنـ الـمـتـوقـعـ ،ـ بـعـدـ أـنـ تـوـقـعـ الـأـعـمـالـ العـدـائـيـةـ وـفـتـحـتـ سـبـلـ طـبـيـعـيـةـ لـلـاتـصـالـ بـيـنـ الـحـكـوـمـتـيـنـ ،ـ أـنـ تـكـوـنـ اـعـادـةـ الـعـلـاـقـاتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ وـاـسـتـنـدـافـ المـفـاـوضـاتـ أـمـرـيـنـ وـشـيـكيـ الحـدـوـثـ أـوـ أـنـ يـكـوـنـاـ عـلـىـ الـأـقـلـ هـدـفـيـنـ يـحـتـمـلـ تـحـقـيقـهـمـاـ فـيـ الـأـجـلـ المـتـوـصـطـ .ـ غـيـرـ أـنـ الزـمـنـ مـاـ فـتـعـ يـمـضـيـ وـمـاـ زـلـنـاـ لـمـ نـتـجاـزـ حدـودـ التـعـبـيرـ عـنـ النـوـاـيـاـ .ـ فـقـدـ أـدـتـ مـلـسـلـةـ مـنـ الـاحـدـاثـ ،ـ وـخـاصـةـ الفـشـلـ الـذـيـ صـوـدـفـ فـيـ بـدـاـيـةـ مـحـادـثـاتـ بـيـنـ فـيـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ ١٩٨٤ـ وـالـتـصـرـيـعـ الـبـرـيـطـانـيـ بـشـأنـ مـصـاـيدـ الـأـسـماـكـ فـيـ جـنـوبـ غـرـبـيـ الـمـحـيـطـ الـأـطـلـسـيـ الـذـيـ صـدـرـ فـيـ تـشـرـينـ الـأـوـلـ/ـأـكـتوـبـرـ ١٩٨٦ـ ،ـ إـلـىـ التـجـمـيدـ الـفـعـلـيـ لـلـمـبـادـرـاتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ .ـ وـنـتـيـجـةـ لـتـلـكـ الـاحـدـاثـ لـمـ تـحـثـ سـوـىـ اـتـصـالـاتـ غـيـرـ رـسـميـةـ مـتـفـرـقةـ ،ـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـمـشـرـعـيـنـ بـوـجـهـ عـامـ فـيـ الـمـؤـتـمـرـاتـ السـنـوـيـةـ لـلـاتـحـادـ الـبـرـلـيـمـانـيـ الـدـوـلـيـ .ـ

وـبـالـتـالـيـ لـمـ يـجـرـ حـتـىـ الـآنـ أـيـ حـوـارـ بـيـنـ الـحـكـوـمـتـيـنـ .ـ فـيـ حـينـ أـنـ الـمـجـتمـعـ الـدـوـلـيـ مـاـ فـتـعـ يـطـالـبـ بـهـذـاـ الـحـوـارـ الـذـيـ يـعـدـ الـأـدـاـةـ الـوـحـيـدـةـ الـتـيـ تـسـبـقـ وـتـفـوـقـ شـتـىـ الـطـرـائـقـ أـوـ الـاجـرـاءـاتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ وـالـوـسـيـلـةـ الـكـفـيـلـةـ بـأـنـ تـفـضـيـ إـلـىـ حلـ تـفـاـوـيـ لـلـنـزـاعـ وـاعـادـةـ الشـقـةـ وـالـمـدـاـقـةـ الـمـتـبـادـلـتـيـنـ الـلـتـيـنـ رـبـطـتـاـ بـصـورـةـ تـقـليـدـيـةـ بـيـنـ شـعـبـيـ الـأـرـجـنـتـيـنـ وـالـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ .ـ وـفـيـ تـلـكـ الـاثـنـاءـ ،ـ أـخـذـتـ التـوـقـعـاتـ الـتـيـ بـعـثـتـهـاـ مـبـارـدـاتـ ١٩٨٤ـ تـخـلـيـ السـبـيلـ عـلـىـ نـحـوـ مـتـزـاـيدـ لـظـهـورـ مشـاعـرـ الـاحـبـاطـ وـخـيـبةـ الـأـمـلـ .ـ

من المفهوم اذن انه يتعمق على المجتمع الدولي بأسره ، ولاسيما بلدان المنطقة ان يشعر بالقلق ازاء وجود منطقة التوتر تلك ومتاثرها من اخطار وتهديدات للسلم والامن . وقد أعربت الجمعية العامة عن هذا القلق في القرارات التي اعتمدتها منذ بدء المجابهة في عام ١٩٨٢ ، كما تجلى ذلك القلق أيضا في شتى قرارات منظمة الدول الأمريكية ، مثل ذلك القرار الذي اعتمد يوم الجمعة الموافق ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري ، والذي تضمن اعرابا عن القلق ازاء عدم احراز تقدم في تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

وإذا ما قمنا بإجراء مقارنة على أنماط التصويت على مشاريع القرارات الخاصة بجزر ماليفينار منذ قررت الجمعية في عام ١٩٨٢ بحث البند مباشرة في الجلسة العامة ، نلاحظ أن الفالبية المؤيدة آخذة في التزايد باطراد ، اذ يتزايد التصويت الايجابي عاما بعد عام بينما يقل التصويت سلبا وبالمتناسب على نحو كبير . وهذا الاتجاه المعودي في التصويت مؤهر واضح على ان القرارات لم تكتسب تأييدا سياسيا مطسرا فحسب ، بل أنها تجسد على نحو متزايد صيغة توافق الآراء التي ترتكز على اجراء لا يمكن منطقيا لآلية دولة عضو أن تطعن فيه ، الا وهو بدء عملية التفاوض بين الاطراف ، بمساعدة المساعي الحميد للامين العام . بل ان نطاق تلك العملية نفسه قد صيغ بعبارات شاملة على نحو كاف ، بحيث لا يمكن بداعه استبعاد أية قضية معلقة بين البلدين منذ البداية . وبذلك فإن هناك جهدا يجري بذلك لتوفير مناخ للمفاوضات لا يسمح بتفسيرات مقيدة ، نظرا للنطاق العريض من البندود التي يمكن شمولها منذ الاتفاق المبدئي بشأن التدابير الثنائية لاعادة بناء الثقة المتبادلة وحتى النقاش الفعلي بشأن مستقبل جزر ماليفينار .

ان القرارات التي اعتمتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة متزايدة تستهدف ببساطة ضمان ان تحل الأرجنتين والمملكة المتحدة خلافاتهما عن طريق التفاوض . وهذا بلا شك هو الطلب الاساسي الضروري الذي يجب ان تطلبه الامم المتحدة من الدولتين المعنيتين في نزاع يستمر منذ أكثر من ١٥٠ سنة . وهو يتعلق بالتزام طبقي يقع على

عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي وينظر إليه باعتباره نظاما منظما للتعايش بين الأمم ، التزام يأخذ - في حالة جزر ماليفيناس - بعدا مختلفا حيث أنه يتضمن دولة عضوا من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذين تقع على عاتقهم نتيجة لذلك مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بمتح حدوث بؤر التوتر الدولية وبالقضاء عليها .

وفي الآونة الأخيرة بحثت الجمعية العامة ، بل وأصدرت ، قرارا بشأن جنوب الأطلسي ، الذي أعلن منطقة سلم وتعاون في عام ١٩٨٦ . إن جنوب الأطلسي منطقة واسعة ذات قيمة متزايدة من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بسبب أهمية قنوات الاتصال التي توجد فيها ، وحجم ما تحتويه من الموارد السمكية والمعدنية ومصادر الطاقة . ومنذ الخلاف الذي بدأ في عام ١٩٨٢ في الماليفيناس ، دخل عامل انعدام الاستقرار ، بل وازداد قوة في منطقة جنوب الأطلسي الحيوية . وما زال ذلك يؤشر ليس فقط على المنخرطين في المواجهة ودهمها بل على المنطقة بياسرها . فهو عامل عدم استقرار أضيف إلى العوامل الموجودة في الجنوب الأفريقي نتيجة لنظام الفصل العنصري واحتلاله غير الشرعي لساميبيا .

إن إقامة منطقة سلم في جنوب الأطلسي لن تستكمل طالما كانت توجد عوامل انعدام الاستقرار أو الصراع المحتمل . ولحسن الحظ ، أن الأرجنتين والمملكة المتحدة قد أيدتا في العام الماضي ، وتويدان هذا العام ، مقررات الجمعية العامة بشأن هذا البند . وينطوي هذا التأييد ضمنا - بين أشياء أخرى - على التزام مشترك بأن تنفذ في تلك المنطقة ، وعلى المستوى متعدد الأطراف ، سياسة تتسم مع الهدفين الرئيسيين للإعلان ، وهما : النهوض بالتعاون الإقليمي وصيانة السلم والأمن الدوليين .

إن اشتراك البلدين في إعلان يؤيده المجتمع الدولي ويرمي إلى إقامة منطقة سلم تتضمن جزر ماليفيناس يمكن أن يعتبر أول خطوة ذات مغزى في اتجاه إعادة بناء الثقة المتبادلة والشروع في الحوار الذي يطالب المجتمع الدولي بيده .

وان ضرورة الشروع على وجه السرعة في مفاوضات تفضي إلى حل حاسم للمشكلة أمر ملح أيضا ، لأن هذا صراع لا تعود أطالته بالتفع على أحد ، ولا حتى أولئك الذين

يتمادون في التشكيك في الحتمية التاريخية لنتيجة عملية التفاوض . فهذه حقا حالة لا يمكن أن يكون الوقت فيها في جانب أحد . بل على النقيض من ذلك ، فإن اطالة أمر الحالة تبقى على مشاعر السخط لدى كل من الجانبين ، وتباعد بين بلدين يمكن أن يستفيدا ، كما حدث في الماضي ،فائدة كبيرة من علاقاتهما المتبادلة .

ومتممتو أوروجواي لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية ، لأننا - على النقيض مما أعلنه ممثل المملكة المتحدة أمس - لا نرى في تأييد مشروع القرار هذا مجرد اجراء شماثري خال من أي مضمون . وما زلنا نأمل في أن يسود في النهاية الحس السليم والحكمة والنية الحسنة للطرفين ، وأن يكرس كل منهما نفسه للسعى إلى حل حاسم لهذه المشكلة . وهذه الثقة هي التي تعطي محتوى ومضمونا لمشروع القرار هذا الذي نشترك في تقديميه ، والذي يحدونا الأمل في أن يحظى - على غرار مشاريع القرارات الأخرى التي قدمت في السنوات الماضية - بتأييد شامل من هذه الجمعية .

السيد مويما بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاصيانية) : على مر السنوات الست الماضية ، أصرت الجمعية العامة على ضرورة أن تجد حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة حللا ملمساً محدداً لمسألة جزر المالديف . وقد طالبت الجمعية العامة ، في القرار تلو الآخر ، الأمين العام بأن يواصل مهمة المساعي الحميضة التي ينطلي بها من أجل مساعدة الحكومتين على حسم نزاعهما بالوسائل السلمية . وعلى الرغم من التداءات المتكررة من قبل الجمعية العامة والجهود التي يبذلها الأمين العام ، لم يلاحظ أي تقدم خلال الاثنى عشر شهراً الماضية ، لأن أحد الطرفين لا يرغب في الدخول في حوار ومقابلات من أجل ايجاد حل ملمي سريع وحاسم للمشاكل المعلقة ، بما في ذلك كل الجوانب الخاصة بمستقبل المالديف ، وفقاً للميثاق .

ويظهر هذا جلياً واضحاً من المناقشة التي نختتمها اليوم ، ومن تقرير الأمين العام الذي يوضع فيه مرة أخرى - للأسف - ما يلي :

"ان الطرفين كليهما قد أبديا في العام الماضي ضبطا للنفر جديرا بالثناء واستعدادا واضحا للحد من مجالات التوتر ، فان من دواعي اسفني أنه لم تثبت بعد امكانية إشراك كلتا الحكومتين في ذلك النوع من الحوار الذي يتحقق مع قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ وهو الامر الذي قمت بالبحث عليه في الماضي . وأود أن أكرر تأكيد استعدادي المستمر لمساعدة كلتا الحكومتين في سبيل تحقيق تلك الغاية " (A/42/732 ، فقرة ٦) .

ان وزير خارجية جمهورية الأرجنتين السيد دانتي كابوتو في بيانه الذي أدلّس به أمس قدم من جديد الدليل على الموقف المرن والتوفيقى الذى اتخذته حكومة الرئيس راؤول الفونسين منذ البداية في سعيها للتوصّل إلى حل نهائى لخلافاتها مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بمنطقة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية . ولقد رحب المجتمع الدولي بذلك الموقف الذى يمكن أن يتتيح إطاراً ملائماً للتوصّل إلى تفاهم حقيقي بين الطرفين . وإن بلدي من مقدمي مشروع القرار A/42/L.17 .

إن التأييد الذى يبديه المجتمع الدولي تجاه جمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بموقفها في هذه الحالة يتفق وال الحاجة الى الامتثال على نحو صارم بمقام ميشاق الأمم المتحدة ومبادئه لايجاد حلول سلمية للمنازعات . هذا التأييد من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في منظمتنا يشكل أيضاً جزءاً من الجهود المتواصلة لوضع حد لبقاء الهيمنة الاستعمارية .

إلا أن الحال في المنطقة الجنوبية الغربية من المحيط الأطلسي لا ينبعى النظر اليها في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥-١) بل في إطار التطور التاريخي للمنطقة . وفي حقيقة الأمر وكما أشير في مناسبات عدة فلقد إحتلت المملكة المتحدة الأرخبيل بالقوة عام ١٨٣٢ بعد بضع سنوات من حصول الأرجنتين على استقلالها كوطن يضم ذلك الأرخبيل . وهذا مثال آخر للعواقب الوخيمة للتنافس بين الدول الأوروبية التي كثيراً ما حسمت خلافاتها على حساب مستعمراتها الأمريكية . وفي إفريقيا وآسيا حدثت حالات مشابهة . إلا أنها يجب أن نتذكر جميعاً أن الأرجنتين عام ١٨٣٢ كانت بالفعل جمهورية مستقلة وأن الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بها رسمياً دون أية تحفظات منذ عام ١٨٢٥ . إن سيادة الأرجنتين على الأرخبيل لم تكن موضع شك على الاطلاق ولا يمكن الاستناد إلى ١٥٠ عاماً من الاحتلال غير المشروع لالقاء ظلال الشك على ذلك وإلا فإننا بذلك نقر حيازة الأراضي بالقوة ومن ثم نقوض أحد المبادئ الأساسية للميشاق .

كما أنه ليس من الممكن الإدعاء بوجود حق مسلم به لتقرير المصير من جانب المحتلين البريطانيين لأن ذلك الحق قد مارسته الأمة الأرجنتينية على كامل أراضيها بما في ذلك جزر مالفيناس منذ اللحظة التي أعلنت فيها استقلالها وحصلت عليه .

ومن الناحية العملية فقد أصبحت كل أمة أمريكا اللاتينية مستقلة في بداية القرن التاسع عشر . إن تاريخنا تاریخ لمناهضة الاستعمار ، بيد أن الحياة المعاصرة قد زودتنا بأمثلة متكررة للتقلید المتّصل الذي يرمي إلى ايجاد حلول لنزاعاتنا بشكل سلمي . والاتفاق الذي وقع في اسكيوبولس ، غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ، جزء من ذلك التقلید بالإضافة إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بغية ايجاد حل سلمي للصراع في أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض . وللهذا السبب أيضاً فإننا نؤيد بقوة القضية العادلة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالفيناس .

إن الأمم المتحدة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين يمكنها أن تغفر إذ سطرت صفحات ثانية في ميدان إنهاء الاستعمار ، إلا أن المهمة لن تكتمل اذا لم تجد حلولاً لحالات حالة جنوب غرب المحيط الأطلسي .

السيد تافيراس غوزمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تجتمع الجمعية العامة من جديد للنظر في البند المتعلق بمسألة جزر مالفيناس . وقد طالعنا تقرير الأمين العام المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ونرى مع الأسف أن الظروف لم تتغير على نحو كافٍ لنشرع بالتفاؤل . إن عدم إحراز تقدم صوب تطبيع الحالة في جنوب المحيط الأطلسي يمثل مصدراً مستمراً لقلق المجتمع الدولي وكامل منطقة أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص . ومن الجلي أن استمرار هذه الحالة يشكل حالة من التوتر قد تؤثر على صون السلام والأمن الدوليين . وبالمثل فمن الحالات التي لا جدال بشأنها أنه ما دامت حالة جزر مالفيناس لم تخسم على نحو عادل وسلمي فستظل موضع المחלוקת القائمة في أمريكا اللاتينية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، وادراماً لمصلحة المجتمع الدولي في ايجاد حل فوري وعادل لهذا النزاع فقد قدمت مجموعة من البلدان مشروع قرار لتنظر فيه هذه الجمعية يدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للبدء في مفاوضات لإيجاد الوسائل الكفيلة بضم المسائل المتعلقة بين البلدين بطريقة سلمية

(السيد تافيراري غورمان ،
الجمهورية الدومينيكية)

وعلى نحو نهائي بما في ذلك كل الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وقد يلاحظ أن مقدمي مشروع هذا القرار قد تجنبوا بوضوح الاشارة إلى المسائل المضمنة المطروحة على بساط البحث بغية دعوة الطرفين إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات والاشتراك في حوار صريح واسع النطاق حول وجهات النظر الخامة بكل منهما . وبالتالي فإن مشروع القرار المطروح على الجمعية مشروع اجرائي تماما وهو في شقديرينا متوازن وموضوعي حقا .

ولقد دللتنا دوما على أنه لا وجود لنزاع أو صراع دولي لا يمكن حسمه عن طريق التسوية السلمية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

(السيد تافيراس غوزمان ،
الجمهورية الدومينيكية)

وعلى ذلك فإن الجمهورية الدومينيكية ، التي تؤيد بثبات مطالبة الأرجنتين المشروعة والعادلة بجزر مالفيناس ، تود أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار المعروض علينا .

وإقتباعاً بأن علينا أن نخرج من الركود الذي خيم على هذه المشكلة ، فإن بلدي الذي تربطه علاقات مع كلا البلدين ينادى الطرفين استئناف مفاوضاتهما للتوصل إلى حل مشرف ودائم لهذا النزاع .

السيد بيلونوغراف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية)

إن المنشآت الجارية في الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن قضايا عصرنا المختلفة تبين بجلاءً أن بناء الأمن الدولي يستدعي درجة عالية من المسؤولية وموقفاً غير متحيز من آراء الآخرين واستعداد لايجاد حلول ببناء للمشاكل الملحة . وهذا بالضبط هو النهج المطلوب في حالة التسوية السياسية لمسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) . ولاشك في أن النزاع القائم بدون تسوية في جنوب الأطلسي لا يزال مصدراً للتوتر الدولي وموضعًا لقلق المجتمع الدولي .

إن النظر الطويل الدائم في هذه المسألة في الأمم المتحدة قد سلط الضوء على العناصر الأساسية لمواقف غالبية أعضاء المنظمة من هذه المسألة . وقد أكدت الجمعية العامة في قراراتها مراراً وتكراراً على ضرورة إنهاء الوضع الاستعماري لجزر فوكلاند (مالفيناس) . وكثيراً ما حث المجتمع الدولي حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على تلمس تسوية سلمية للمشكلة المعلقة بين البلدين ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بالجزر في المستقبل . وفي القرار ٤٠/٤١ المعتمد في الدورة الماضية ، أيدت الجمعية العامة من جديد وبصورة قاطعة السعي نحو تسوية من خلال المفاوضات على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

ورغم القرارات العديدة للجمعية العامة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاع الانغلو - أرجنتيني بالنسبة لجزر ، فلا تزال المملكة المتحدة مادرة في إتباع سياسة قائمة على إبقاء الجزر تحت ادارتها . وبرغم ما أظهرته الأرجنتين مراراً من استعداد لبدء مفاوضات لحل ثنائي لمجمل المسائل المتعلقة بجزر فوكلاند (مالفيناس) ، إلا أن

(السيد بيلونوغراف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لندن لم تبد حتى الان استجابة بناءة . وفضلا عن ذلك فيان السياسة او الاجراءات الانفرادية المتتبعة في العام الماضي لم تسفر إلا عن المزيد من تعقيد الموقف ، مما اضطر الأمين العام الى أن يلاحظ في أحده تقاريره عن المسألة :

" أنه لم تثبت بعد ، إمكانية اشراك كلتا الحكومتين في ذلك النوع من الحوار الذي يتفق مع قرار الجمعية العامة ٤١/٤٠... " (A/42/732 ، الفقرة

٦) .

ويينجم القلق أيضا عن الاستمرار في إبقاء الطابع العسكري على الجزر التي تحولت الى قاعدة بحرية وجوية كبيرة . كما ان الإبقاء هناك على حامية كبيرة وتخصيص مبلغ ضخم لبناء مرافق عسكرية أمر يكشف عن رغبة المملكة المتحدة في تعزيز مركزها في تلك المنطقة الاستراتيجية . وبلدان أمريكا اللاتينية على حق تماما في أن تعتبر الحالة الناجمة عن ذلك بمثابة تهديد لامنها واستقرار منطقة شاسعة واقعة على مفترق الطرق بين قارات ثلاث .

إن حالة من هذا القبيل تشكل عقبة واضحة أمام تحقيق مفهوم إنشاء منطقة سلام وتعاون في جنوب الأطلسي ، الذي تؤيده الفالبية العظمى من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة . ويصعب التوفيق في هذا الصدد بين النهج السياسي العام الذي تتبعه المملكة المتحدة في مشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) وبين تمويיתה تأييدا للقرار المتعلق بمسألة المنطقة المذكورة .

وكثيرا ما أكد الوفد السوفيaticي في هذه القاعة موقفه إزاء جزر فوكلاند (مالفيناس) . فالاتحاد السوفيaticي يؤيد بشبات قرارات الأمم المتحدة الخامسة بالمشكلة ، ويتفهم بصورة كاملة موقف البلدان غير المنحازة فيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) ، ولاسيما بيانها المتعل بتأييد حق الأرجنتين بإقرار سيادتها على الجزر من خلال المفاوضات . وكما أشير في البلاغ الصادر في نهاية الزيارة الرسمية لوزير خارجيتنا ادوارد شيفردنادزه الى الأرجنتين في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧ ، فإن الاتحاد السوفيaticي والارجنتين :

(السيد بيلونوغراف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

"أكدا موقفهما المبدئي فيما يتعلق بضرورة التوصل إلى تسوية حاسمة وعادلة لمسألة جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات بين الأرجنتين وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة".

ومن الواضح أن تسوية مسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) تتطلب التخلص من المواقف النفسية والمفاهيم التي ارتبطت بالحقبة الاستعمارية . ان حل هذه العقدة من عقد التوتر الدولي يتطلب الواقعية وبعد النظر والاستعداد لقبول الحلول الوسط . وفي رأينا أن النداء الذي كرره بالأمس وزير خارجية الأرجنتين السيد دانتي كابوتو بضرورة حل هذه المشكلة على مائدة المفاوضات هو مظهر لذلك الشعور المرن والبناء الذي تتطلبه هذه المسألة .

ونحن نرى أن إنتهاء النزاع في جنوب الأطلسي يقتضي بدء المفاوضات بأسرع وقت ممكن بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لتسوية الخلاف بين البلدين . وكما نرى ، فإن مشروع القرار A/42/L.17 يتفق وهذا المطلب ، ولذا فإن الوفد السوفيaticي يعتزم تأييده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن اعطي الكلمة لمن يرغب من الممثلين في تعليل تصويته قبل التصويت . واذكرهم بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق ، ويلقيها الوفود من مقاعدهم .

السيد ويغيوارداني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار A/42/L.17 مطابق للقرار الذي اعتمدناه في العام الماضي ، ونحن نرى أن القرار يدعو الطرفين إلى بدء مفاوضات لكي يحسموا بطريقة سلمية الخلافات بينهم ، ويمضي القرار قائلاً :

"وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكแลند (مالفيناس)" .

لذلك يفترض وفد بلدي أن الاقتراحات تتناول أيضاً مسألة السيادة على جزر فوكلاند . ولقد فهمنا من تقرير الأمين العام (A/42/732) أنه برغم المناقشات التي أجرتها مع وزيري خارجية البلدين وممثليهما الدائمين لدى الأمم المتحدة تعذر عليه أن يحمل الطرفين على أن يوافقاً على الدخول في حوار يتسق وقدار الجمعية العامة ٤٠/٤١ . ويبدو أن الصعوبة الكامنة في الجمع بين الطرفين تتركز حول مسألة السيادة . وإذا ما نظرنا إلى هذه المسألة فإن وفد بلدي يعتقد أن رغبات سكان الجزيرة ينبغي أن تسبق أية اعتبارات أخرى .

في حالة جزر فوكلاند لا يبدو أن هناك تحركاً ملماً نحو الاستقلال . ومع ذلك ، نرى أن طرفاً آخر يطالب بممارسة سيادته على الجزر . ونلاحظ أن هذه المطالبة قديمة ، ولكنها لم تبرز إلا في عام ١٩٨٢ عندما وقع اشتباك فعلي حول القضية . إن مشروع القرار المعروض علينا يدعو الطرفين إلى التفاوض بشأن خلافاتهم بكل جوانبها . ونحن نرى أن الحوار مرغوب فيه ، وهو بالقطع أفضل من المواجهة . وقد تعود وفد بلدي على الحوار ، ولهذا يود أن يشير مسألة ما إذا كان ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً وجهات نظر سكان جزر فوكلاند ، من أجل التوصل إلى تفاهم كامل فيما يتعلق بمستقبل الجزر . ويحبذ وفد بلدي أن تتحاج لسكان جزر فوكلاند فرصة التعبير عن وجهات نظرهم حول هذه المسألة قبل اتخاذ أية مقررات من أجل تنفيذ مشروع القرار هذا . ولقد

استمعنا الى شهادة عدد من مكان جزر فوكلند الذين مثلوا أمام اللجنة الرابعة ، ولكننا لا نعرف ما اذا كان لديهم تفويف شعبي للقيام بذلك . وليس لدينا علم بشأن مكان الجزر عبروا بآية طريقة ، مثل الاستفتاء ، رغبتهم فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي . وفي غياب مؤشر واضح من شعب جزر فوكلند عن رغباتهم بالنسبة الى الوضع الذي يريدونه لأنفسهم ، يجد وفد بلدي من الصعب أن يقبل الاقتراح القائل بأنه ينبغي للطرفين أن يدخلوا في حوار بغية أن يحسما بطريقة سلمية كل جوانب مستقبل جزر فوكلند ، ولهذا فإن وفد بلدي لن يصوت مؤيداً مشروع القرار هذا . وأود أن أوضح أن تصويتنا السلبي على مشروع القرار لن يجعلنا نحيد عن سياستنا القائمة على بناء جسور المداورة والتفاهم .

السيد اندرادي ديزار ديران (غواتيمala) (ترجمة شفوية عن الاسبانية)

(لقد أعرب المجتمع الدولي مراراً وتكراراً عن موقفه بالنسبة لمسألة جزر مالفيناس في مختلف المحافل الدولية ، وفي مختلف المناسبات ، وأعلن عن تأييده لبذل الجهود بغية التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي لهذا النوع من النزاعات ، وذلك وفقاً للمقاصد والأهداف المنصوص عليها في الميثاق . وقد حث قرار الجمعية العامة ٤٠/٤١ المتعلق بجزر مالفيناس حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن يشرعاً في مفاوضات ترمي إلى ايجاد الوسائل الكفيلة بحل المشاكل المتعلقة بين البلدين حلاً سلمياً نهائياً بما في ذلك كل جوانب مستقبل جزر مالفيناس طبقاً لميثاق الأمم المتحدة . وعلى الرغم من المطالبة بإجراء الحوار والتفاهم ، فإن أحد الطرفين المعنيين قد رفض أن يبدأ المحادثات الرامية لحسن النزاع . وبالتالي أصبح من المتعذر الخروج من هذا الركود ، مما يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين ، ويؤشر بطريقة سلبية على الموقف في جنوب غربي الأطلنطي ، ويعرقل الاستقرار اللازم لتوفير الشروط الأساسية لتطور المنطقة في نظام سلام .

وتود غواتيمala أن تعرب في محفل الأمم المتحدة عن تضامنها الكامل والمطلق مع جمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس . وكما اعترفت بذلك محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ، يجب أن نعيد تأكيد أولوية مبدأ سلامة الأراضي ووحدتها

(السيد اندرادي ديباز
ديبوران ، غواتيمالا)

على مبدأ حق تقرير المصير في الحالات التي كان للاحتلال الاستعماري تأثيراً فيها على الأرضي الخاضعة لسيادة البلدان المستقلة . ولابد من الاشارة إلى أن غواتيمالا أضيرت أيضاً في أراضيها في ظروف مماثلة من جانب نفس هذه الدولة الأوروبية ، ولهذا السبب تطالب هي الأخرى بحقوقها الشرعية في هذا الصدد وتؤكدما .

وليس هناك أدلى بك في أن الأرجنتين تبني مطالبتها بالسيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتشن الجنوبية على أساس تاريخية وقانونية . ولذلك يلزم استعادة هذه الأرضي عن طريق مفاوضات تفضي إلى حل سلمي ونهائي على النحو الذي نص عليه الميثاق . ولذلك فنحن نؤيد جهود الأمين العام الذي كلفته الجمعية العامة بمهمة بذل المساعي الحميدة لتوفير الظروف الملائمة ومناخ الشقة من أجل التوصل لحل عادل ومناسب لهذه المشكلة .

إن حكومة غواتيمالا توافق على نهج الأرجنتين ، والاقتراح الذي جاء في بيان السيد دانتي كابوتو ، وزير العلاقات الخارجية والعبادة في الأرجنتين ، الذي ألقاه أمام أمم الجمعية العامة ، وتناشد غواتيمالا الطرف الآخر أن يبدأ المفاوضات حول هذه المسألة في أقرب وقت تمشيا مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

إن المناخ الدولي الراهن يساعد على التوصل إلى حلول تفاوضية للنزاعات على اختلافها . وفي أمريكا الوسطى تمضي حكوماتنا قدماً ، بتأكيد شمرين وحاصم من مجموعة كونتادورا ، وفريق الدعم ، في عملية سلام تسمح ليس فقط بزيادة التوتر في المنطقة ، بل أيضاً بالتلغلب على الأزمات التي تواجهنا عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية . وبالطبع ، تتطلب هذه العملية ارادة سياسية من جانب الدول ، وذلك تعزيزاً لعلاقات الصداقة بين الأمم ، ومحافظة على السلم والأمن الدوليين .

وتود غواتيمالا أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار هذا ، وتدعى الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد دعمها لمهمة الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة ، وتناشدته للطرفين بأن يبدأ مفاوضات بناءة من أجل ايجاد طريقة لجسم هذه المشكلة حسماً سلبياً وعادلاً ونهائياً .

فكل هذه الأسباب متصوت غواتيمالا مؤيدة مشروع القرار .

السيد حمادنه (الأردن) : كنا نأمل لو سجل هذا العام تقدما نحو تحقيق توسيعية ملمية لمسألة جزر فوكแลند (مالفيناس) . فبلادى التي تربطها علاقات صداقة وطيدة وحميمة مع طرفى النزاع لتشعر بالقلق لعدم التوصل الى توسيعية ملمية لهذه المسألة .

ويحدونا الامل في اقتراب تحقيق توسيعية ملمية بسبب تلك الانباء التي ترددت عن بداية حوار واتصالات بين طرفى النزاع . ويدفعنا الى التفاؤل صبر وحكمة الارجنتين والخبرة الطويلة لبريطانيا في ايجاد توسيعيات توافقية .

وفي الوقت الذي تربطنا ببريطانيا علاقات صداقة تقليدية فانه تجمعنا مع الارجنتين مبادئ واهداف حركة عدم الانحياز ، مقدرين لها دورها المميز في تلك الحركة ومواقفها المؤيدة والمتفهمة لمختلف قضايا العالم الثالث وبالذات القضية الفلسطينية والنزاع في منطقة الشرق الاوسط .

إن تصويتنا على مشروع القرار A/42/L.17 سيكون كما كان في العام الماضي .

السيد رجائي خراماني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم إليكم بخالص الشكر لاعطائى الكلمة والسماح لي بأن أعمل تصويتي فيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.17 . إن الجمعية العامة تعرب في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا عن رجائها للطرفين :

"لبدء المفاوضات بهدف ايجاد السبل الكفيلة بحل المشاكل المعلقة بين كلا البلدين ملمية ونهائية وفقا لميثاق الام المتحدة ، بما في ذلك جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكแลند (مالفيناس)" .

ونحن نعتقد أن الرعايا البريطانيين الذين هاجروا الى جزر مالفيناس ، وهى قطعة من أراضي الارجنتين ، ما كان ينبغي لهم أن يغدوا بضيافة الارجنتين ، حكومة وشعبا ، وأن يتصرفوا كاداء تستخدم للأضرار بالسلامة الاقتصادية للبلد الذى استضافهم . إن وفد بلدى ليس غافلا عن مبدأ تقرير المصير الذى تستند اليه عادة المملكة المتحدة ، ولكنه يعتقد في سياق مسألة مالفيناس أنه ليس المبدأ الوحيد الذى يعتمد

(السيد رجائي خراماني ،
جمهورية إيران الإسلامية)

به . فمبدأ السيادة الذي انتهكه المستوطنون بالفعل له أهمية بالغة . وأفضل حسم لكل هذه المطالبات والمطالبات المضادة يمكن أن يتحقق على أفضل وجه بالتفاوضات البشارة والملحمة .

إن دور الأمين العام في مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق موضع في مشروع القرار هذا أيضا . وفي تقدير وفد بلدي ، إن مشروع القرار A/42/L.17 قد نص على كل السبل الإيجابية والضرورية ، وهي بالتأكيد سبل سلمية ، لحل الخلافات القائمة بين المملكة المتحدة والأرجنتين . لذلك سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار A/42/L.17 .

السير كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لن يكون هناك ما يبعث على الدهشة لكم أو للجمعية العامة إزاء تصويت وفد بلدي ضد مشروع القرار A/42/L.17 بنفس الطريقة ولنفس الأسباب التي جعلته يصوت ضد مشاريع القرارات المماثلة التي اتخذت فيما مضى . ويقول مقدم مشروع القرار هذا انه ذو طبيعة اجرائية محضة ، وهو لا يمس بأي حال من الأحوال مواقف أي من الحكومتين الأرجنتينية أو البريطانية . ومن المؤكد أن مشروع القرار يتسم بقدر من البساطة المفرية . والعديد من الوفود التي تناقشت معها قالت انه لا ينطوي على أي ضرر لاحق . ولكن كما قلت بالأمس فإن دلالة مشروع القرار هذا تكمن ليس فيما يقوله وإنما فيما لا يقوله . فدعوته إلى المفاوضات بشأن "جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكแลند (مالفيناس)" تفتح جدول أعمال يتضمن ما أشار إليه وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية في الأرجنتين أمن من أن جوهر المشكلة هو النزاع بشأن السيادة . ولقد أوضح على نحو قاطع أيضا أن النتيجة الوحيدة التي يمكن أن تتصورها من هذه المفاوضات هي تحويل السيادة على الجزر من بريطانيا إلى الأرجنتين .

وبعبارة أخرى ، يمس مشروع القرار هذا بالفعل موقف أحد الطرفين من حيث أنه يؤيد رأى الأرجنتين بضرورة مناقشة مسألة السيادة ويرفض ما تقوله بريطانيا من ان مسألة السيادة غير قابلة للتناوض . وقد قال وزير خارجية الأرجنتين ان الأطار الذي

(السير كريسبين تيكيل ،
المملكة المتحدة)

اقتصره للمفاوضات سيكون واسعاً ومرنا للغاية . ومن الممكن حقاً أن يكون هذا الاطمار واسعاً كاتساع البحر ومرنا كمرونة المطاط ، ولكن لب المشكلة يظل ثابتاً دون تغيير : إلا وهو مطلب الأرجنتين في السيادة على جزر فوكلاند .

وفضلاً عن ذلك ، لا يذكر مشروع القرار شيئاً عن رغبات سكان الجزر التي ليست موضع اي شك ، وعن حقهم في تقرير المصير . ومع ذلك فإنه في كل قرار آخر تقريباً اتخذته هذه المنظمة بشأن الأقاليم التابعة ، جرى التأكيد بشكل بارز على حق السكان في تقرير مستقبلهم . وهذا الحق لا يرد في مشروع القرار هذا ، فما هو السبب في ذلك ؟ ربما تكون قد نسينا النقطة الرئيسية التي أشارها ممثل كوبا . وخلافة القسول ان لسكان الأجزاء النائية في أقصى أنحاء المعمورة نفس الحقوق الكثيرة التي يتمتع بها من ولدوا في المدن الكبيرة والبلدان الكبيرة . والواقع ان حق تقرير المصير ينطبق على كل الشعوب مهما قل عددها ، بما في ذلك شعب جزر فوكلاند .

لقد اختار ذلك الشعب وضعاً يتوقف بحرارة على الاحتفاظ به . انضم جزر فوكلاند إلى الأرجنتين ، وهو ما تسعى إليه حكومة الأرجنتين ميشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية لسكان هذه الجزر ، وهي الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فضلاً عن أنه يفرض وضعاً استعمارياً جديداً على هؤلاء السكان ضد رغبتهم .

(السيد كريسبين تيكيل ،
المملكة المتحدة)

وأعتقد أنني عالجت في بياني بالامن الحجة الغريبة القائلة بأن السكان قد جاءوا إلى جزر فوكلاند عن طريق الاقتحام دون وجه حق . وأكرر هنا أن جزر فوكلاند بريطانية منذ فترة طويلة سابقة على ظهور دولة الأرجنتين . ولم يكن هناك أي مسكن أصليون في هذه الجزر ، وإنما وصل المستوطنون إلى هناك كما وصلوا إلى الأرجنتين ، فإذا كان أحد البلدين قد استعمر ، فقد استعمر البلد الآخر أيضا . والفرق الوحيد هنا هو أنه كان في الأرجنتين سكان أصليون .

وقد استمعت بهذه الشهادة إلى تأكيدات الممثل السوفيتي الدائم بشأن القاعدة الجوية والبحرية الرئيسية والحامية الكبيرة التي يزعم أنها أنشأها في الجزر . وأكرر هنا أولاً ما قلته بالأمن ، وهو أن قواتنا موجودة هناك لغراض دفاعية . فقد كان لدينا هناك ثلاثة وأربعون جنديا عندما حدث الفزو في عام ١٩٨٢ ، والآن ، نحن مستعدون لصد أي عدوan جديد ، ولكننا لا نشكل أي تهديد للي أحد . وثانيا ، أود بهذه أن أذكر الممثل السوفيتي الدائم بمثل انكليزي قديم له دلالته بعد انتهاء مناقشاتنا الأخيرة بشأن أفغانستان ، وهو أن الذين يسكنون ببيوتنا من زجاج ينبغي لا يلقوا بالحجارة على الآخرين .

ولأن مشروع القرار قد أغفل مسألتين ، مسألة السيادة ومسألة تقرير المصير ، اللتين يتعارض بشأنهما موقف كل من حكومتي المملكة المتحدة والأرجنتين ، فهو لا يوفر أي أساس لاحراز تقدم يؤدي إلى حسم الخلافات فيما بيننا . لقد أعلنت حكومة بلادي مراراً ما تعتقد في وجوب ما ينبغي أن تكون عليه هذه العملية . إن مسألة السيادة التي تشير الخلاف ينبغي أن تطرح جانبا وأن يركز الطرفان على المسائل العملية والثنائية العديدة التي تهم كلا الطرفين . وحتى الآن لم نحصل على أي استجابة للمبادرات التي اتخذناها ، وإن كان هناك بصيص من الأمل ، حيث يجري التبادل بشأن مسألة تهم كلا الطرفين ، هي صون مصائد الأسماك وتتجنب وقوع حوادث في جنوب غربي الأطلسي . فلنحاول البناء على هذه المبادرات والمبادلات القائمة فيما بيننا . وبالامن أعرب وزير خارجية الأرجنتين عن أمله في المصالحة بين بلادي وببلاده . ونحن أيضاً تحدونا هذه الآمال . والآخرون أيضاً يمسكون بها . ولكن مشروع القرار هذا

(السيد كريسبين تيكيل ،
المملكة المتحدة)

ليس هو السبيل الى تحقيق هذه الامال . وبالنسبة لمن يتمون الخير للارجنتين وبريطانيا ، فاني أقول ببساطة : لا تنحازوا الى أي من الطرفين في هذا النزاع . اتركوا الأمر للأطراف المعنية لتحسم خلافاتها بأسلوب معقول وواقعي ، وامتنعوا عن تأييد مشروع القرار هذا .

السيد كابوتو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اعلل موقف حكومة بلادي فيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.17 . ان حكومة بلادي ستصوت لصالح مشروع القرار هذا لأنه يتضمن جوهر النهج الذي نرى أنه ينبغي أن يكون وسيلة المجتمع الدولي في معالجة المشاكل والتواترات والصراعات . وهذا الجوهر هو المفاوضات .

وبطبيعة الحال ، وتبعاً لتفسير المرء لها ، هناك أشياء لم يذكرها مشروع القرار . غير أن هناك أشياء كثيرة أخرى كذلك يذكرها مشروع القرار ، هي تلك العناصر التي تصوت الجمعية عليها بعد ظهر اليوم . وبعبارة أخرى ، وطبقاً لمشروع القرار A/42/L.17 ، ومن أجل حسم الخلاف بين المملكة المتحدة والارجنتين ، يطالب المجتمع الدولي ، الذي تمثله هذه الجمعية ، بالشروع في المفاوضات . وهل هناك حقاً وسيلة أخرى لحل المشاكل بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، غير المفاوضات ؟

ان ممثل المملكة المتحدة يقترح ترك الأمر للبلدين المعنيين للتوصل الى حل للمشكلة . إذن ما الفرض من انشاء هذه المنظمة ، وما هو القصد من وراء الميثاق ، وما فائدة التمويit ، ان لم يكن الاعراب عن ارادة المجتمع الدولي بشأن تلك المسائل التي تشكل تهديداً لسلم هذا الكوكب وأمنه ؟ هل يعتبر الاعراب عن القلق من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ؟ هل يعتبر العمل وفقاً للمادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة ومحاولة التوصل الى تسوية أو توفيق للنزاع ، تدخل ؟ نحن لا يسعنا أن نقول ذلك ، لأنه اذا كان ذلك محينا ، فهذا يعني أننا نشك في صحة نفس الاسس التي قامت عليها هذه المنظمة .

ليس هناك أدلة شرك في أن هناك خلاف ، فهي ليست مسألة تعسفية أو انفرادية لتثيرها الأرجنتين وحدها . لقد سلمت حكومة المملكة المتحدة في مناسبات عديدة بوجود

الخلاف . في نيسان/أبريل ١٩٧٧ ، على سبيل المثال ، أصدر كلا الوفدين بيانا مشتركا هنا أشار إلى وجود خلاف . ومن ثم فإن حكومة الأرجنتين لم تختلف أي شيء ، وإنما بدأ ذلك الشيء باحتلال الجزء في عام ١٨٣٣ .

ولنعد إلى الحجة الرئيسية ، إن ما ينص عليه مشروع القرار أنه بغية حسم الخلاف ، ينبغي أن تكون هناك مفاوضات بين الحكومتين تتناول كل المشاكل القائمة . فهو ، بكل وضوح ، لا يمن موافق أي من الحكومتين . ولا يشير مشروع القرار إلى مسألة تقرير المصير أو إلى مسألة السيادة . وأود أن أذكر أنه في عام ١٩٨٥ ، سعى الوفد البريطاني إلى إدخال تعديلات على مشروع القرار ، مبرزا أنه ينبغي أن يشير صراحة إلى مبدأ تقرير المصير . وفي ذلك الوقت بثت الجمعية ضد هذا التعديل .

إلا أنه في نهاية المطاف سيموت وفدي الأرجنتين لصالح ما نعتقد أنه يمثل العنصر الجوهرى في حل المشاكل الدولية . فالنزاع ليس من بنات خيال حكومة بلادى ، ولكنه حقيقة ملأ بها المجتمع الدولي . ونظراً لوجود ذلك النزاع ، نعتقد أنه لا يوجد سوى نهج متحضر واحد لإزاءه ، وهو المفاوضات . ومن ثم لا نفهم كيف يمكن معارضه التفاوض في نفس الوقت الذي يكون فيه المرء عضوا دائما في هيئة أوكل إليها أساسا حفظ السلام والأمن على هذا الكوكب ، وهي مجلس الأمن .

الرئيسى (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا إلى آخر متكلم في تعليق التمويت قبل التمويت .

لقد طلب اليّ أن أعلن أن وفود إكوادور وبينما وبيراو وزيمبابوي وفنزويلا وكولومبيا قد طلبت إضافة اسمائها على قائمة الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار . A/42/L.17

وقبل أن نبدأ في التمويت ، أود أن أبلغ الجمعية أن الأمين العام قد استعرض مشروع القرار A/42/L.17 ، وأوضح أنه لا يتوقع في هذه الآونة أن يتربّ على تنفيذه أية نفقات إضافية أو تغييرات برنامجية ، طبقاً للمنصوص عليه في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

وإذا ما أُسفر أي تغيير في الظروف عن نفقات إضافية ، سيُسعن الأمين العام ، بمُوافقة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والميزانية ، إلى توفير التمويل الضروري بمقتضى الشرط الوارد في القرار المعنى بالنفقات غير المتوقعة والاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ والذي ستعتمد الجماعة العامة في دورتها الحالية .

ستتّخذ الجماعة الان قراراً بشأن مشروع القرار A/42/L.17 . ونبذأ عملية التصويت . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوببيا ، الأرجنتين ، أسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، إيكوادور ، Albania ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، إيطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بينما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فامو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراتية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراتية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، سيسيل ،

شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمala ، غيانا ، غينيا ، غينيا الإستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، الغلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، كمبودشا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، ليبريريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، النiger ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : بليز ، سري لانكا ، عمان ، غامبيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الممتنعون : الأردن ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، أيرلندا ، أيرلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، البحرين ، البرتغال ، برونزي دار السلام ، بلجيكا ، بوتان ، بورما ، تايلاند ، تركيا ، جامايكا ، جزر سليمان ، الدانمرك ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سوازيلاند ، غرينادا ، فنلندا ، قطر ، الكاميرون ، كينيا ، لوكسمبورغ ، ليسوتو ، مالطا ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، نيبال ، نيوزيلندا .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.17 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع

٣٦ عضوا عن التمويت (القرار ١٩٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الان للممثلين

الذين يرغبون في شرح تصويتهم .

السيد ولفتن بالته (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت

هولندا لصالح مشروع القرار A/42/L.17 لأن العبارات الواردة فيه لا تحكم مسيقا ، بائي حال من الاحوال ، على نتيجة المفاوضات بين المملكة المتحدة والأرجنتين ولأن هذا المشروع يؤكد الهدف الأولي للجمعية العامة وهو تيسير الاستئناف المبكر للمفاوضات بين البلدين بشأن جميع المسائل التي تفرق بينهما .

وفيما يتعلق بمسألة السيادة ، تعتقد حكومتي اعتقادا راسخا أن أي ترتيب

يتتعلق بمستقبل الجزر ، ينبغي أن يعمّل حق سكان الجزر في تقرير مصيرهم . ويجب أن يستند انتهاء الاستعمار ، كما في حالة جزر فوكแลند ، الى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق الأساسية .

وتود هولندا أن تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتشجيع الحكومتين على الدخول في حوار لتسوية الاختلافات التي توجد بينهما .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوت فرنسا لصالح

مشروع القراء A/42/L.17 المتعلق بجزر المالويين ، كما نسميتها نحن بالفرنسية . وبذلك التصويت ينوي بلدي أن يشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ أن بدأ النزاع في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، لایجاد تسوية عادلة ودائمة للنزاع بين أمميين صديقتين لفرنسا .

ان وفد بلدي على اقتناع بأن المفاوضات غير المشروطة والتي تشمل جميع جوانب المشكلة هي وحدها التي من المرجح أن تقودنا الى تسوية تتمش ومقاصد ومبادئ ميثاق منظمتنا ، الذي يوجب ، على وجه الخصوص ، تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والتعاون الدولي ، والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وبذلك التصويت ، يود الوفد الفرنسي أن يؤيد الطرائق التي اقترحها مقدمو القرار بشأن قيام الطرفين المعنيين بتسوية النزاع القائم بينهما . ولا ينبغي تفسير هذا التصويت على أنه يدل على موقف بلدي من جوهر المسألة .

السيد نتاكنا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تصويتنا

لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا هو تمويه لصالح اجراء مفاوضات . وما زلنا على اقتناع بأن التسوية الدائمة لمسألة جزر فوكلاند /مالفيناس تكمن في الحوار الثنائي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ولن تتحقق هذه التسوية في غياب مثل هذا الحوار ، ولن تتحقق عن طريق لعبة حافة الهاوية التي يلعبها الطرفان . ان القرار في رأينا يشكل أساساً جيداً لتسوية تتم بالتفاوض . ويطالب القرار بإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة . وهذه طريقة سلية للبدء في التسوية . ومن ثم ، فإننا نشجع الطرفين على التوجه الى طاولة المؤتمر دون ابطاء .

السيد تروله (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زال النزاع

القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) من المسائل التي تسبب قلقاً بالغاً للحكومة السويدية .

ونشارك الأمين العام شعوره بالأسف المعرب عنه في تقريره الأخير (A/42/732) بشأن عدم إمكان إشراك الحكومتين في محادثات من النوع الذي وصف في القرار ٤٠/٤١ . إننا نؤيد جهود الأمين العام لتشجيع الحوار بين الطرفين مما يؤدي بالتدريج إلى تسوية عادلة ودائمة لمسألة جزر فوكلاند ، وهي السبب الرئيسي للنزاع المستمر بينهما . وما زلنا نأمل ، بصدق ، في أن تبني الحكومتان استعدادهما لاتخاذ المزيد من الخطوات تجاه النظر في كل مجموعة المسائل التي سيشملها ، بالضرورة ، هذا الحوار .

ويعتبر القرار في رأينا محاولة ب认اء لتشجيع استئناف الحوار بين الطرفين المعنيين بدون شروط مسبقة ، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ونعتقد أنه يمكن احراز تقدم من خلال حوار مصحوب بتدابير لبناء الثقة ، وذلك في اتجاه تسوية جميع الاختلافات القائمة بين الطرفين . وإننا نشارك المجتمع الدولي في النداء الموجه إلى الطرفين ليستأنغاً مثل هذا الحوار .

ومن رأي حكومتي ، ان هناك مبدأين رئيسيين يتعين تطبيقهما عند تسوية هذه المسألة . والمبدأ الأول هو حق تقرير المصير . فحق جميع الشعوب في الأرض

(السيد تروله ، السيد)

المستعمرة في أن تقرر مصيرها بحرية ، هو مبدأ أساسى من مبادئ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . أما المبدأ الثاني ، فيتمثل في وجوب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وفي ضوء ذلك ، يفهم وفدى بلدى العبارات التي تشير الى ميشاق الأمم المتحدة والواردة في ديباجة مشروع القرار ، وفي منطوقه . ولهذه الأسباب ، صوت وفدي لصالح مشروع القرار . بيد أنه غنى عن الذكر ، أننا كنا نفضل أن نصوت على نص نكون قد أيدناه جمیعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتهي بذلك من النظر في البند

٣٧ من جدول الأعمال .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقريراً اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري (A/42/22/Add.1 ، A/42/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/42/45)
- (ج) تقارير الأمين العام (A/42/691 ، A/42/710)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765)
- (ه) مشاريع قرارات (من A/42/L.26 إلى A/42/L.32)

السيد باغبيسي أديتو نزيتفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

ان الهدف الذي تنشده الجمعية العامة من النظر كل سنة في البند المعنون "سياسة الفعل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا" هدف نبيل لأنه يتعلق بتخلص البشرية من ذلك النظام البغيض ، من تلك الجريمة المرتكبة في حق النوع البشري بأسره والمسمى بالتمييز العنصري المجسد في نظام سياسي . اثنا بمدد انكار للقيم الانسانية وتحيزات لا صبغت لها سوى لون البشرة وذلك في هذا العصر الحديث ومع اقتراب عام ٢٠٠٠ بما ينتظر أن يواكبه من امكانيات فائقة لا حصر لها توفرها المعرفة العلمية والتكنولوجية والتربيوية على كافة المستويات .

ان اختلاط الاعراق في المجتمعات المعاصرة ومعارضة التمييز العنصري في العالم ، يؤكdan ، اذا كانت هناك حاجة الى تأكيده معالم ملوك الفالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ازاء هذه المسألة ، ولكن على الرغم مما أحرزته البشرية في جميع أنحاء العالم من تقدم في الاعتراف بالقيمة المتصلة في كل انسان بفضل قدرته على فهم او تحليل كل المسائل المقترنة بوجودنا والمتطلبات الازمة لتحسين ظروف معيشتنا ، ومازال نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا يذكر على كل انسان ملون ، أيا كان مستوى تدريبه او تعليمه او مستوى ذكائه ، حقوقه المدنية والسياسية وأبسط حرياته .

ومسؤولو نظام الأقلية العنصري هذا يتسبّبون بادامة ذلك التمييز العنصري الجائر في جنوب افريقيا لا لسبب إلا من مصالحهم الاقتصادية والمالية الخسيسة أو مجرد تمسكهم بالافكار الرجعية والبربرية القائلة بمواصلة احتلال الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة في القرن الماضي .

وان لم تكن تلك هي الاسباب ، فيما نقسّر موقف نظام عرف عنه الامعان في اضطهاد اغلبية السكان في اطار نظام يقوم على حكم الأقلية ، بشع ، مجرد من كل المعانى الانسانية ، ولا يبذل أي جهد لتغيير نفسه ؟ والواقع ان التطورات الاخيرة التي طرأت على الحالة في جنوب افريقيا منذ الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، تحمل المجتمع الدولي على مضايقة ادانته لنظام الأقلية العنصري لتماديّه في الغي والعناد . ويمكن تلخيص التطورات التي أشرت اليها سلفا فيما يلي : أولا ، ان حالة الطوارئ المفروضة منذ بداية عام ١٩٨٥ في المناطق الادارية ١١ الى ٣٦ التي يقطنها السود ما زالت مستمرة بلا هوادة بل تتسم الان بظاهرة أكثر وحشية لا وهي القبض على الاطفال السود الذين تتراوح اعمارهم بين ٧ و ١٧ عاما ، واعتقالهم . وفي حين لا توجه للأطفال في العالم بأسره أي تهم سياسية يحتجز نظام الأقلية هذا في سجونه ، حاليا ، مثلا لا يقل عن ٤٠٠ طفل .

واذا كان الاطفال بين سن ٧ و ١٧ عاما يخيفون نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ، فذلك يعني أن النّظام المذكور عاجز عن كفالة الامن على اراضيه ويلزمّه اللجوء الى كل ما في جعبته من وسائل واستخدام أكثرها تطرفا مثل اعتقال الاطفال لتأمين بقائه . وهذا دليل واضح على مدى ضعف ذلك النّظام .

ثانيا ، شددت الرقابة المفروضة ، منذ أكثر من عامين ، على الصحافة المحلية والدولية معا ، فيما يتعلق بحقيقة ما يجري في جنوب افريقيا ، بتعيين مسؤول عن مكتب الرقابة . وقد حظر هذا المسؤول على كل الصحفيين الاجانب كتابة مقالات عن الحالة السائدة في جنوب افريقيا لتنشر في المصحف الاجنبية إلا بعد الحصول على إذن مكتب الرقابة .

فهل ستتحمل الصحافة الأجنبية التي تنشد دائماً الموضوعية والأمانة هذه الاهانة التي تنال من آداب مهنتها ومن عقيدتها ؟ إن الصحافة الأجنبية اذ تلتزم الصمت، إنما تعطي الانطباع بأنها تشكل حلقة في ذلك النظام المعارض لحرية التعبير.

وان هي استسلمت لهذا الوضع لابد للمجتمع الدولي أن ينهض بالدور الحاسم المنوط به وأن يستفيد إلى أقصى حد من الخدمات الإذاعية التي توفرها الأمم المتحدة والتي يمكن أن تصل إلى غالبية سكان جنوب إفريقيا والعالم أجمع، وذلك لاعطاء معلومات وافية وكاملة عن الفظائع المرتكبة في جنوب إفريقيا. ولبلوغ ذلك الهدف يلزم إعادة تنظيم تلك الخدمات.

وتتجدر الاشارة ، أيضا ، إلى أن عدداً كبيراً من صحفيي جنوب إفريقيا معتقلون منذ ما يربو على ثلاثة أعوام لتجريئهم على فضح الجرائم التي يرتكبها يومياً مسؤولو ذلك النظام .

ثالثاً ، في أيار/مايو ١٩٨٧ ، شهد المجتمع الدولي الانتخابات التي أجريت بين الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا . وعلى الرغم من معارضة قلة من الليبراليين البيض ظهرت الانتخابات أن أغلبية البيض مازالت تؤيد الحزب المتطرف العنصري الذي يتزعمه بيتر بوتا وبالتالي ليست على استعداد لقبول التغيير . وليس في نيتهم أن يتعاملوا مع تطور الزمن من منظور شامل وموضوعي ومناسب بل انهم يتمسكون بضيق أففهم وأفكارهم المختلفة . وعلى ذلك ، لا يمكن الآن تغيير أو اصلاح نظام الفصل العنصري الذي لا يكفي عن السعي إلى تدعيم موقفه ، ولكن يجب التصدي له واستئصاله . والمجتمع الدولي يسلم بعدالة وشرعية مطالب الأقلية السوداء ، ومن ثم سيواصل مساندة قضيتها العادلة . وتوّكّد زائر مجدداً تأييدها القوي للكافح المشروع الذي تخوضه الأقلية السوداء إلى أن يتحقق لها النصر النهائي حتى وإن أدت بعض العقبات إلى تأخّره فعجلة التاريخ لا يمكن أن تتقدّم إلى الخلف .

رابعا ، ان الافراج مؤخرا عن خمسة من السجناء السياسيين السود ، لاسباب ترجع ، في المقام الاول ، الى تقدم معظمهم في السن ، لا يمكن أن ينسينا نلسون مانديلا السجين منذ ٢٤ عاما ، أو جيف ماسيماولا أحد أقدم السجناء السياسيين وقد أمض حتى الآن ٢٥ عاما في السجن ، أو موتوبينغ البالغ من العمر ٧٤ عاما وكثيرين غيرهم من السجناء السياسيين السود ، بالغين كانوا أم أطفالا والذين يبلغ عددهم ٣٧ ٠٠٠ سجين . ولا يشمل هذا الرقم المجرمين العاديين البالغ عددهم ١٢٥ ٠٠٠ سجين وهو أعلى رقم في العالم .

٦١- (السيد باغبييني أديتو نزيينغيما ، زائير)

لقد اعترف نظام الأقلية العنصرية رسمياً بأنه يحتجز الأطفال في السجون ، وقد تأكد أن هناك ٤٥٠٠ من السجناء من هؤلاء الأطفال . وفي الوقت الراهن هناك أكثر من ٣٠ شخصاً من المنتظر اعدامهم ، من بينهم امرأة تسمى تيريز راما شامولا .

خامساً ، تتفسخ سياسة البانتمانات باستمرار لانه وفقاً لآخر المعلومات ، هجر رئيس ولاية ترانسكاي ، جورج ماتانزيما ، وظيفته كرئيس للولاية وأصبح لاجئاً في بريطانيا .

سادساً ، هناك الأضرار العام الذي نظمته نقابات عمال المناجم السود في بداية هذه السنة فكان بمثابة جرس إنذار للسلطات العنصرية في جنوب إفريقيا وفرق عليها أن تعيد النظر في حالة عمال المناجم ، وذلك حرماً على مصالحهم الإنسانية ، لأن مرتب عامل المناجم الأسود يوازي نصف أقل مرتب يتقاضاه أي عامل من عمال المناجم البيض ، كما أن العامل الأسود لا يمنع إلا ١٤ يوماً كجازة سنوية ، بينما يمتنع زميله الأبيض ٣٥ يوماً ، وفي حالة وقوع حادث ، يتلقى العامل الأبيض مرتب خمس سنوات بينما يتلقى زميله الأسود مرتب سنتين فقط . ورغم هذه المظالم الصارخة ، نجح العنصريون في جنوب إفريقيا في طرد ٤٧٠٠ من العمال السود من أعمالهم . ولكن الهياكل الاقتصادية للنظام تهتز الان ، ولا يرجع هذا فحسب إلى أن بعض المناجم قد أغلقت ، ولكن هناك أيضاً أزمة اقتصادية خطيرة تعتبر من الملامح الرئيسية للحالة الاقتصادية والمالية للنظام الذي تقدر ديونه بمبلغ ٢٧ بليون دولار .

هل هذا يعني أن الجراءات الاقتصادية القليلة التي فرضت على هذا النظام بدأت الآن تؤتي ثمارها ، لانه على الرغم من الموارد المعدنية ، اضطر النظام إلى تأجيل دفع ديونه الخارجية ؟

ان ذلك النظام الذي يزداد عزلة يوماً بعد يوم والذي يواجه تكلفة قمعه للسود وهجومه على البلدان الإفريقية المجاورة ، التي تقدر بحوالي مليون دولار يومياً لكافلة بقائه وأمنه كما يزعم ، يمكن أن يزداد ضعفاً اذا فرضت عليه جراءات اضافية . وقد أصبح الضغط المعنوي الذي يفرضه المجتمع الدولي على النظام مكثفاً إلى حد أن

البلدان التي تجرأت على مساعدته لم يعد بإمكانها أن تفعل ذلك إذا كان لها أن تستجيب لنداء العدالة والمساواة والانسانية .

وسوف يواصل وفد زائير ما كان يفعله في الماضي في مختلف اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية وبلدان عدم الانحياز وغيرها من الاجتماعات من ادانة جنوب افريقيا والمطالبة بإنشاء مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا .

وتدين زائير بقوة الاعمال المتكررة لزعزعة الاستقرار والاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ضد جميع دول خط المواجهة ، الافريقية المستقلة . وينبغي أن يدان أيضا آخر عمل عدواني ضد أنغولا .

وسوف تواصل زائير القيام بدورها فيما يتعلق باعادة فتح طريق بنغوليا عبر أنغولا من أجل زيادة التعاون الاقتصادي والتجارة مع كل الدول الافريقية في الجنوب الافريقي .

وفي هذا السياق ، يؤيد وفد بلدي تماما مشروع القرار المععنون "التضامن الدولي مع نضال التحرير في جنوب افريقيا" .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تعتبر مسألة الفصل العنصري من المعالم الرئيسية لجدول أعمال الجمعية العامة . واثني واشق من أثنا جميرا نود أن نرى نهاية للانسانية والقمع والمظالم التي تسببها العنصرية المنهجية للأقلية الحاكمة في جنوب افريقيا - وتلك مسألة كانت بشكل أو بآخر مصدر قلق عميق طوال حياة الأمم المتحدة . انه من المؤسف أن جريمة الفصل العنصري لا تزال ترتكب ضد السكان غير البيض في جنوب افريقيا وفي ناميبيا المستعمرة على نحو غير شرعي . ان السياسات العنصرية والعدوانية لنظام بريتوريا قد قوست على نحو خطير أيضا دعائم السلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي وهددت السلم والأمن الدوليين .

وقد رحب الصومال في السنوات الأخيرة بالمناخ الذي تحسن لاتخاذ اجراء دولي ضد الفصل العنصري وازدياد الدعم الذي اتضح في جميع أنحاء العالم من جانب مسحود الشعب لسكان جنوب افريقيا المقهورين . ان فرض جزاءات اقتصادية محدودة ونمو حركات سحب الاستثمار ، كل هذه الامور تعتبر خطوات في الاتجاه السليم . ورغم ذلك لم يتم التصدي بما فيه الكفاية للتحدي الذي يمثله الفصل العنصري . وكما نعلم ، يواصل نظام الأقلية حجب حقوق الانسان الأساسية عن أغلبية السكان على أساس اللون والعرق . وقد كثف من سياسات القمع والارهاب الداخلية ويواصل شن العدوان العسكري والاحتلال وزعزعة الاستقرار والابتزاز الاقتصادي ضد الدول المجاورة دون عقاب على الاطلاق* .

ليس هناك ما يدعو الدول الأعضاء الى أن تكون راضية عن نفسها بشأن الحالة في جنوب افريقيا وحولها ، ولا ينبغي ابطاء قوة الدفع التي تحققت في السنوات الأخيرة في الحملة الدولية ضد الفصل العنصري . وتأمل الصومال أن يضاعف المجتمع الدولي من جهوده من أجل النضال التحرري المشروع في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة لأن نظام بريتوريا فرض الرقابة على أجهزة الاعلام حتى لا يكشف عما يرتكبه من فظائع .

ويبقى أن حالة الطوارئ لاتزال كما هي ، مضيفة طابعا قانونيا على القمع والوحشية ، ان عمليات النقل الاجباري للأشخاص وانشاء البانتوستانات مازالت مستمرة ، وبينما رحب العالم بالافراج عن غوفان مبيكي ، لايزال نيلسون مانديلا والقادة الآخرون يعانون من المعاملة القاسية في سجون جنوب افريقيا . ولا يجري حوار مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية السكان حتى الان وقد قتل كثير من القادة السود بسبب معارضتهم للفصل العنصري ونضالهم من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد القرولي (تونس) .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يحذر من مثاولات نظام بريتوريا الذي يريدنا أن نصدق أن ترقيعاته الشكلية للدستور هي اصلاحات دستورية ذات شأن . إن اقتراحات هذا النظام تعني في الواقع الأمر اعطاء طابع مؤسي لعدم وجود سلطة للسكان غير البيض وحرمانهم من التصويت .

إن الصومال تأمل أن يرفض المجتمع الدولي أيضا النظرية القائلة بأن الفصل العنصري سوف يذوي تدريجيا نتيجة للقوى الاقتصادية . لقد أكد الشعب المقهور في جنوب إفريقيا أن القضاء الكامل على الفصل العنصري هو وحده الذي سيتمكنه من أن يمارس على نحو كامل حقه في تقرير المصير داخل جنوب إفريقيا ديمقراطية غير مجزأة وغير عنصرية . ومن الواضح أيضا أن الوقت ليس في صالح السلم والمصالحة . وبلغت المواجهة بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء درجة من الخطورة تتطلب اتخاذ إجراء دولي في الوقت المناسب لتجنب صراع عنصري طويل وعنيف في ذلك البلد وفي المنطقة .

وتواصل الصومال تأييدها لتوافق الآراء الدولي القوي حول ضرورة فرض جزاءات الازمية شاملة ضد جنوب إفريقيا بما في ذلك حظر تصدير البترول إليها . وهذه هي الاجراءات الوحيدة السلمية والقوية المتاحة للأمم المتحدة . ونحن نناشد مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته في إزالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن عن طريق اتخاذ إجراءات ضد جنوب إفريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

وسوف تتوقف فعالية الجزاءات الازمية الشاملة ، بطبيعة الحال ، على تعاون عدد مغير من الدول التي تعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب إفريقيا . ويجدونا الأمل في أن توسع هذه الدول التي اتخذت خطوات ميدانية لفرض الجزاءات من نطاق مشاركتها وأن تتوافر للآخرين الإرادة السياسية اللازمة لدعم التحرك نحو فرض جزاءات فعالة .

وهناك بطبيعة الحال إجراءات هامة أخرى لابد أن تتخذها الدول الأعضاء ضد الفصل العنصري . وأمام الجمعية العامة مجموعة واسعة من القرارات التي ترمي إلى التصدي للتهديدات الأدبية والسياسية للفصل العنصري وتستحق هذه القرارات أن تحظى

بالتأييد الكامل وأن تنفذ باخلاص . ان وقف كل تعاون نووي وعسكري مع نظام الفصل العنصري ، على سبيل المثال ، هو اجراء ينبغي أن يمثل له الجميع فورا . وفي هذا الصدد ، لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يدين استمرار التعاون في الميادين النووية والعسكرية والاقتصادية بين جنوب افريقيا واسرائيل وهما بلدان يشتراكان في ازدراهما للقانون الدولي وحقوق الانسان للشعوب التي يقهرانها على نحو مستمر .

وتأمل الصومال أن يدرك نظام بريتوريا ادراكا تاما ان المجتمع الدولي يعتبر سياساته القمعية والعنصرية سياسات بغية . ونعتقد أن نظام الاقلية يجب أن يظل في عزلته مستبعدا من تبادل العلاقات الدولية بشكل طبيعي الى أن يصبح على استعداد لإقامة مجتمع ديمقراطي عادل ومسالم في جنوب افريقيا وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها هذه المنظمة العالمية على أساس المبادئ النبيلة للحرية وكرامة الانسان التي سنظل ننتمس بها ونعززها تائيدا للقضية المشروعة لشعب جنوب افريقيا والشعوب المقهورة في العالم أجمع .

السيدة أتا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت الأمم المتحدة طوال عقدين ونصف تبحث مسألة الفصل العنصري . وعرض بند جدول الأعمال المعونون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" على هذه الجمعية الموقرة منذ عام ١٩٤٦ تحت عناوين مختلفة . واليوم ، واذ يجد وقد بلدي نفسه مرة أخرى مضطرا لأن يشارك في النظر في هذا البند من جدول الأعمال ، يحدونا الأمل في أن مناقشتنا ومساهمتنا لن تضيع هباء . هناك حقائق معينة ذكرت وسيعاد ذكرها اليوم فيما يخص هذا البند من جدول الأعمال . والحقيقة الأساسية هي ايماننا بدون شك بأن كل وفد في هذه القاعة يدرك أن سياسات وممارسات الفصل العنصري التي ينتهجها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا تمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية المضمونة لحقوق الانسان . وإذا لم تكون هذه الحقيقة موضع شك واعتقد أنها ليست كذلك فلماذا نتناول هذه القضية عاما بعد عام ؟ انتي أطرح هذا السؤال على أمل أننا ، لدى تصدينا لهذه القضية خلال الدورة الحالية الثانية والأربعين للجمعية العامة ، سوف نصمم جميعا على

أن تتناول بشأن هذه المسألة بأمانة ، أخالما منا لم يشاق الأمم المتحدة وللمبادئ الدولية لحقوق الإنسان .

لقد اطلع وفد نيجيريا بالتفصيل على تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري المقدم إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة (A/42/22) . والواقع أن وفد بلدي قام بدور كبير في إعداد هذا التقرير من خلال مشاركته في عمل اللجنة الخامسة . ويتفق هيكل هذا التقرير والأشكال السابق اتباعها في وضع تقارير اللجنة . ويقع التقرير في خمسة أجزاء وقد كرس بعنوانه وعلى نحو مدروس مقدمة للموضوع واستعرض التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا العنصرية وقدم تحليلًا للإجراءات الدولية ضد الفعل العنصري كما استعرض عمل اللجنة الخامسة في العام الماضي وفقاً للتسلسل الزمني واختتم بدرج الاستنتاجات والتوصيات المطلوبة . واتساقاً مع توقعات الجمعية العامة جاء القسم الذي يعالج التطورات في جنوب إفريقيا العنصرية من هذا التقرير صريحاً وشديد اللهجة في عرضه الموقف الخطير الذي يسود في الوقت الراهن في تلك الأمة المعذبة . ويتناول هذا القسم على نحو جلي المستوى المتربدي الخطير الذي وصل إليه نظام الفعل العنصري والجرائم التي يرتكبها ضد النساء والأطفال والرجال الأبراء والعزل في محاولة للتمسك بالسلطة المجردة وبالقيادة التي لا حق له فيها .

ويقدم التقرير صورة لمجتمع يتوجه لا فقط نحو تدمير الذات بل يكشف أيضاً النظام القمعي الذي يعيش في ظله هذا المجتمع والذي يستند فيه الوجود اليومي للنظام الحاكم إلى العنف والقوانين الاستثنائية والقوة الفاشمة واحتطاف واحتجاز المواطنين الذين يختلفون في الرأي مع النظام . وعلاوة على ذلك ، رد نظام بريتوريا العنصري على الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي لتحسين الحالة بهجوم عنيف منسق ضد كل أشكال المعارضة خارج البرلمان في البلاد . وقام هذا النظام في حزيران/يونيه ١٩٨٧ بتجديد حالة الطوارئ التي ظلت سارية على نحو مستمر منذ شهر تموز/ يوليه ١٩٨٥ . ومضى التقرير يتحدث بالتفصيل عن النمو المتزايد لعمليات تشريد السود وتهجيرهم بالقوة من مواطنهم بحيث ارتفع عدد هؤلاء من ٤٠٠٠ في عام ١٩٨٥ إلى ٦٤٠٠ في عام ١٩٨٦ .

واعتقل في عام ١٩٨٦ ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص ، من بينهم نساء وأطفال ، بتهمة التعذيب . وعلاوة على ذلك ، يبرز التقرير القيود القاسية المفروضة على وسائل الإعلام المحلية والاجنبية التي تحظر ارسال تقارير ، بائي شكل من الاشكال ، عن الأعمال الوحشية وأعمال القتل التي ترتكبها قوات الشرطة التابعة للدولة التي تتمتع بسلطات غير محددة . ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ قتل حوالي ٣٠٠ شخص .

إن وفدي بلادي لا يعرف انه يوجد اليوم في العالم مكان أو بلد ممثل في هذه القاعة ، فيما عدا جنوب افريقيا العنصرية ، تجري فيه عمليات المعاملة الوحشية والتعذيب وانتهاك آدمية الانسان والقتل التي تقوم على العنصرية وتقرها الدولة ، دون أن تكون فيه حالة حرب معلنة . وحتى في حالة الحرب ، هناك قواعد وأنظمة دولية ملزمة . واني أشير هذه النقطة لأن وفدي بلادي على اقتناع تام بأن الحالة في الجنوب الافريقي تمثل ماما تتكتش باستمرار وتشبه في أبعادها تاريخ المحرق . فقد كانت تلك هي الحالة الوحيدة التي شهدت فيها الانسانية عملية القضاء على مواطني امة على يد نفس الحكومة المكلفة بحمايتهم . إن ما يحدث في جنوب افريقيا اليوم هو عملية منهجية لإبادة الجنس موجهة ضد عرق معين من الشعب . لقد أصبح السكان السود في جنوب افريقيا ضحية فخمة لمرتكبي وممارسي الفعل العنصري .

إن الوضع الخطير السائد في جنوب افريقيا ليس وضعاً غير مقبول فحسب بل انه وضع لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً . ويواجه النظام الدولي تحدياً أخلاقياً في هذه المسألة ويتحمل عبء تأنيب الضمير والمسؤولية الاجتماعية عن ايجاد حل للجريمة الشنيعة التي ترتكب ضد جماهير ذلك البلد . لقد وصفتها هذه الهيئة المؤقة وعرفتها بأنها جريمة ضد الانسانية .

لقد انضمت بلادي ، نيجيريا ، الى الأمم المتحدة بعد نيلها استقلالها . ونحن نلتزم التزاماً مخلقاً ومارينا بمقاييسها . اتنا نعترف بتلك الحريات والحقوق غير القابلة للتصرف التي يتمتع بها مواطنونا ومواطنو الدول الاعضاء الأخرى ، وخاصة رعايا الدول التي تتبنى الديمقراطية كطريقة متقدمة للسلوك المتمدن . ومن ثم لا يسع

شعبنا وحكومتنا إلا أن يردا بصورة منتظمة في سخط وغضب لا حدود لهما على الغطائس التي ترتكب ضد السود في جنوب افريقيا وشعوب دول خط المواجهة الافريقية المستقلة . وأية موافقة مستترة على الاعمال المفضوحة لإبادة الجنس والعدوان من أي جانب أو من المجتمع الدولي تعد تأييدها للغفل العنصري . ولا يسع وقد بلادي إلا أن يحيط علمه بذلك . إننا نشعر بالانزعاج نتيجة لكل الاعمال المشجعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة التي لا تزال تعزز نظام الغفل العنصري في تحديه لارادة المجتمع الدولي .

إن التأييد الذي اتكلم عنه ، والذي يترجم بدوره الى عجزة النظام العنصري
المارخة وتحديه وتعنته وموالمة عدوانه ، يأتي بدرجة كبيرة من تعاون بعض الدول مرا
وعلنا مع جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . وعلى سبيل المثال ، نشعر
بالقلق والانزعاج نتيجة لرفق مؤيدي الفصل العنصري توجيهه حتى الذين اشكال اللوم ضد
جنوب افريقيا بالتمويت لصالح اتخاذ عمل دولي منسق ضد الفصل العنصري . إن الاستعداد
الواضح لممارسة حق النقض للتغلب على توافق آراء مجلس الامن على فرض عقوبات الزامية
و شاملة ضد النظام العنصري يمثل نوع التأييد للفصل العنصري الذي يبعث على الاملا .

لقد دافع وفدي بلادي على مر السنين دون فخر عن تأييدنا لفرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية . وينبع ايماننا بجدوى هذه العملية من اعتقادنا بأنها تمثل عملية لازمة لايجاد حل سلمي لمسألة جنوب افريقيا دون وقوع المزيد من الخسائر في الارواح او نشوب صراع مسلح او عنف عشوائي . كما أنها تعبر عن التزامنا القوي بتطبيق الميثاق الذي يطالب ، في جملة أمور ، بالتزامنا الجماعي والمخلص بانقاد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . وإذا ندعو مرة أخرى الى فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، فاننا ندرك ادراكا تاما للجهود العديدة المبذولة في الماضي القريب والرامية الى حسم انحدار النظام في جنوب افريقيا لتجنب المزيد من البؤس وإراقة الدم . اننا نذكر بسياسة "الارتباط البناء" الفاشلة او المتمدعة ، ونذكر بالجهود الفاشلة التي بذلها فريق الشخصيات البارزة التابع للكومونولث . لقد فشلت تلك السياسة لأنها كانت تمثل ترضية ، ونحن نعلم جميعا مصير هذه السياسة خلال الاحداث التي أدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد فشلت تلك الجهود نتيجة لتعنت نظام بريتوريا . ونذكر أيضا باتفاق نكوماتي وباتفاق لوساكا . لقد فشلت كل هذه الجهود بسبب قلة صدق وأمانة جنوب افريقيا وخلفائها . والاهم من ذلك أن هذا الفشل أثبت أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ولا يمكن ترضية صانعيه .

اننا مضطرون الى أن نسأل المدافعين عن جنوب افريقيا العنصرية ومؤيديها ما الذي يتوقعونه فعلا من ضحايا الفصل العنصري ؟ ماذا يتوقعون منا نحن الافارقة ومن أولئك الذي هم من أصل افريقي ؟ ما الذي يريدونه من بقية الانسانية التي تبغض وتدين عن حق سياسة الفصل العنصري ؟

إننا إذ نؤيد مرة أخرى ضرورة القيام فورا بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، فانما نختار الانحياز الى جانب الشعب المقهور في ذلك البلد المعذب . إننا نفضل تقديم تأييدنا للمحرومين من حقوقهم غير القابلة للتصرف . إننا نقف الى جانب دول خط المواجهة المستقلة ، التي عانت

ولا تزال تعانى ما لا حصر له من الصعب ، وعمليات الخنق الاقتصادي ، واسعنة القلاقل السياسية ، والانتهاك العسكري لسلامتها الاقليمية . ونحن نرتفع النظرية التي تشار عادة - باعتبارها نظرية لا يقبلها العقل وغير حقيقة - والقاتلة بان العقوبات لمن تنجح ضد جنوب افريقيا العنصرية وسوف تؤذن السود أكثر من غيرهم . ويعزينا انه لو أن العقوبات متؤذن السود في جنوب افريقيا فانها لن تسبب لهم من الصعب أكثر مما يعانون الان . وحتى اذا كان العكس صحيحا ، فاننا مقتدعون بان ذلك سيكون محدودا في مدته الزمنية لأن التطبيق المادق والفعال للعقوبات سوف يضمن لهم في النهاية الحريات الكامنة في حقوق الانسان الاسمية التي يعتزون بها ويتشوقون اليها . ان السود في جنوب افريقيا يستحقون الحرية والحقوق التي يتمتع بها المواطنين في الدول الاعضاء التي أسممت في استمرار وجود سيامة الفصل العنصري .

A/42/PV.72
74-75

وإذ تجدد نيجيريا دعوتها بفرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية على الفور ، يجد وفدي أن يكرر ، كما فعل في الدورة الحادية والأربعين ، تأييده الكامل للنتائج والاستنتاجات التي خلص إليها فريق الشخصيات البارزة التابع للكومونولث وإيمانه بصوابها . فقد جاء فيها :

"إننا مقتتنعون بأن حكومة جنوب افريقيا مهتمة باعتماد تدابير اقتصادية فعالة ضدها . وإذا ما استنجدت أنها ستحظى دائمًا بالحماية من هذه التدابير فإن عملية التغيير في جنوب افريقيا لن تحصل على قوة دفع ، بل إن الانجراف إلى العنف سيزداد سرعة . إن المسألة ليست ما إذا كانت هذه الاجراءات ستؤدي إلى التغيير قسرا ؛ بل إن غياب هذه الاجراءات وإيمان بريطوريا بأنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف ، هما اللذان يؤجلان التغيير فعلا" .

وفي خضم شعورنا بالغضب والالم والاحباط ازاء هذه المسألة لا نود أن نظهر وكأننا لا نقدر الخطير والتضحيه التي ينطوي عليها اتخاذ خطوات جريئة ضد الفصل العنصري . لقد حاولنا وسنواصل محاولة تفهم موقف الذين يحجون عن الوقوف ضد الفصل العنصري . ونقدر حرصهم على مصالحهم الوطنية والامتراتيجية . لكن ما لا نفهمه هو افتقارهم إلى الجرأة والارادة لتحمل المخاطر والتضحيات التي تنطوي عليها محاباتهم للفصل العنصري ودعمهم له . كذلك لا نستطيع أن نفهم معاييرهم وعدم اتساقهم في تعريف الحرية وإطاعة حكم القانون . ولا نفهم كيف يمكن أن تختلف حرية جنوب افريقيا السوداء عن حرية جنوب افريقيا البيضاء .

ومما له أهميته في نظرنا أن نقول بعض كلمات عن هؤلاء الذين يعارضون الفصل العنصري معارضة حقيقة . إننا نعترف بأن دولًا أعضاء كثيرة قد اسهمت اسهاماً كبيراً في مقاومة الفصل العنصري . ونجني جهود وتضامن كل بلدان عدم الانحياز ودول الشمال ودول أوروبا الشرقية . كما نشيد بالحملة التي بدأها مجلس رؤساء البلديات في الولايات المتحدة والسيد بل كوسبي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ والرامية إلى الإفراج

عن السجناء في جنوب افريقيا . ونشر بالامتنان للأنشطة الجميلة التي تقوم بها كل الحركات المناهضة للفصل العنصري في أوروبا الغربية وغيرها من المراكز في العالم . ويحيي وفدي أيضا نضال الشعب المقهور المناضل في جنوب افريقيا ، والسجناء السياسيين المحتجزين مثل نلسون مانديلا وسيفانيا موشوبنج وشعوب دول المواجهة الافريقية التي تعاني الامرين . إن نيجيريا تتهدى بتاييدها المستمر للحملة المعادية للفصل العنصري حتى يتحقق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا . ونؤكد من جديد استمرار دعمنا لكل برامج الامم المتحدة التي ترمي الى مساعدة المشردين والمحرومين نتيجة لسياسات الفصل العنصري .

في الختام يود وفدي أن يسجل أن الذين يؤيدون الفصل العنصري اليوم سيتعين عليهم أن يواجهوا جنوب افريقيا المستقلة التي يحكمها السود غالبا . ونعتقد أن أولئك الذين يجعلون التغيير بالوسائل السلمية مستحيلـا يجعلون التغيير بالعنف حتمـا . وجريا على التقاليد العريقة لموزامبيق وأنغولا وزيمبابوي فإن جنوب افريقيا أيضا ستكون حرـة في اختيار قادتها الأصليـين . وهذه الحقائق ستفرض نفسها بنفسـها .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تعازي وفدي العميقـة والمخلمة للنيجر شعبـا وحكومة للمصاب الذي ألم بها بوفاة رئيس الجمهورية ، فخامة الفريق أول سيني كوتشيـه . إن وفاته المفاجئة تعد خسارة فادحة لا للنيجر وحدها بل ولأفريقيـا قاطـبة . وأعرب عن خالص تعازـي وفـد بلادي لوفـد الـنيـجر ولـشعبـها وـحـكومـتها ولـأـسرـةـ الفـقـيد .

مرة أخرى تجد الجمعية العامة نفسها تتدانـس سيـاسـة بـريـتـورـيا لـلفـصلـ العـنـصـريـ . ونـؤـمنـ بـأنـ هـذـهـ المناـقـشـةـ لـهـيـ إـشـارـةـ وـاضـحةـ تـدلـ عـلـىـ درـجـةـ اـنـشـفـالـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ بـالـحـالـةـ زـائـدـةـ التـرـديـ فيـ الجـنـوبـ الـافـرـيقـيـ ، نـتـيـجـةـ لـسـيـاسـةـ الفـصلـ العـنـصـريـ التـيـ يـمـارـسـهاـ نـظـامـ جـنـوبـ اـفـرـيقـيـ . وـرـغـمـ أـنـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ قدـ أـعـربـ مـرـارـاـ وـتـكـرـارـاـ عـنـ مشـاعـرـ السـخـطـ وـالـمـبـشـاعـ إـزـاءـ نـظـامـ الفـصلـ العـنـصـريـ وـعـنـ اـدـانـتـهـ لـهـذـاـ النـظـامـ باـعـتـبارـهـ جـرـيـمةـ ضـدـ الـإـنـسـانـيـ ، فـانـ هـذـهـ المـمـارـمـةـ الـبـيـضـةـ لـاـ تـزالـ مـسـتـمـرـةـ .

ويتابع نظام الأقلية العنصرية سياسة ذات شقين : أولاً ، استخدام القسوة الهمجية العنيفة في الداخل وزعزعة الاستقرار والعدوان في الخارج .

إن نظام الأقلية العنصرية يواصل سياسة الفصل العنصري . وييمعن في ممارسة العنف ضد أغلبية السكان بطريقة تجعل الحالة الداخلية تكتسب أبعاداً تسبب الكثير من القلق . ويوالص احتلال ناميبيا بشكل لا شرعي ، متاجهلاً كلية ارادة المجتمع الدولي ، ومضاعفاً أعمال العدوان والارهاب وزعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة .

إن القوانين القمعية في أرض الفصل العنصري تشدد . وحالة الطوارئ يوسع نطاقها . وحالات الاعتقال والاحتجاز والتعذيب وحتى القتل أصبحت من الممارسات العادلة التي يواجهها شعب جنوب إفريقيا يومياً . وسياسة الباناتومستانات وإجبار المجموعات السكانية على الهجرة قد استمرت وبمنتها القسوة . والآثار البشعة لهذه السياسات أضيفت إلى متراكمات الحالة المقلقة التي يعيشها أبناء جنوب إفريقيا .

ومن الممارسات البشعة التي يقوم بها العنصريون احتجاز وسجن الأطفال في مسن المراهقة . بل أصبح الأطفال أحد أهداف القمع العنيف على يد النظام العنصري . فمن بين ٣٠٠٠ شخص احتجزوا في آب/أغسطس بموجب أحكام الطوارئ كان منهم ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ من الأطفال البالغين من العمر ما بين الثامنة والثامنة عشرة . وأحد التطورات المسببة للقلق فيما يتعلق باحتجاز الأطفال وسجنهما هو إنشاء معسكرات اعتقال سرية يرسل إليها الأطفال للتعذيب وغسل الدماغ .

ومن المعروف أن الفصل العنصري هو مصدر وسبب العنف والتوتر السادس في الجنوب الإفريقي . وكل المحاولات التي تبذلها الدول المستقلة في المنطقة والرامية إلى تخفييف حدة التوتر امطاعت بعجرفة جنوب إفريقيا العنصرية المعهودة . إذ لم ترد عليها جنوب إفريقيا العنصرية بغير أعمال العدوان والاحتلال وزعزعة الاستقرار والتخريب .

يواصل النظام العنصري احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، متاجهلاً تجاهلاً كاملاً ارادة المجتمع الدولي وتواافق الآراء المكرى في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد فرضت قوانين الفصل العنصري على الشعب الناميبى ، كما أن نهب الموارد الطبيعية للاقليم على يد جنوب افريقيا العنصرية وخلفائها ما زال مستمرا دون هواة . إن الفصل العنصري ليس مجرد مشكلة تخص جنوب افريقيا وناميبيا . فمنذ بداية الستينات بدأ نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا يشن حرب عدوان غير معلنة على بعض الدول المجاورة ، وشرع في شن حملة لزعزعة الاستقرار والتخرير الاقتصادي ضد كل دول خط المواجهة .

ولم تفلت بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو من بطش نظام جنوب افريقيا العنصري . فمن وقت لآخر يشن عليها ذلك النظام هجمات عسكرية مباشرة ، أو يطلق عليها عصابات من الارهابيين لزعزعة استقرارها سياسيا واقتصاديا .

لقد دأبت جنوب افريقيا العنصرية بانتظام على استخدام اقليم ناميبيا الذي تحتلته دون وجه حق كرأس جسر للعدوان على جمهورية أنغولا الشعبية . ومنذ ١٩٨٢ تحتل قوات الفصل العنصري الجزء الجنوبي من أنغولا بشكل دائم . وقد أعرينا في الماضي عن اقتناعنا بأن عدوان النظام العنصري على أنغولا يستهدف جزئيا دعم الارهابيين في ذلك البلد . وب بينما كان ذلك النظام العنصري في الماضي ينكر دوما أي تورط مباشر مع أولئك الارهابيين ، فقد اعترف علينا في الأسبوع الماضي بأن قوات الاحتلال التابعة له تقاتل جنبا إلى جنب مع تلك العصابات للحيلولة دون اندحارها وفتحها .

إن العدوان الذي ارتكبه ذلك النظام ضد أنغولا في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) إنما يستهدف احباط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ايجاد تسوية سلمية لهذا الصراع الذي نشأ في الجنوب الافريقي من جراء الفصل العنصري . ونحن ندين هذا العدوان بشدة ، ونحمل نظام الفصل العنصري المسؤولية الكاملة عن حالة الحرب السائدة الناجمة عن عدوانيته وسعيه للحلول العسكرية بدلا من التسوية السلمية .

ونحن نطالب بوقف كل أعمال العدوان التي ترتكب ضد أنغولا ، وبالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الفصل العنصري من جمهورية أنغولا الشعبية . كما نمد يد

التضامن الى حزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير أنغولا والى جمهورية أنغولا الشعبية حكومة وشعبا .

إن نظام بريتوريا يشن حربا غير معلنة على بلدي ، يستهدف فيها السكان المدنيين والهيكل الاجتماعي الاقتصادية والاقتصادية . في هذه الحرب العدوانية ضد جمهورية موزامبيق الشعبية لا تلجم بريتوريا فحسب الى العداون العسكري المباشر عن طريق جيشه ، بل أنها أيضا تستخدم المرتزقة والارهابيين الذين تدربهم وتمويلهم وتدعيمهم . وقد استعان نظام جنوب افريقيا العنصري بالارهابيين الذين في خدمته والذين يدفع لهم رواتبهم ، ليكشف مؤخرا هجماته ضد موزامبيق منتهاكا بذلك اتفاقية نكوماتي . وفي الشهر الماضي أحرق عدد كبير من المدنيين داخل الحالات التي كانوا يستقلونها في مفرهم عندما أشعل الارهابيون النيران في تلك الحالات ، وقتل المئات من المدنيين العزل بوحشية متناهية .

انه مما يتنافى مع الاخلاق والانسانية معا ان تترك مسألة جنوب افريقيا على ركودها بينما تزداد باطراد الفظائع التي ترتكبها جنوب افريقيا العنصرية . ونحن مقتتنعون بأن الجنوب الافريقي لن يذوق للسلم طعمما دامت قوات الفصل العنصري قائمة لم تُدحر ، وما دام لم يكتب بعد لذلك النظام ان يُحل وأن يدمر بالكامل .

لقد بات واضحأ أمام المجتمع الدولي أن النظام العنصري في جنوب افريقيا لمن يتخل عن سياسة الفصل العنصري ولن يسمح لناميبيا بأن تصير مستقلة ، ولن يتعايش مع جيرانه إلا بممارسة ضغط دولي منسق و حقيقي ضده . أما أولئك الذين يتواطأون اقتصاديا وسياسيا وعسكريا مع جنوب افريقيا ، فلابد من تحذيرهم بأن هذا الزواج مع النظام العنصري لن يتم الخلاص إلا عن تعزيز قدرة ذلك النظام العدوانية والعدائية ، ولن يساعد إلا في تكثيف قمعه الوحشي لشعب جنوب افريقيا وناميبيا المضطهددين ، وعدوانه على الدول المجاورة .

إن السلم يقتضي الإفراج الغوري وغير المشروط من كل السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ومن بينهم نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء . ويقتضي السلم أيضا رفع حالة الطوارئ ، ووقف أعمال العداون وزعزعة الاستقرار التي ترتكب ضد الدول

المجاورة ؛ كما يقتضي الاعتراف بالحقوق المتأصلة لاغلبية الشعب في كل من جنوب افريقيا وناميبيا ؛ ويقتضي أيضاً كفالة كل دعم لدول خط المواجهة حتى تتمكن من الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية .

فلنذكرنات جميعاً دون أعذار في المهمة النبيلة المتمثلة في تعمير نظام الفصل العنصري وتحقيق السلم والديمقراطية والحرية والعدالة في جنوب افريقيا وناميبيا .

السيد كنت (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أعلنت الامم المتحدة أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية . كما أن العالم المعاصر يعتبره أبشع مكيدة جهنمية تدبر ضد أي جنس على الاطلاق .

منذ أكثر من أربعة عقود أقيم هيكل سياسي واقتصادي واجتماعي كامل تم تصميمه وتشفيله لغرض وحيد هو تكريس بعض المصالح الاقتصادية وتوطيد أركانها . ويمثل نظام جنوب افريقيا في هذا المقام أقبح أشكال الجور واللامساواة . فشلة اقليم هائل الشراء بالموارد المتنوعة التي يقتصر استغلالها على أقلية عنصرية .

إن الأبعاد المأساوية لهذه المشكلة تهدد السلم والأمن الدوليين إلى حد دفع أميننا العام إلى أن يحذرنا في تقريره الأخيرة قائلاً :

"يبدو أن جنوب افريقيا على وشك أن تشهد مأساة انسانية ذات أبعاد

هائلة ما لم تتخذه فيها اجراءات للحلولة دون ذلك" . (A/42/1 ، ص ٧)

وهذا العام بلغت المأساة ذروتها ، وشهدت الاشتباكات عشر شهراً الاخيرة شعباً برمته ، هو شعب جنوب افريقيا ، يهب هبة رجل واحد ضد القمع . تلك المجابهة الوطنية لم يسبق لها مثيل ، ويبدو أنها في بعض الأحيان تضيق الخناق على نظام بريريوريا حتى يوشك على نهايته ، حتى وإن كان ثمن التضحيات يرتفع وترتفع معه أعداد القتلى والجرحى والسجناء السياسيين الذين تكتظ بهم المقابر والمستشفيات والسجون .

ورغم حملة التحليل الهائلة التي يشنها النظام الحاكم على المستوى العالمي ، رد المجتمع الدولي باعتماد تدابير سياسية واقتصادية أكثر قوة بهدف عزل ذلك النظام تدريجيا .

وقد شددت الجمعية العامة من لهجة عبارات الادانة ، ووافق العديد من أعضاء مجلس الامن على عدد من الجزاءات الطوعية ، إلا أن المجلس ، للأسف ، لم يوافق في مجموعه على السبيل الوحيد الواجب اتباعه ، وهو فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

في هذا الصدد ، ترى اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري أن تطبيق تلك الجزاءات ينبغي أن يكون العنصر الرئيسي في أي جهد دولي لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق توسيع دائمة عادلة وسلمية للصراع في جنوب إفريقيا . وتوأيد كولومبيا تماماً تلك التوصية وتؤيد التذكرة بأنه كيما تكون تلك التدابير فعالة يجب أن تكون محددة ومنسقة وأن ترصد الأمم المتحدة تنفيذها باستمرار .

ولا يسعنا إلا أن ننتهز هذه الفرصة التي يتيحها نظر البند الخامس بالفصل العنصري من جدول الأعمال لطرح بعض الاعتبارات على المجتمع الدولي الممثل في الجمعية .

إن كراهية عنصر لعنصر آخر ، رغم ما يتبدى منها من فظاعة في حالة جنوب إفريقيا البغيضة ، ليست ، للاسف ، المظهر الوحيد الماثل في العالم المعاصر للتمييز العنصري ، ويجب ألا نتصور أن مشكلة الفصل العنصري ستنتهي بانتهاء قضية جنوب إفريقيا ، لأن التاريخ علمنا أن أمماً كثيرة قاتلت وإن البعض منها ما زال قائماً على أساس التمييز . ولقد يبدو كما لو كنا نريد أن ننطف ضمائر أممنا عن طريق تردیدنا للدانة في حالة جنوب إفريقيا ، عاماً بعد عام .

إننا ، في المئات من البيانات الأكademية ، وعشرات المساطير الوطنية ، ندين جميع أنواع التمييز العنصري على أساس العرق أو العقيدة أو الجنس أو الثقافة ، وما إلى ذلك ، بينما تولد في مجتمعاتنا كل يوم كائنات بشرية تكون مقضياً عليها بمصائر محددة سلفاً .

وكما قلنا في الأمم المتحدة :

"لسوء الحظ ، انه بينما نجد أنفسنااليوم وسط تقدم تكنولوجسي لا يصدق ، نتغير به كثيراً ، يجب أن نعترف - في الوقت نفسه - بأنه ما من منطقة في العالم قد نجت من الممارسات التمييزية ، وإن الجنس البشري العظيم الذي ننتمي إليه يتصرف بخصال بغيضة ينبغي أن نشعر بالخزي تجاهها" .

(السيد كنث ، كولومبيا)

في العديد من أنحاء العالم توجد أقليات يمارس أو يغلب أن يمارس التمييز العنصري ضدها ويغلب أن تكون الأساليب والنظم المتتبعة في ذلك مستترة ومستدقة غالباً إلى درجة يجعلها ضرباً من التمييز العنصري الذاتي .

إننا جميعاً لنا وجهات نظرنا التي تكيفها بيئتنا ومن ثم تصبح الموضوعية مستحيلة . وعدم الاعتراف بذلك يكون شكلًا خطيراً من أشكال الغطرسة . فلكل مجموعة من مجموعات الأقليات ، شأنها شأن أي كائن بشري منظور مختلف عن غيرها هو الذي يجعلها فريدة . وتقوية احساس الفرد بالانتماء إلى ثقافته وإلى عرقه وإلى كل ما يجعله مختلفاً عن الأغلبية ، لا تسهم في إثراء الأمم فحسب بل وفي إثراء الجنس البشري أيضاً . ومن هنا كانت أهمية التثقيف ونشر المعلومات بوصفهما عاملين جوهريين في جعل أي برنامج يرمي إلى كفالة الإعمال الكامل لحقوق الإنسان ، برنامجاً فعالاً .

وادرأنا متى تكون هذه المشاكل موجودة ، سواء في كولومبيا أو في مائرات أنحاء العالم ، نميل إلى البحث عن روابط أو شعوب إفريقيا الشقيقة وشعوب المناطق الكبرى الأخرى عملاً على ايجاد الحلول معاً .

وكما قال فرائزفانون ، تظل إعادة تأكيد تقالييدنا وملامحنا الخاصة الضمان الأكيد لإثراء وعياناً الدولي . وبهذا وحده ستجد عناصر التسامع والتفاهم التي تمكنا معاً من بلوغ المُثل العليا التي نسعى جميعاً إليها .

إن كولومبيا تدعو هنا إلى المساواة العرقية التامة في جنوب إفريقيا وتطالب المجتمع الدولي بالتضامن الفعال لاستئصال هذه الحالة الشاذة . ومع هذا فإن هذه الآدلة الجماعية وحدها لن تحلينا من الواجب ، وهذا لن تتمكن الأمم المتحدة وحدها من أن تنسحب إلى نفسها بحق استئصال التمييز العنصري ، ما لم نوحد عزمنا - نحن الدول الأعضاء كلنا - على إزالة جميع صور التمييز العنصري داخل حدودنا .

السيد أورتيز غاندرا بلانس (بولييفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

تجيء بولييفيا مرة أخرى إلى هذا المحفل الذي يكرس جهوده لتحقيق السلام والحرية والعدالة ، كي تعرب عن رفضها القاطع للسياسات العنصرية والممارسات التمييزية التي ينتهجها نظام بريريوريا وهو سادر في حكم الغالبية الكبرى من شعب جنوب إفريقيا من أهم الحقوق الأساسية للإنسان .

يود وفد بلادي أن يعرب عن احتجاجه على المعاناة المفروضة على شعبي جنوب إفريقيا وناميبيا المضطهدتين على أيدي نظام تحركه دوافع بالية لتفوق عرقي مزعوم رفضها المجتمع العالمي رفضاً تاماً . وفي الوقت نفسه ، تود بلادي أن تعرب عن تأييدهما القوي لهذين الشعبين في كفاحهما من أجل الحرية والاعتراف بحقوقهما المشروعة غير القابلة للتصرف ، وتعرب عن تضامنها معهما . ولهذه الأسباب ، ورغبة في تحقيق انتصار العدالة ، كانت حكومة بولييفيا أول حكومة من حكومات أمريكا اللاتينية تنضم إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية التي تحتقرها وتعززها حكومة بلادي ، إلى جانب سكوك قانونية أخرى اعتمدتها المجتمع الدولي .

مرة أخرى يعرب المجتمع الدولي في هذه المناسبة عن ادانته القوية واستنكاره الشديد لجميع أشكال أساءة استخدام القوة ، ويوجه رسالة تأييد وأمل لشعب جنوب إفريقيا الباسل ، والى حركة تحريره في كفاحها العادل البطولي ضد الفصل العنصري ، ومن أجل الاعتراف الكامل بالحق في تقرير المصير وفي إقامة جنوب إفريقيا جديدة قائمة على مبادئ الوحدة والتعايش السلمي الديمقراطيين وغير العنصريين وممارسة هذا الحق .

إلا أننا لا نريد أن تختفي أصوات هذه الرسالة في هذه القاعة وإنما نريد أن تردد بقوة ووضوح حتى تصل إلى الذين توجه إليهم ، سواء من يعانون من الاضطهاد أو من يظهرون حتى يشعر الأولون بتأييد منظمتنا القاطع الشابت لهم ويشعر الآخرون بما يوجهه إليهم المجتمع الدولي من اتهام وإدانة .

وخلال هذه السنوات جميعها ، اعتمدت الامم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الدولية الاخرى قرارات عديدة ترفض سياسة الفصل العنصري وممارساته وتطالب بازالة هذا النظام الذي يعمل بصورة مؤسسة منتظمة على انتهاك وجح ودمير كرامة الانسان وسلامته الجسدية . وقد وجهت اولا نداءات الى حكومة جنوب افريقيا لوضع حد لنظام يتعارض تماما مع القيم الحالية لحضارتنا .

وبدلا من الاستجابة لهذه النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي ، احتفظت حكومة بريتوريا بسياسة الفصل العنصري وكشفت هذه السياسة على المعديين الداخلي والدوليين عن طريق تصعيد أعمال العداون ، وارهاب الدولة ، وزعزعة الاستقرار والفتنة السياسية ضد الدول المجاورة .

وازدادت الحالة خطورة بإعلان حالة الطوارئ التي تعطي قوات الشرطة في جنوب افريقيا سلطات مطلقة وتضفي الشرعية على اساءة استخدام السلطة ، وعلى الاعمال الظالمة .

ومن بين آلاف الضحايا لنظام بريتوريا ، لابد أن نذكر نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين الذين أصبحوا رموزا لنضال المقاومة الذي يشنّه الشعب الاسود في جنوب افريقيا . ولقد تكشف نضال المقاومة الذي يشنّه هذا الشعب الشجاع نتيجة للأحداث الأخيرة .

لقد علمنا التاريخ ان حكم القوة لا يمكن أن يبقى طويلا ولا يمكن أن يستمر بلا حدود . ويجب ان تعي حكومة بريتوريا هذا الدرس . يجب أن يكون معروفا أن الظروف التي يعتمد عليها نظام الفصل العنصري بدأت تفقد قوتها ، وأن السياسات والممارسات التمييزية المتزايدة تزيد حدة التوتر وتجعله يتجاوز حدود مقاومة الانسان ، وان الرغبة الجامحة للشعب المقهور في الحياة والحرية ، والتي أمكن السيطرة عليها حتى الان ، ستسعى ، عن طريق العمل والتضحية ، للبحث عن حلولها الخاصة بما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها .

لقد أعادت منظمتنا تأكيد شرعية النضال الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وحق هذا الشعب في أن يستخدم جميع الوسائل الممكنة . بما في ذلك الكفاح

المسلح من أجل القضاء التام على الفصل العنصري الذي يعتبر السبب الرئيسي للحالة الحرجة والمتفجرة في جنوب افريقيا . وكما ذكرت اللجنة الخامسة ، فإنه لن يكون هناك سلم أو استقرار ما دام حكم الارهاب مستمراً . وتقع مسؤولية ذلك على حكومة بريتوريا الحالية .

لذلك من الضروري أن تشرع تلك الحكومة في حوار جاد له مغزى مع الممثلين الحقيقيين للشعب الاسود في جنوب افريقيا من أجل تحقيق القضاء العاجل على نظام الفصل العنصري وفتح الابواب لإقامة دولة حديثة في جنوب افريقيا تقوم على أساس المبادئ الديمقراطية المتمثلة في الحرية واحترام حقوق الانسان والتعايش السلمي . وتود الأمم المتحدة ، وهي المحفل الأعلى لتحقيق السلم ، أن تتحقق هذه الاهداف عن طريق جميع الوسائل السلمية التي يمكن التوصل اليها . ولكن الحل التفاوضي لمشكلة جنوب افريقيا لا يمكن تأخيره أكثر من ذلك ، اذا أردنا أن نتجنب المزيد من التضحيات الخطيرة .

وفي هذا الصدد ، يشارك وفد بلادي ، في الشداء الذي توجهه الجمعية الى مجلس الامن بان يتتخذ الاجراء الملائم ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لتطبيق الجزاءات الالزامية بعيدة الاشر باعتبارها افضل الوسائل السلمية الفعالة المتاحة التي يمكن ان يمارس بها المجتمع الدولي ضغطاً كبيراً على حكومة بريتوريا ويعبر تعبيراً حازماً وصريحاً عن تأييده لنضال شعب جنوب افريقيا .

ونلاحظ في تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22) انه على الرغم من اتخاذ قرارات بشأن عدد من الاجراءات وتنفيذها من خلال آليات متعددة ، فإنه يبدو مع الاسف الشديد ان هذه الاجراءات ليست كافية حتى تتوقع القضاء العاجل على نظام الفصل العنصري .

ومع ذلك فاننا نثق في ان المجتمع الدولي ، بما له من نفوذ ادبى كبير ، ونتيجة للتعبئة العالمية ، سيحقق إن آجلاً أو عاجلاً هدفه في ازالة التمييز العنصري والفصل العنصري عن طريق الوسائل السلمية المتاحة له ، وبالتالي يخدم القضية النبيلة لاحترام الحرية وحقوق الانسان .

وأود عند هذه النقطة أن أقدم بعض الإيضاح . يشير تقرير اللجنة الخامسة في الفرع المتعلق بالرياضة والثقافة إلى رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو موجهة من البعثة الدائمة لبوليفيا تستفسر عما ورد في محافظة جنوب إفريقيا بشأن ثلاثة من الطلبة البوليفيين المقيدين في جامعات بريتوريا .

وقد أعلمت حكومة بلادي اللجنة الخامسة على الفور بأن حكومة بوليفيا أدانت ، ولا تزال تدين نظام الفصل العنصري البغيض ، وانها تمشيا مع تلك السياسة لم تبرم أي اتفاق ثقافي أو تجاري مع نظام بريتوريا . وإذا كان ثلاثة من الشبان البوليفيين مقيدين حقا في جامعات بريتوريا ، فإنهم يفعلون ذلك بموجب حقوق الشخص المطلق الذي يكفله لهم دستورنا في اختيار المعاهد التي يريدون أن يحصلوا على دراساتهم فيها .

وهؤلاء الطلبة الثلاثة ليسوا ضمن أي برنامج للجامعات البوليفية أو للحكومة البوليفية . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أدانت منظمات الجامعات في بوليفيا ، في مناسبات عديدة ، نظام الفصل العنصري كما أدانت حكومة بريتوريا بسبب تعنتها في البقاء على هذا النظام .

وفي الختام ، تود حكومة بلادي أن تسجل تقديرها وشكرها للعمل الذي تقوم به جميع المؤسسات وجميع الأفراد ، الذين جاءوا وقدموا شهاداتهم بشجاعة ، لأنهم أيضا قدمو رسانة أمل وتأييد للشعب الأسود الشجاع في جنوب إفريقيا .

السيد وي gio واردانى (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الفصل العنصري ليس مجرد تمييز عرقي . انه حالة وصفتها الجمعية العامة بأنها جريمة ضد البشرية ، وذلك عندما اعتمدت في عام ١٩٧٣ الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، التي تعد نقطة تحول في تاريخ هذه المنظمة . إن عبارة "الفصل العنصري" تصف وحشية الإنسان ضد أخيه الإنسان ، وتعبر عن عداوة متكاملة في عقول أقلية تقللها رغبتها الملحة في البقاء على رفاهية الامتيازات التي تتمتع بها وفي حماية هذه الامتيازات . وفي سبيل ذلك رفع الفصل العنصري إلى مركز جعله سياسة الدولة في جنوب إفريقيا منذ أن تولى الحزب الوطني الأبيض زمام السلطة في ١٩٤٨ .

ان سجلا حافلا بالتعصب والتمييز والاستغلال العنصري يلزمه تفكير وسياسات وقوانين جنوب افريقيا . فلا غرو اذن ان نجد جنوب افريقيا تواصل سياساتها المتمثلة في العزل والغفل العنصري لتبصير سياساتها الشائهة بشأن الفقر والأمية والجهل التي تستبد بغالبية السكان واستخدامها للارهاب والقوة بوصفهما أداتان لانفاذ القوانون . وربما كان قيامرة جنوب افريقيا يشعرون بنشوء التفوق ويستهينون بقدرات الآخرين وهم ينعمون بدورهم القوي بوصفهم سادة لا يرحمون ، لكن الوقت ليس في صالحهم ، كما يتبيّن لنا من الاحداث الجارية التي تطبق بسرعة على النظام العنصري في بريتوريا .

ونرى أن مقاومة الفصل العنصري ليس لها مثيل وأنها تعم البلد بأسره . اذ نجد أن النقابات العمالية والطلاب والشباب والنساء والأطفال والمحفيين وزعماء الكنائس يأخذون مكانهم في طليعة المعركة ضد القوانين التعسفية والسياسات القمعية . ويتمتعون بتفهم وتعاطف وتأييد المجتمع الدولي كما تجلى ذلك في الجراءات الطوعية التي أقرها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة البلدان الاشتراكية . ونرحب بالمبادرة التي أخذ زمامها كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية . حيث اختار توقيع جراءات انتقائية . كذلك نسلم بما قررته المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومعظم بلدان الكومونولث بشأن اتخاذ خطوات تتعلق باعتماد جراءات لتنقيص قدرة بريطانيا على ممارسة الارهاب والقمع ضد شعبيها .

مما لم يسبق له مثيل أن تشن حكومة حربا على مواطنها ، لكن النظام الشيوعي الذي تبقي عليه بريتوريا يستخدم كل أداة قمع يمكن تصورها لاجهاض مولد نظام ديمقراطي وغير عنصري يحل محل نظام الفصل العنصري البغيض .

ونود أيضًا أن نرى في هذه المرحلة فرض جزاءات أقوى وأكثر قابلية للانفصال ، لأننا الآن نوشك على شل فعالية النظام العنصري في بريتوريا . ومن أجل تلك الغاية لا بد لنا من حشد مساعدة المجتمع الدولي وتأييده ، بما في ذلك الوكالات الدولية ، لحرمان ذلك النظام من الحصول على التكنولوجيا والقروض والتبادل التجارى ، وهى أمور حيوية له في حربه غير المعلنة على شعبه . ولا بد من شل قدرته على ادامة مخططاته الشريرة والقضاء عليها الآن .

ان المجتمع الدولي لا يررق له أن ينظر نظرة جادة الى خطط التحسين المزعومة التي اقترحتها بريتوريا بومفها وسيلة استرضاء لتضليل مواطنها والمجتمع الدولي . ونحن مدينون بالفضل للجنة الخاصة لكتشها تلك الحيلة في تقريرها وتنبيهنا إلى المخطط الخبيث الذي يحيكه نظام بريتوريا العسكري لاستعادة السيطرة الإدارية والسياسية على مستوى القاعدة الشعبية . وقد شهدنا هذا المخطط الماكير على الصعيد العملي في الأيام الأخيرة عندما حرر ذلك النظام مجموعات السود على الاشتباك في حرب اقتتال الأشقاء مع أفراد الشرطة الذين كانوا على أهبة الاستعداد أو عن طريق الحرف على ارتكاب هذه الاعمال الاجرامية . وما لا شك فيه أن ذلك المخطط وضع موضع التنفيذ لادامة حكم الأقلية البيضاء على غالبية السوداء ، وانه لن يؤدي الا إلى جعل أماكن اقامة الأفارقة السود قاصرة على ما يسمى بالاوطان ، وهو الهدف الذي يرمي اليه الحزب الوطني .

ويتبين بجلاء من نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في شهر أيار/مايو ١٩٨٧ ان النظام العنصري الحالي قد زاد من اغلبيته عن طريق اشارة المخاوف بين الاعضاء الذين ينتمون إلى الأقلية البيضاء اذ صور لهم أنهم سوف يفقدون وضعهم المتميز . وفي هذا السياق ، لعبت حركة اتحاد العمال السود دوراً رئيسياً في الكفاح ضد الفصل العنصري . لقد فعلت ذلك في الوقت الذي وهنت فيه المنظمات والأنشطة الأخرى ، في جو من الإرهاب والخوف خلقته قوات الشرطة والجيش والمجموعات التي تدعى الحفاظ على الأمن . ان بريتوريا في محاولاتها العقيمة للبقاء في السلطة قد اتخذت تدابير تمنحها

صلاحيات غير محدودة في ممارسة القمع ، محولة جنوب افريقيا بذلك الى دولة بوليسية . وفي ظل تلك التدابير ، اختفى مناضلون لا تتجاوز اعمارهم ١٨ ربيعاً اثناء التحفظ عليهم من قبل الشرطة . أما المجموعات التي تدعى صون الامن فمطلق لها العنوان في محاولاتها لسحق الحركة الشعبية من أجل الديمقراطية . وبفضل ذلك العنوان المطلق ، تفوق إرهاب دولة جنوب افريقيا على نفسه . وهو يحاول إخفاء وجهه القبيح خلف قناع يتمثل في فرض الرقابة على الصحافة ، حيث فرض قيوداً شديدة على وسائل الاعلام وحرمتها من التغطية الاخبارية المنصفة والموضوعية . وفضلاً عن تلك القيود أسبقت كلمات وعبارات الطهارة والغفوة على التفسيرات الادارية الجديدة لتمكين الدولة من اتخاذ اجراء ضد من يوصون بأنهم مخربون .

وهكذا ، لم يكن المدهش أن تستجلب هذه التدابير مقاومة عاتية . الا أن تلك التحركات العفوية تفتقر إلى التوجيه ، ونحن نعرف أن الناس ينظمون صفوهم في شكل لجان شعبية ومحاكم شعبية ليظهروا "قوة الشعب" . وفي تلك العملية الشعبية يمكن اساءة استخدام القانون . فتلك وصفة أكيدة لانحلال وانهيار القانون والنظام . وإذا ما حدثت هذه الكارثة المشؤومة يمكننا أن نتوقع التمرد والثورة مع ما ينجم عن ذلك من قتل وتشويه لم يسبق لهما مثيل . والمسؤولية عن ذلك تقع ، بالتحديد ، على عاتق المجتمع الدولي ما لم يقم فوراً بالقضاء قضاء مبرماً على القدرة الارهابية التي يتمتع بها نظام بريتوريا العنصري .

ان جنوب افريقيا ، في سعيها لتنمية نفسها ، باتت تمثلت صناعة أسلحة محلية متقدمة للغاية وهي تتلقى صراحتاً المعرفة التقنية والتكنولوجية . ونشر بالازعاج لأن جنوب افريقيا ، بالرغم من حظر تصدير النفط إليها ، ما زالت تتلقى شحنات من النفط المحظور تصديره إليها . ان المجتمع الدولي اذا لم يقم بمجهود حاسم لمراقبة الشحنات الجارية لن يمكنه أن يتوافر له ضمان بأن القرارات التي تخذلها سيكون لها أثر على وقف تدفق الشحنات الممنوعة . وبذلك فإننا نساعد على نمو قدرة جنوب افريقيا العسكرية والقمعية وتعزيز سياساتها المتعددة المتمثلة في كبح التطلعات الديمقراطية لغالبية الشعب .

وفي الوقت نفسه يظل ضحايا اضطهادها القاسي يثنون في السجون دون أن يمثلوا أمام المحاكم . وبينهم العديد من النساء والأطفال . ان المجتمع الدولي ملزם بالتخفيض من معاناتهم في زنزانات تعذيبهم . ولا ينبغي أن يحيد بصره عن التزاماته الأخلاقية والانسانية حتى يتحقق من أن جميع المحتجزين ، بما فيهم القادة ، أمثال نيلسون مانديلا وزيغاري موشوبينغ ، قد أطلق سراحهم وباتوا يتمتعون بالحرية .

لقد شهدنا مؤخراً أول دلالة على قبول النظام ، تحت طائلة الضغط ، للامتنام الدولي . فقد أطلق سراح غونون مبيكي الذي خرج من السجن بعد أن قض فيه ٢٣ عاماً . ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل حملته للمطالبة بالافاء الحظر المفروض على حركات التحرير الوطني والسماح لجميع المنظمات السياسية بالاشتراك الحر في العملية الديمقراطية التي سوف تؤدي إلى تحرير السود في جنوب افريقيا .

ان تحرير السود في جنوب افريقيا واخوانهم الناميبيين من شأنه أن يمثل بالفعل إنجازاً رائعاً في عملية إنهاء الاستعمار في سجل هذه الهيئة . فلتعمق على لا نخذلهم .

السيد أورامان أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

التمييز على أساس الدين أو العنصر أو الجنس يتعارض مع المادة ١ ، الفقرة ٣ ، من ميثاق منظمتنا ، ولكن عندما يكون هذا التمييز سياسة مؤسسة ، كما هو الحال في جنوب إفريقيا ، فإن ذلك الشذوذ يشكل اهانة للمشاعر البشرية . وللهذا السبب فـان العديد من قرارات الأمم المتحدة تصنـع الفصل العنصري بأنه جريمة ضد البشرية . وليس هناك أي دورة من دورات الجمعية العامة لم تكن فيها أدانة الفصل العنصري من أهم بـنودها . وليس هناك محفل دولي لم يستنكـر دومـاً ذلك النـظام . وـتـزداد عـزلـة العـنصـريـين في بـرـيتـورـيا كـما تـزـادـاد قـوـةـ اـدانـةـ ذـلـكـ النـظـامـ بـسـبـبـ ماـ يـمـارـسـهـ منـ تمـيـزـ عـنـصـريـ مؤـسـسـ .

وقد تحولت جنوب إفريقيا ، على مر السنين ، إلى بؤرة خطيرة تهدد السلم في الجنوب الأفريقي ، وفي نفس الوقت يتزايد الضغط الداخلي والخارجي ضد الفصل العنصري ، وكـالـلـوـحـوشـ الـجـريـحةـ يـرـدـ العـنـصـريـونـ بـزـيـادـةـ القـمـعـ فيـ الدـاخـلـ وـمـحاـوـلـةـ زـعـزـعـةـ اـسـتـقـارـ بلدـانـ خطـ المـواـجـهـةـ فيـ نـفـسـ الـوقـتـ .

ان سلطـاتـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ ، وـفقـاـ لـمـاـ جـاءـ فـيـ تـصـرـيـحـاتـ القـائـدـ العـامـ لـلـقـواتـ الـمـسـلـحةـ التـابـعـةـ لـذـلـكـ الـبـلـدـ ، اـعـتـرـفـتـ بـأـنـ قـوـاتـهـ النـظـامـيـةـ مـوـجـودـةـ فـيـ جـنـوبـ آـنـفـوـلاـ ، وـبـأـنـهاـ تـسـاعـدـ عـصـابـاتـ "ـيـونـيـتاـ"ـ فـيـ عـمـلـيـاتـ عـسـكـرـيـةـ وـنـتـيـجـةـ لـذـلـكـ مـنـيـتـ بـخـسـائـرـ عـسـكـرـيـةـ . كذلك قيل أن رئيس نظام جنوب إفريقي زار الجزء الجنوبي من أنغولا . أي أن المـجـرمـ الـيـوـمـ ، فـيـ مـوـاجـهـةـ قـوـةـ الـحـقـائـقـ ، يـعـتـرـفـ بـجـرـيمـتـهـ ، أـلاـ وـهـيـ اـنـتـهـاكـ سـيـادـةـ دـوـلـةـ عـضـوـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، هـيـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ آـنـفـوـلاـ . وـاعـتـقـدـ أـنـ هـذـاـ عـنـصـرـ قـويـ يـدـعـوـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ ، لـصـالـحـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ فـيـ مـنـطـقـةـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ ، إـلـىـ أـنـ يـطـبـقـ أـحـكـامـ الـمـيـثـاقـ الـتـيـ يـتـعـينـ تـنـفـيـذـهـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـاتـ .

وـفقـاـ لـمـاـ أـعـلـنـهـ وزـيـرـ دـفـاعـ آـنـفـوـلاـ ، فـانـهـ مـنـذـ ٣٦ـ آـبـ/آـغـسـطـسـ بدـأـ التـدـخـلـ العـسـكـرـيـ منـ جـانـبـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ وـذـلـكـ بـنـسـفـ جـسـرـ عـلـىـ نـهـرـ كـوـيـرـوـ وـتـجـرـيـ الانـ مـعـارـكـ ضدـ الـقـوـاتـ الـعـنـصـريـةـ النـظـامـيـةـ فـيـ مـقـاطـعـتـيـ كـوـنـيـشـيـ وـكـوـانـدـوـ كـوـبـانـفـوـ وـفقـاـ لـمـاـ نـشـرـتـهـ

"أنفوب" الوكالة الأنقولية الرسمية . وفي هذا الصدد ، أعلن كينيث كاوندا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية :

"إن احتلال أجزاء من أنفولا ، وهو ما أكدته بريتوريا مؤخرا ، يعتبر دليلا واضحا على استمرار عجرفة ذلك النظام وعلى فقدانه لكل احترام لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية" .

وقد يكون من المغيد أن نتساءل لماذا يعترف نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا الآن بوجوده المشين في جنوب أنفولا ، ولمن يوجه هذه الرسالة ، وما هو الهدف من هذه التصريحات ؟ أعتقد أننا ينبغي أن نتساءل عن سبب تصرف جنوب إفريقيا بذلك الأسلوب ، على حين أن حكومة أنفولا في آب/أغسطس قدمت اقتراحات جديدة لتيسير اقرار السلام في المنطقة ودللت على مرؤوتها البناءة .

إننا لا يمكن أن نسكت لأكثر من هذا على نظام الفصل العنصري . ولا يمكن للمجتمع الدولي - وخاصة أعضاء مجلس الأمن - أن يظل مالكا بينما تقوم بريتوريا باسم حضارتها الزائفة الوخيمة المجنونة ، بفرض قانون الجريمة على المناطق المجاورة لها . وينبغي أن نتذكر أن التساهل مع هتلر هو الذي أودى بعد ذلك بحياة الملايين إبان الحرب العالمية الثانية .

من هذا المنبر أحبي الإفراج عن غوفان مبيكي ، الذي ظل لمدة ٢٤ عاما يرزح في سجون النظام العنصري وكانت جريمته الوحيدة هي أنه أعلن المساواة العنصرية في وطنه . وإذا كان الإفراج عن مبيكي جاء نتيجة للضغط على أنصار الفصل العنصري ، فإن ذلك يحدو بنا إلى الاعتقاد بضرورة مضاعفة النضال من أجل التوصل إلى الإفراج عن ذلك الزعيم العظيم الذي أمضى ٢٥ عاما في سجون جنوب إفريقيا ويعد رمزا للتضميّن والاستشهاد ، وأقصد نيلسون مانديلا(*) .

إن بريتوريا قد طلعت علينا بسلسلة طويلة من مظاهر الخداع والخيل والتفاًق المقرنة باستخدام القوة الفاشمة والكلاب والتعذيب والاغتيال من أجل قمع كفاح

(*) تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ويغيورداني (سري لانكا) .

الوطنيين التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في الداخل وكذلك للحيلولة دون موافلة الحملة العالمية لفرض عقوبات شاملة الزامية ضد جنوب افريقيا . وليس من المحيج أن بريتوريا تسعى اليوم بطريق مخلصة عن طريق الحوار لتفكيك نظام الفصل العنصري واقامة المساواة العرقية في جنوب افريقيا . وان مركز الادارة المشتركة ليس الا متارا رقيقا لا يخفى استمرار عمليات اغتيال القادة والاعتقالات الجماعية والاحتلال العسكري للمدن من جانب أحد أكبر منتهك حقوق الانسان في هذا الجزء الاخير من القرن العشرين . وأولئك الذين يدعون أنهم يدافعون عن تلك الحقوق قد سكتت أصواتهم فهم لا ينطقون الا همَا . ونحن نرى كيف استغلت تلك الدول تلك المثل النبيلة السامية لاغراضها السياسية .

ان المؤتمر الوطني الافريقي قد أعلن عن استعداده للمشاركة في مفاوضات حقيقة تؤدي الى اقامة دولة ديمقراطية موحدة يمكن فيها لجميع البشر ان يتمتعوا بنفس المزايا والواجبات بغض النظر عن لون بشرتهم . ولا يمكن للمؤتمر الوطني الافريقي ان يقبل الاليات التي انشأتها بريتوريا بفرض التفاوض المزعوم لانها تنطوي على نفس الفلسفة التي يريد المؤتمر الوطني الافريقي ان يقضي عليها الا وهي الفصل العنصري .

لا يمكن عن طريق الارتباط الهدام - آسف ، أقصد ما يسمى بالارتباط الباء - وسياساته ذات الوجهين ونظرياته المشوهة ، أن نأمل في القضاء على ذلك الداء السياسي الذي يشبه داء الايدز الا وهو الفصل العنصري . واذا كان المرء ملخصا واذا كان حقا لا يحاول اعطاء الافضلية للمصالح الاقتصادية قصيرة النظر او الحسابات الجغرافية السياسية الصغيرة بكل ما يتربّ على ذلك من عواقب ، فمن الضروري ان يقوم الجميع دون استثناء بمضافة الجهود من أجل اقامة جنوب افريقيا موحدة من حيث العنصر والدين والجنس لتسهم في اعلاء كرامة الانسان وفي النهوض بالاستقرار والتنمية في تلك القارة التي تواجه تحديات خطيرة طويلة الامد مثل الجفاف والتصرّف وغيرهما .

ان كوبا تؤيد الاعلان الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر قمتها الاخير بشأن الجنوب الافريقي . ان افريقيا ككل تلقى تأييد مائير المجتمع الدولي بحيث يمكننا متحدين ان نتعاون في اداء ذلك الواجب الانساني العظيم وهو القضاء على ذلك المسع المسمى بالفصل العنصري . ويقول خوسيه مارتي ان يشاهد المرء جريمة دون ان يحرك ساكنا يعادل ارتكابه لها . ان العقل والتاريخ يحذوان بنا ان نكافح ضد هذه الجريمة .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى تجد

جمعيتنا العامة لزاماً عليها أن تبحث سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا ، مما يوضح القلق البالغ الذي يسببه للعالم أجمع هذا النظام الأثم الذي يضفي على التمييز العنصري طابعاً مؤسساً وينكر الحقوق الأساسية على الأغلبية العظمى لسكان ذلك البلد ، مخالفًا بذلك القيم المكرمة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الواردة في ميثاق منظمتنا ، والتي ينبغي أن نحترمها جميعاً .

إن الفصل العنصري يعد في الواقع أكثر أشكال انتهاك كرامة الإنسان والمثل الأخلاقية العالمية تطرفاً . لهذا يجمع المجتمع الدولي بأسره على اعتبار هذا النظام البغيض جريمة ضد الإنسانية . ومن ثم يجب على كل أمم العالم أن تكافحه مستهدفة اقتلاعه من الجذور لتمهيد الطريق أمام شعب جنوب إفريقيا كيما يقيم فوق أرضه في نهاية المطاف مجتمعاً ديمقراطياً غير عنصري ، وكيما ينصرف في ظل الوحدة والوفاق والحرية المستعادة إلى العمل من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلده .

إن الأحداث المؤلمة التي وقعت هذا العام أيضًا في جنوب إفريقيا تؤكد لنا صحة رأينا القائل بأن استمرار تشبث نظام بريتوريا العنصري ببنفس العناد والتعنّت من أجل ادامة هذه السياسة البغيضة وتطبيقاتها تطبيقاً مارماً ، وهي سياسة تقترب مع رفق هذا النظام الدائم منع ناميبيا استقلالها ، هو السبب الرئيسي لاستمرار تصاعد التوتر وللتدهور العام في الحالة لا داخل جنوب إفريقيا فحسب بل أيضًا في كل المنطقة الجنوبية من قارتنا .

لقد كان تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري بليغاً للغاية في هذا الشأن عندما وصف لنا الفظائع والأعمال الوحشية وأعمال القمع المثيرة للاستياء التي مارستها من جديد سلطات جنوب إفريقيا العنصرية ضد الأغلبية السوداء ، في سعيها المجنون إلى الحفاظ بأي ثمن على سيطرتها على البلاد . وهكذا تعرّض المئات من جديد للاغتيال الفادر في حين اعتقل كثيرون بغير محاكمة وتعرض عديدون منهم لاعمال العنف وتعذيب متترك فيهم آثاراً لا تمحي بقية حياتهم ، ذلك أن لم يفقدوا حياتهم بسببها .

ان هذه السلسلة من الاهوال والمعاناة التي تقاسيمها الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا لا يمكن الا ان تشير الاستثناء والغضب في ضمير الشعوب التي تؤمن حقا باحترام كرامة الانسان ، وخاصة عندما نعرف أنها نتيجة مشؤومة لحالة طوارئ مزعومة ما فتئ نظام بريتوريا يستخدمها طوال السنتين الماضيتين بطريقه منهجية من أجل ممارسة بطشه واستبداده .

ويظهر أيضا هذا التعمق من جانب نظام بريتوريا العنصري فيما يبديه من ازدراء مستمر للمطالب الملحة الصادرة من كل أنحاء العالم من أجل الافراج عن الزعماء التاريخيين لحركات التحرر الوطني وعن مجناه ميامييين عديدين آخرين محتجزين في سجونه لأنهم حاولوا رفع نير الظلم الذي يرزح تحت وطأته السود في جنوب افريقيا .
وإذا أضفنا الى هذا المشهد القاتم أعمال العدوان المتكررة وأعمال زعزعة الامتنان السياسي والاقتادي المتواصلة التي تقتربها ملططات جنوب افريقيا العنصرية ضد الدول المجاورة ، لما أمكننا الا ان نخلص الى استنتاج رهيب مؤداه اننا نجد أنفسنا ازاء حالة تنطوي على أخطار هائلة يمكن ان تتسبب في أية لحظة في اندلاع حريق هائل لا يمكن السيطرة عليه .

ان هذه الحالة التي لا تطاق والتي تنطوي على أخطار جسمية بالنسبة لامن المنطقة بأسرها هي التي حملت وزير خارجية بلدي على أن يقول في البيان الذي ألقاه اثناء المناقشة العامة لهذه الدورة الثانية والأربعين :

"ليس هناك من راغب في التقدم أو صاحب ضمير حي يستطيع أن ينام بسلام ما دام ذلك النظام البغيض قائما في ذلك الجزء من العالم ، ذلك النظام الذي ينكر فيه رجال على رجال آخرين حقهم في الوجود" . (A/42/PV.23 ، ص ٤٧)
ان الفصل العنصري كما يمكن ان نلاحظ هو أحد التحديدات الخطيرة لسلطة الأمم المتحدة واهانة غير مقبولة لضمير الانسان . واذا أردنا ان تهتمي جنوب افريقيا وبقية منطقة الجنوب الافريقي الى الطريق المفضي الى تحسين الحالة ، يجب بالضرورة ان تتخلص الى الابد من الفصل العنصري وأن يكفل حقا شعب ناميبيا في تقرير المصير

والاستقلال . لذا يتتعين على مجتمعنا الدولي أن يضاعف جهوده من أجل بلوغ هذه الاهداف التي صنفع بالتأكيد حدا نهائيا لمعاناة شعوب هذه المنطقة .

لا يزال الشعب المقهور داخل جنوب افريقيا ذاتها ، ثابتًا على حزمه وملابساته في اصراره على القضاء على الفصل العنصري . وهكذا يشتد النضال المسلح ويؤدي ضربات قوية الى المستبد . ويحدث الشيء نفسه على الصعيد النقابي . والدليل على ذلك ، ان كانت كانت شمة حاجة الى دليل ، هو الاضراب الذي دعت اليه وقادته بنجاح النقابة الوطنية لعمال المناجم والذي أصاب بالشلل لمدة ثلاثة أيام ببعض المناجم الهامة لجنوب افريقيا والحق بالشركات التي تستغلها خسائر مالية فادحة . وهكذا فإن هذا النضال الباسل الذي تخوضه الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ينتشر ويتجذر بقوه سنه تلو الأخرى في جميع أنحاء البلاد ويضع دعاة الفصل العنصري في حيرة تزداد شدتها .

وفي صفو السكان البيضا أنفسهم ترتفع أصوات متزايدة تندد بوحشية سلطات بريتوريا العنصرية وتعلن تأييدها لاقامة مجتمع عادل وديمقراطي في البلاد . والمجتمع الذي عقد في شهر تموز/ يوليه الماضي في السنغال بين ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي وبين أفراد من مجتمع الافريكانز يشكل تطورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية المضطربة لجنوب افريقيا ، وهو تطور يبعث في نفوسنا الأمل بأن تقوم يوما وحدة بين كل قوى الديمقراطية والتقدم في البلاد من أجل اقتلاع هذا الشر المتمثل في الفصل العنصري وتعزيز مولد نظام دستوري يكفل المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويضمن الحرية للجميع . ويستحق هذا الحوار الذي شرع فيه أن يتتابع ، بل وأن يشجع ، لأن جنوب افريقيا الفد متبنى في نهاية المطاف على أساس المثل العليا لكل تلك القوى الديمقراطية .

كما نشهد مع الارتياح خارج جنوب افريقيا تعبئة متنامية للرأي العام الدولي من أجل ادانة وصفة عصرنا الحديث هذه ، وتحت الحكومات التي ما زالت تحتفظ بعلاقات متنوعة مع نظام بريتوريا على وقفها . وقد أتت هذه الحملة المناهضة للفصل العنصري أكلها ، فقد اتخذ بالفعل عدد كبير من هذه الحكومات تدابير لتقليل صلاتها أو

انهائها . وكان لاتخاذ هذه التدابير أثر هام على بعض الشركات والمؤسسات الوطنية التابعة لهذه الحكومات فاتخذت على مستواها تدابير من أجل تقليل استثماراتها أو وقفها أو سحبها كلية من جنوب افريقيا وذلك بسبب عدم احراز تقدم في القضاء على الفصل العنصري .

ومما لا شك فيه أن فرض عزلة كاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري عمل يشكل من نواح كثيرة مصدر ارتياح كبير لشعب جنوب افريقيا المضطهد . غير أنه ينبغي الاعتراف بأن هذا العمل ليس بمقدوره التغلب على ما يظهره المستبد من عناد وتعنت ، أصبحا الآن مضرب الأمثال ، في حرمته على ادامة ومواصلة سياساته البغيضة المرفوضة عالميا . وان عقوبات الزامية شاملة ، مثل التي أوصى بها المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، هي وحدها الكفيلة في الواقع بتمكين شعب جنوب افريقيا الباسل من الافلات من هذه الحلقة الجهنمية لارهاب الانسان وادلاله .

لذا يجب على مجلس الأمن ، الذي يتحمل بموجب ميثاق منظمتنا المسؤولية الرئيسية عن فرض وتنفيذ جزاءات من هذا النوع ، إلا يتخلى عن ممارسة الصلاحيات المنوطة به وأن يتصرف بغير مزيد من الابطاء . ويبقى من الواقع أن أي تأخير جديد في الشروع في عمل يتناسب مع خطورة الحالة لا يمكن إلا أن يطيل أمد حمام الدم البغيض ومعاناة السكان المقهورين . لذا فإننا نهيب بوجه خاص بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يؤيدون فكرة فرض العقوبات الالزامية الشاملة أن يعيدوا النظر بمسيرة عاجلة في موقفهم نظرا لاحتمال تفاقم الكارثة السائدة حاليا .

اننا لا نستطيع أن نختتم كلمتنا دون أن نؤكد من جديد تأييد النiger الكامل ، حكومة وشعبا لشعب جنوب افريقيا المقهور في نضاله الشجاع ، وتضامنا الفعال معه في هذا الوقت العصي للغاية من تاريخه . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن التضحيات التي قدمها سوف تكفل له النصر النهائي .

اننا نود أن نتوجه بخالص الشكر للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على التقرير الممتاز الذي أمدتنا به مرة أخرى هذا العام ، وعلى جهودها الدؤوبة لضمان اتخاذ اجراء دولي مكثف ضد هذا النظام البغيض والتخفيض من ضحايا الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الشالعة أعطي الكلمة لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد ماكاتيني (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على أولا أن انضم إلى من سبقوني في الاعراب عن خالص التضامني لحكومة وشعب النiger ، على إثر الوفاة المفاجئة للرئيس سيني كونتشي .

نيابة عن المؤتمر الوطني وباسم لجنتنا الوطنية التنفيذية برئاسة الرفيق أوليفر تامبو ، الذي يأسف عميق الأسف ، لعدم تمكنه من التوارد بيننا اليوم ، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد بيتر فلورين لانتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وسيظل المؤتمر الوطني الافريقي إلى الأبد مقدرا للمكانة التي لا تزال الجمهورية الديمقراطية الألمانية تحتلها ، ولدور الحيوي الذي تضطلع به ، في النضال الدولي من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري .

كما أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لجهوده التي لا تكل في خدمة قضية الإنسانية ، ولاميما التزامه باستقلال ناميبيا واقامة ديمقراطية غير عرقية في جنوب افريقيا .

لقد قدم جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وصاحب الهمة التي لا تكل ، تقريرا تحليليا موضوعيا بشأن الحالة في جنوب افريقيا ،

وبذلك مهد السبيل ، على نحو فعال ، لمناقشة حية شاملة أن تفضي إلى مقررات عملية . ولا بد من الاشادة البالغة للغاية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على الاصفام القيمة التي لا تزال تقدمه إلى الحملة الدولية الرامية إلى العزل التام لجنوب افريقيا العنصرية واستئصال شأفة الفصل العنصري . كما يتبعين أيضاً أن نقول كلمة ترحيب بالسيد سايتروس ماسوريسي ، الامين العام المساعد ورئيس مركز مناهضة الفصل العنصري ، الذي نؤكد له تعاوننا التام في الأيام القادمة الحافلة بالعمل .

اننا نحن شعب جنوب افريقيا المضطهد ، على غرار نظرائنا في أجزاء أخرى من افريقيا بل ومن العالم ، من عرقوبوا السيطرة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية ، أجنبية كانت أو عرقية ، لم نتوقف أبداً عن التطلع شوقاً إلى الحرية والحلم بها والسعى حثيثاً من أجل تحقيقها . ورغم أن كشافة نضالنا كانت في مد وجزر ، كانت هناك مناسبات وقعت فيها منعطفات حيوية ، أصبحت فيها السنوات مفادة للعقود من حيث ما حققناه فيها من انتصارات في المقاومة . ان الحقبة التي نستعرضها كانت من الفترات الحافلة في جنوب افريقيا ، وذلك منذ شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٤ ، عندما قام نظام الأقلية البيضاء بتحريك قواته إلى المدن السوداء في محاولة لسحق المقاومة الشعبية للفصل العنصري : فهي فترة تميزت بالمقاومة الجماعية التي لا تكل والتي بلغت ذروتها في أسبوع ميلاد الجبهة الديمقراطية المتحدة ، التي شكلت في عام ١٩٨٣ ، لمعارضة الحكم الدستوري الزائف الذي يحاول عبشاً اختيار عدد من يسمون بالمليونيين والآميزيين لاستخدامهم كحلفاء من الدرجة الثانية بغية اطالة أمد السيطرة البيضاء .

ولعله مما يذكر أنه عندما أنشئت الجبهة الديمقراطية المتحدة ، طالبت بالمشاركة في المقاومة مع الشعب العامل . وأعربت آنذاك عن ثقتها في قيادة الطبقة العاملة في النضال الديمقراطي من أجل الحرية . وقررت أيضاً تعزيز الوحدة بين النقابات العمالية الحقيقة والشعب المحب للحرية في النضال من أجل حقوق الإنسان . لذلك كان افتتاح مؤتمر النقابات العمالية لجنوب افريقيا في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٥ ، تطوراً رئيسياً في المرحلة الحالية لنضالنا . كان يعني أن أكثر القطاعات

نضالا في صفوف شعبنا قد قبلت تحدي الجبهة الوطنية المتحدة . وكما هو معروف للجميع ، بالرغم من تزايد القمع والمضائق والتخويف ، قام اتحاد عمال نقابات جنوب افريقيا بشن وتأييد عدة اضرابات ، منها الاضرابان الاخيران لـ ١٢ ألفا من عمال البريد و ٣٦٠ ألفا من عمال المناجم . ونحن نتasher الرأي الذي أعرب عنه العديد من الامداء والأعداء اليوم ، وهو أن الحالة في جنوب افريقيا لن تعود الى حالتها السابقة أبدا وذلك بعد هذا التجلّي الهائل لقوة الطبقة العاملة ، التي لديها القدرة على أن تزيد زيادة هائلة من قدرة حركة المقاومة .

ان روح الاصرار والمشابرة لدى شعب جنوب افريقيا المقهور قد ظهرت نفسها مرارا وتكرارا في أشكال همت ، بما فيها رفع الشباب الاسود أن يخضع لقوانين الإرهاب والقمع الخامة بحالة الطوارئ الثانية التي أعلنت في حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ . وفي هذا الصدد ، لا بد أن يلاحظ أن حظر مؤتمر طلاب جنوب افريقيا ، وهو الموت الطلابي الجبار الذي يدوي منذ عام ١٩٦٧ - قد أدى الى نتيجة عكسية ، لأن شبابنا الباسل ، رد على ذلك بإن إقام مكانه ، في أول آذار/مارس عام ١٩٨٧ - في ذروة حالة الطوارئ الشديدة مؤتمر شباب جنوب افريقيا . وهذا دليل واضح على أن حالة الطوارئ لم تفلح في قمع نضالنا . ان تلامس الشباب الاسود - الذي يشكل نصل صيف حركة المقاومة ومستقبل بلادنا - قد أصبح معلما آخر لا يمكن تجاهله ما له من قدرة على تعزيز قوة الحركة الديمقراطية . واعتماد تلك المنظمة القوية - التي يزيد عدد أعضائها عن نصف مليون - لميشان الحرية كان نقطة تحول أخرى . ويمكن أن ينطبق هذا عما قريب على اتحاد آخر عملاق ، ألا وهو الاتحاد النسائي ، الذي أنشأ مؤخرا بطريقة سرية ، وذلك في ذروة حالة الطوارئ .

ومن الأهمية أيضا أن يلاحظ أن المؤتمر الوطني الافريقي طور قدرته على إدماج بعض أوجه النضال المحلية ، مثل الامتناع عن دفع الایجابات مؤخرا ، في نضال التحرر الوطني الأوسع نطاقا . وفي ظل هذه الخلفية ، يجب النظر الى زيادة العمل المسلح لجناحنا العسكري بنسبة ٣٠٠ في المائة كما اعترف في ذلك مؤخرا السيد ماغنوس مسان في البرلمان .

ان أهم تطور وقع أثناء الفترة قيد الاستعراض هو بالتأكيد النجاح السياسي الذي سجلته الحركة الديمocratique الجماعية بوجه عام ، وما حققه المؤتمر الوطني الافريقي في حملته الرامية الى عزل نظام بريتوريا في الداخل والخارج . بل أن عدد المجموعات ووفود المؤسسات البيضاء التي تحدث نظام بريتوريا وقامت برحلات لاجراء مشاورات مع المؤتمر الوطني الافريقي في هاراري ولوساكا ، قد ازداد على نحو كبير هذا العام وهي تضم الان ٦٦ من المفكرين والفنانين والكتاب وغيرهم من صناع الرأي من الافريكانيين وكان لقاوئهم مع وفد من المؤتمر الوطني الافريقي في داكار موضع ترحيب في شتى العواصم ، ومن جانب العديد من المنظمات المشتركة بين عدة دول ، باعتباره تطورا هاما . ويغتنم المؤتمر الوطني الافريقي مواصلة السير على هذا الدرب بهدف الوصول الى عدد كبير من البيض ، وتشجيعهم على أن ينأوا بأنفسهم عن نظام ب. د. بوتها وعقليته المعتقلية ، وأن يتخلوا بروح داكار ، ويشاركوا بطريق أو باخر في النضال من أجل حكم الأغلبية في جنوب افريقيا ، التي ستكون ملكا لجميع من يعيشون فيها من سود وبيف على السواء .

وقد أُجريت هذه المشاورات مع مجموعات مختلفة وأسفرت عن نتائج متباعدة إلا أنها مشجعة . ويجب أن نكرر موقفنا من جديد أنه لا يقصد بأن تكون هذه المشاورات مفاوضات أو بدايات لمحادثات : إنما هي مجرد جانب من الحملة التي يشنها المؤتمر الوطني الأفريقي للشعبية والرامية إلى عزل نظام بريتوريا في الداخل وتعزيز موقف الحركة الديمقراطية الملزمة بالديمقراطية الاعرقية في إطار جنوب إفريقيا متحدة . إن قبول مجموعة داكار لبعض المواقف الهامة بما في ذلك مبدأ صوت لكل فرد والاسباب التاريخية للنضالسلح هو في حقيقة الأمر من المعالم الهامة .

إن توافق الآراء على نطاق عالمي بشأن تطبيق الجزاءات بوصفها الوسيلة السلمية الوحيدة لحمل جنوب إفريقيا العنصرية على إنهاء الفضل العنصري قد تعزز أكثر واتسع نطاقه في العام الماضي بالنتائج التي توصل إليها فريق الشخصيات البارزة والمؤتمر العالمي الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وقد نفت بلدان الشمال تلك الجزاءات عندما فرضت الدانمرك والسويد وفنلندا حظرا تجاريا شاملا ضد جنوب إفريقيا العنصرية . كما أرغمت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة على الشروع في اتخاذ بعض الخطوات الأولية في نفس الاتجاه على الرغم من التعدد المستمر للمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي تلقت طعنة نجلاء باعتماد الولايات المتحدة للقانون الشامل لمناهضة الفضل العنصري لعام ١٩٨٦ وتحقق نصر هام على سياسة الارتباط البناء . يجب ألا نمل من توجيه الشكر إلى الحركة المناوئة للفضل العنصري في كل أرجاء العالم بما في ذلك الشعب الأمريكي ومسؤولوه المنتخبون المناهضون للفضل العنصري . إن الجهد الدؤوب الذي يبذلونها قد جعلت منهم حلفاء نشطين للشعبين المناهضين في جنوب إفريقيا وناميبيا .

إن آخر استطلاعات الرأي التي توضح أن ثلثي السود في جنوب إفريقيا يؤيدون فكرة الجزاءات والمواقف التي اتخذتها مؤخرا الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا ومؤتمر شباب جنوب إفريقيا والمجلس المسكوني لكنائس جنوب

افريقيا تأييدا للجزاءات تسفه الحاجة التي ترددتها مرارا رئيسة الوزراء مارغريت شاتشر والرئيس رونالد ريفان والقائلة بأن فرض الجزاءات الشاملة سيؤدي الى السوء . لقد كان السوء ، عن طريق منظمتهم المؤتمر الوطني الافريقي ، هم أول من دعا الى فرض الجزاءات في أوائل عام ١٩٥٩ ، وهم يدركون تماما الاردakan أن فرضها سيسفر عن فقدان بعض العمال السود والبيفع لبعض الوظائف إلا أنه سيسبب الوهن أيضا وعلى نحو فعال لنظام بربريتوريا ومن ثم يكمل نفالنا .

لقد قال جون بالتازار فورستر عام ١٩٧٢ :

"إن كل اتفاق تجاري وكل استثمار جديد وكل قرض مصري لبنية في صرح بقائنا" .

وكل ما نقوله لرئيسة الوزراء مارغريت شاتشر والمستشار هلموت كول والرئيس رونالد ريفان هو أن بلدانهم ينبغي أن تشرع تلك اللبيات فتضعف صرح الفصل العنصري الذي يجب هدمه والاستعاضة عنه بديمقراطية لا عرقية . ويجب أن نكرر من جديد موقفنا القائل بأن رفع هذه الحكومات المستمرة لتأييد القضية المشتركة مع بقية المجتمع الدولي وصفة ناجعة للعنف حيث أنها تحرم شعب جنوب افريقيا المنكوب والمقطهد من الخيار الوحيد المتبقى له من أجل إحداث التغيير السلمي في جنوب افريقيا .

ومن المثير أن الرئيس رونالد ريفان في تقريره الذي قدمه الى الكونفرس بموجب الفرع ٥٠١ من القانون الشامل لمناهضة الفعل العنصري لعام ١٩٨٦ لاحظ عن حق أن حالة الطوارئ في جنوب افريقيا لم تلغ وأنه بدلا من ذلك أحكم وشاق المرسوم السابق كما شددت القيود على الصحافة وطرد عدد متزايد من الصحفيين بما في ذلك الامريكيون ولم يطلق سراح نلسون مانديلا أو أي من السجناء السياسيين البارزين . بل إنه بدلا من ذلك تزايد عدد السجناء السياسيين الذين تحتجزهم الحكومة بما في ذلك عدد كبير ممن لم يبلغوا من الرشد . ولاحظ أيضا أنه لم توضع آية خطط واضحة معقولة للتفاوض بشأن نظام سياسي مستقبلي يضم كل الناس على قدم المساواة في جنوب افريقيا وأن العديد من

الممثلين الشرعيين للاغلبية مازالوا محظوظين وهم إما مختبئون أو رهن الاحتياز . كما ذكر أن حكومة جنوب افريقيا لم توقف أنشطتها العسكرية وشبه العسكرية التي تستهدف الدول المجاورة .

إننا إذ نضع في الاعتبار الملاحظات الصحيحة التي أبدتها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحالة الراهنة في جنوب افريقيا فإننا ندين (مساءة استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، كما ندين الموقف الذي اتخذه جمهورية المانيا الاتحادية في شهر شباط/فبراير الماضي . ومن وجهة نظرنا فإن ذلك العمل كان عملاً معادياً لمعاملة شعب جنوب افريقيا المظلوم وهو يتناقض نصاً وروحاً مع القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ . لقد دعا القانون إلى فرض جزاءات اضافية نظراً لعدم إحراز تقدم هام يفضي إلى إنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية لا عرقية في جنوب افريقيا . ومن ثم ، فإن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في رأينا تخرق القانون الذي أصدره الكونغرس ويغوض فيه باتخاذ الاجراء الملائم إلى أقصى حدود القانون . كما دعا ذلك القانون أيضاً وزير الخارجية لعقد مؤتمر دولي بعض بفرض جزاءات متعددة ضد جنوب افريقيا ولتوجيه ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نحو اتخاذ زمام المبادرة لفرض عقوبات شاملة إلزامية .

وليس المؤتمر الوطني الأفريقي وحده هو الذي يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الحالة في جنوب افريقيا قد زادت تدهوراً هذا العام . إن هذا الرأي يتشارطه العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة فضلاً عن قادة الكومنولث الذين أعلناوا في اجتماعهم الأخير :

"إن الأزمة التي ولّها الفعل العنصري في المنطقة ، قد تفاقمت بشكل خطير فتدابير القمع التي تؤدي إلى المزيد من المعاناة ومن فقد الأرواح قد تضاعفت في الجنوب الأفريقي ، كما أن الخسائر المترتبة على أعمال الحرب والتممير الموجهة ضد جيران جنوب افريقيا ، في محاولة للإبقاء على نظام الفصل العنصري والدفاع عنه ، مستمرة في الزيادة" . (A/42/677 ، المرفق

الثاني ، الفقرة ٢)

وفضلا عن ذلك فقد شهدنا مؤخراً أحداث تأكيد لعقيدة التفوق الأبيض وهي حق الانتخاب للبيض فقط وفرض حالات الطوارئ وتزايد احتجاز مواطنينا وخاصة الاحتجاز والتعذيب البشع والوحشي للمئات من أطفالنا والرقابة على الصحافة الرامية إلى إخفاء شرور النظام عن مجتمع جنوب أفريقيا عموماً.

إن الأثر الموحد للضغوط الداخلية والخارجية على نظام بريتوريا قد ومل حداً لم يسبق له مثيل هذا العام . وإذا نصف هذه الفترة يمكننا التكلم بشقة عن العتبة السيكولوجية التي تم تخطيها في جنوب أفريقيا . فمن ناحية المقطهدين طرح شعبنا الخوف من الموت جانباً ومثل أخوانه في أنغولا و MOZAMBIQUE وزيمبابوي و ناميبيا يجذف بأرواحه في سبيل الحرية . أما المقطهدين فقد اعترف بيته وبين نفسه أنه قد فقد زمام المبادرة الاستراتيجي الذي انتقل إلى أيدي الشعب وأنه لم يعد بإمكانه أن يحكم بنفسه ، وبينما الطريقة القديمة ، إننا نتكلم عن العملية التي يتغدر عكسها الان والتي يدرك العدو والمدعي أنها تقضي إلى الزوال الحتمي لنظام الفصل العنصري .

وفي محاولة يائسة لإيقاف مد المقاومة الجماهيرية في الداخل ، وال فقط والجزاءات على الصعيد الدولي ، شرع نظام بريتوريا في اتباع نهج مزدوج ، أحد جانبيه هو الذي أكد ماغنوس مالان ، وزير دفاع النظام منذ سنوات قليلة مضت ، والذي اعترف بأنه ، ب رغم القوة العسكرية ، لا يستطيع النظام أن يكسب الحرب النفسية أماما التي يشنها المؤتمر الوطني الأفريقي . وفي هذه المناسبة ، أكد على الحاجة لأن تكون الحملة التي يشنها النظام حملة سياسية بنسبة ٨٠ في المائة وأن تستهدف كسب قلوب وعقول الشعب ثم يبقى منها ٢٠ في المائة للناحية العسكرية . وفي سبيل ذلك تكون الحملة أعلن بـ. وـ. بوتا علينا سياسة نظمه في محاولة التعاون مع "المعتدلين السود" الذين يرغب في إشراكهم في السلطة .

ويستمد النهج الآخر للحملة من ولاء النظام لجميع مفاهيم ومنطلقات الفصل العنصري بما فيها النظام الذي يقضي بأن البيض متوفون بالسلبية على السود وأن العمل العنصري من وحي إلهي ، وأن العنصريين في جنوب أفريقيا ، بمفهوم ممثلي للحضارة الغربية المسيحية البيضاء ، هم الدرع الذي يصد انتشار التغوط الشيعي في أفريقيا .

ويمكن تقصي أصول هذه الاستراتيجية في البيان الذي أعلن فيه بوتا سياسته أثناء انتخابات أيار/مايو المقتصدة على البيض ، عندما أعلن الحاجة إلى محقق المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات غير البرلمانية قبل البحث عن تعاون المعتدلين السود الذين يتشاركون معهم في السلطة . وقد اتخذت هذه الحملة شكل اختطاف كواذر من المؤتمر ومنهم ابراهيم اسماعيل ابراهيم وبريسيلان نيياندا من مملكة سوازيلند . كما اتخذت شكل اغتيال ١٣ من كواذر وزعماء المؤتمر الوطني الأفريقي ومنهم كاميروس ماكي عضو اللجنة التنفيذية الوطنية الراحل . واتخذت أيضا - كما كشفت المحاكمة التي أجريت مؤخرا في لندن - شكل خطة لاختطاف ١٥ من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي من بينهم الرفيق الرئيس أوليفير تامبو . وفي الوقت نفسه يواصل النظام إنفاق ملايين الدولارات في حملة الدعاية للتشيل من سمعة المؤتمر الوطني الأفريقي بينما يعزز مواقف الجماعات الخائنة المتزايدة العدد التي يحاول أن ينال رضاها كي تتعاون معه .

وهذا يشكل دليلا آخر على أن نظام بوتا ليس لديه رغبة ولا نية الدخول في أي مفاوضات ملمية . بل العكس ، فكل ما يفعله هذا النظام موجه إلى تدمير حركة الـ حرير الوطني وقمع الحركة الديمقراطية وتعزيز وإدامة نظام الفصل العنصري القائم على السيطرة البيضاء . وهو يشن حملة طابعها التصميم على القضاء على المؤتمر الوطني الأفريقي وعلى الحركة الديمقراطية .

إننا ننادي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يواجهها هذا التحدي بإيلاء الدعم السياسي الملائم للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتمتع بشغل غير مسبوق في البلاد اليوم . وينبغي العمل على إحباط المحاولات التي ترمي إلى جر عمالة البانتوستانات وغيرهم إلى قبول حل يقوم على فصل عنصري جديد .

إن الصراع في بلادنا قائم بين قوى التحرر الوطني والديمقراطية من ناحية ، وبين قوى العنصرية والرجعية من ناحية أخرى . وأي مفاوضات لا بد وأن تجري بين هاتين القوتين ممثلتين في تكويناتها التنظيمية المختلفة . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي في هذا الإطار أن يضم صوته إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ويرفع ، بغير تحفظ ، المجلس التشريعي الوطني المقترن الذي يسعى نظام بوتا إلى إنشائه بتشريع يسن مجلس برلمان القائم على الفصل العنصري وعلى أساس الدستور ، والذي أدانته الجمعية العامة ومجلس الأمن يعتبرين إيهاباً باطلة ولاغيا . ويُسَعِ المجلس التشريعي الوطني إلى ترسیخ هيكل الفصل العنصري وإضفاء الشرعية عليها ، تلك الهيكل التي تنادى لكي نقضى عليها .

إن موقف المؤتمر الوطني الأفريقي من المفاوضات موقف واضح كما ورد في البيان الصادر في ٩ تشرين الأول / أكتوبر عن اللجنة التنفيذية الوطنية الذي يذكر في جملة :
إننا نود مرة أخرى أن نؤكد من جديد أن المؤتمر الوطني الأفريقي وجماهير شعبنا ككل على استعداد عن طيب خاطر للدخول في مفاوضات حقيقة بشرط أن تهدف إلى تحويل بلادنا إلى ديمقراطية موحدة وغير عنصرية» .

ومع ذلك ، عندما ينظر بياننا إلى سجل نظام بريتورياً متمثلاً في عدم الانصياع إلى اتفاق نكوماتي واتفاق لوماسكا وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يمسي قائلاً :

"إن منطقتنا على وعي كامل بالطبيعة الخائنة والخداعة لنظام الفصل العنصري . وانطلاقا من هذه التجربة ، نصر قبل إجراء أي مفاوضات على أن يدلل نظام الفصل العنصري على جديته بتنفيذ تدابير مختلفة من شأنها أن تخلق مناخا يؤدي إلى تلك المفاوضات . ومن هذه الشروط الإفراج بغير قيد ولا شرط عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين وجميع مناضلي الحرية المسجونين والأسرى وكذلك وقف جميع المحاكمات السياسية . ولا بد من رفع حالة الطوارئ ولا بد من سحب الجيش والشرطة من المدن وقصرهما على الثكنات . ولا بد كذلك من إلغاء جميع التشريعات القمعية وجميع القوانين التي تتبع لنظام الحد من حرية الاجتماع والتعبير والصحافة وغيرها . ومن هذه القوانين المطلوب الرجوع عنها قانون الجمعيات المشاغبة وقانون الادارة الوطنية ، وتعديل القوانين العامة ، وقانون المنظمات غير الشرعية وقانون الامن الداخلي وغيرها من القوانين واللوائح المماثلة .

"ونحن نفتئتم هذه الفرصة لكي نؤكد مرة أخرى على أن المؤتمر الوطني الأفريقي يعارض أي مفاوضات مرتية . إننا نعتقد اعتقادا جازما أن الشعب نفسه يجب أن يشارك في تحديد مصيره ومن ثم لا بد أن يشارك في أي عملية تفاوضية" . وفي هذا السياق يجب الترحيب بالإفراج عن غوفان مبيكي بوصفه تطورا مهما ونصرأ لا بالنسبة للوطنيين في جنوب افريقيا فحسب بل أيضا بالنسبة لجميع شعوب العالم المحبة للعدل بشكل عام ، التي لم يعد بوسع نظام بريتوريا المعزول بالفعل أن يتتجاهل حملتها التي تشن بغير هوادة للإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين من جنوب افريقيا . ومع ذلك ففي سبيل أن يصبح التطور تغييرا مفيدا ولله مفزا ، ينبغي أن يعقبه مباشرة إفراج غير مشروط أيضا عن نلسون مانديلا وولتر سيسولو وأحمد كاثرادا وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين بمن فيهم الأطفال .

وبينما نجتمع هنااليوم ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصري شن غزو واسع النطاق على جمهورية أنغولا الشعبية بوحشية مكثفة . وقد أكدت الزيارة التي قيبل إن بـ. و. بوتا قام بها إلى جنوبى أنغولا صلف بريتوريا ومحاولتها اليائسة تأمين مشاركة فعالة من جانب حكومة ريفان في هذا العمل المناهض لافريقيا . ولا يمكن أن يكون هناك تحد أكبر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام أكثر من هذا الإجراء . وعليهم أن يتتخذوا إجراءً فوريًا ومناسبًا ضد نظام بريتوريا . كما أن المجازر التي تكرر ارتكابها من جانب العمليات المسلحة في موزامبيق والتي قتل فيهاآلاف من المدنيين ، تدعونا بدورها لاتخاذ إجراءات عاجلة بنفس القدر .

وإنني أعتقد هذه الفرصة لكي أؤكد أن المؤتمر الوطني الأفريقي ، سيعمل بالتعاون مع الحزب والحكومة في جمهورية تنزانيا المتحدة على أن يعقد من ١ إلى ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ مؤتمر دولي في أروشا . وسيكون موضوع المؤتمر هو "شعوب العالم ضد الفصل العنصري" . ومن أجل إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا" . ونأمل أن يتمتد المؤتمر لمعالجة قضايا مختلفة من بينها قضية الجراءات .

إن منظمتنا تشكر اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري ، وكل من ساعدوها في تمويل هذا المشروع ، وتناشد من لم يتبرعوا حتى الان أن يفعلوا . وفي هذا المنعطف ، وتمشيا مع العديد من قرارات الجمعية العامة ، والتأييد الساحق للمجتمع الدولي ، تناشد الجمعية العامة مرة أخرى أن تتحث مجلس الأمن على أن يجتمع فورا لاعتماد عقوبات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (الدورة الخامسة) المعتمد في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة لمراقبة جامعة الدول العربية .

السيد منصوري (جامعة الدول العربية) : يطيب لي أن أتقدم لسيادتكم بأحر التهاني وأطيب التمنيات ، باسم جامعة الدول العربية . إن انتخابكم وتوليكم لهذا المنصب الهام يعد خير دلالة على الثقة التي تتمتعون بها شخصيا ، كما أنه دلالة واضحة للدور الذي تلعبه بلادكم حكومة وشعبا من أجل تحقيق السلام وبلغه أهداف ومقداد ميثاق الأمم المتحدة .

وتعتز جامعة الدول العربية بروابط الصداقة التي تجمع بلادكم بالدول العربية ، كما تعتز الأمة العربية بموافقتكم الشافية إزاء القضايا العربية العادلة ، والمصيرية للشعوب ، وبوجه خاص ، موافقا بلادكم المساندة للقضية الفلسطينية .

لم يشهد التاريخ مثل الممارسات الإنسانية المهينة التي ينتهجهها نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا ، حيث يعتمد تنفيذ هذه السياسات على التمييز العنصري المؤسسي . إن نظام الأقلية العنصرية يعمد ، انطلاقاً من سياسات الفصل العنصري الرسمية ، على فرض هيمنته ، وممارسة القهر والاضطهاد والتنكيل بأغلبية المواطنين السود في جنوب افريقيا .

منذ أمد طويل دأبت الأجهزة الرسمية لنظام الفصل العنصري ، من شرطة وجيش وغيره من المؤسسات العسكرية ، على البطش بأبناء شعب جنوب افريقيا ، كما أن حكومة جنوب افريقيا ومؤسساتها القمعية ، تعمد من خلال من قوانين الطوارئ التي لاتزال مازية المفعول ، على البطش بعنصار المقاومة الوطنية ، في محاولة يائسة لإخماد وقهر المقاومة الباملة التي تزداد إصراراً وعزمًا في وجه تصاعد القدر والإذلال . لقد وقف شعب جنوب افريقيا المناضل متهدلاً خلف منظماته القيادية في مواجهة نظام الفصل العنصري الذي لجأ إلى الاعتقالات والاحتجازات التعسفية ، ولايزال هذا الشعب مستمراً في الكفاح ضد إجراءات القمع الوحشية التي يتبعها نظام بريريوريا .

إن التقرير المعروض أمام جمعيتنا الموقرة يشير إلى أن هذا النظام الوحشي يمارس السياسات التعسفية على نحو عشوائي فيما راح ضحية هذه الاعمال الاجرامية ، العديد من النساء والأطفال والعجزة . وإن الأطفال دون سن الثامنة عشر ، أصبحوا من ضمن أهداف الاضطهاد القسري ، فيما يحتجز حالياً ما يراوح بين ثلاثة وخمسة طفل لم يبلغوا من الرشد ، كما أنه توجد في جنوب افريقيا معسكرات سرية لاحتجاز الأطفال الذين يرغمون فيها على الخضوع لمختلف جوانب غسل الأدمغة من خلال دروس خاصة ترمي ، على حد مزاعم مسؤولين رسميين لنظام الفصل العنصري ، إلى تسهيل استغاثتهم في مجتمعاتهم . وهذا إدعاء باطل وغير صحيح ومرفوض .

لا يكتفي نظام الفصل العنصري بانتهاج سياساته العنصرية التي تمثل جريمة ضد الإنسانية ، وتعد إهانة لكرامة الإنسان ، ولكن يعمد هذا النظام إلىشن الهجمات العسكرية ضد الدول المجاورة ، حيث تواصل حكومة جنوب افريقيا العنصرية سياساتها العدائية ضد السلامة الاقليمية ، ووحدة أراضي الدول المستقلة المجاورة لها . ومن جهة أخرى ، فإن حكومة جنوب افريقيا لاتزال تستمر في احتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا وتقطنه أبناء شعبها ، بل تعرقل تحقيق استقلال ناميبيا من خلال ربط الاستقلال بموضوع انسحاب القوات العسكرية الكوبية من أنغولا .

إن ما أعلنه نظام بريتوريا من تحسين العلاقات العرقية ، من خلال الادعاء بالاصلاحات الدستورية ومزاعمها بشأن إلغاء "هويات المرور" لم تكن سوى إصلاحات مزيفة غير حقيقة ، ولا تمثل في الواقع سوى مناورات تعطيلية تستهدف تهدئة السخط العالمي ، وترمي في المقام الأول إلى موافلة سياسة الفصل العنصري .

إننا في جامعة الدول العربية ، نؤيد موقف الأغلبية العظمى من مواطنى جنوب إفريقيا الرافض لهذه المراوغات والتفييرات الشكلية الزائفة ، ونطالب المجتمع الدولى ، ببيانه نظام الفصل العنصري بأكمله ، وإنشاء مجتمع ديمقراطي موحد وحر على أساس الانتخابات العامة .

كما تطالب جامعة الدول العربية ، تأكيدا للعديد من قرارات مجلس الجامعة ، بأن يفرج نظام بريتوريا عن نلسون مانديلا وكل السجناء المحتجزين والاشخاص المحسدة إقامتهم ، وأن يتم رفع حالة الطوارئ ، وكذلك إلغاء القوانين العنصرية . وترى جامعة الدول العربية أنه من الضروري أن يُمنع العمال كامل حقوقهم النقابية ، ويتعين القضاء على هياكل البانتوستانات ، وبده الحوار السياسي مع الزعماء الشرعيين لاغلبية السكان ، بغية الاستئصال الغوري لشامة الفصل العنصري ، وإقامة حكومة ديمقراطية نيابية ، إننا في جامعة الدول العربية وفي كافة أرجاء الوطن العربي ، نؤمن بأن من المعاوبة يمكن إجراء اصلاحات محدودة على سياسة الفصل العنصري ، ولا بد من تغيير جذري شامل للنظام .

لقد مض ما ينذر الأربع عقود ولا تزال الأمم المتحدة تبحث في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا ، ولقد بذل المجتمع الدولي في هذه الفترة الزمنية جهودا هائلة لوضع حد لهذا النظام البغيض للتمييز العنصري والإهانة والإذلال لاغلبية شعب على أرض آبائه ومسقط رأس آجداده . وفي خلال تلك السنوات الأربعين ، ابتكرت حكومة جنوب إفريقيا - متغافلة قرارات الأمم المتحدة ومتغيرة الإرادة الدولية - آلاف الحيل والذرائع معتمدة في ذلك على التواطؤ والتسامح من جانب عدد قليل محدود من الدول لإطالة أمد سياستها العنصرية .

بيد أن حلقة الإرهاب المريرة التي تبنتها حكومة جنوب افريقيا ، تبين أنها تسعى في اتباع محاولة مستميتة للحفاظ على الاس التي أصبحت الان متداعية بسبب التمييز العنصري ، وإلا كيف يمكن للمرء أن يفسر عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والإبادة الجماعية المتزايدة وقمع حرية التجمع والصحافة . يحدث كل هذا في حين أن المطلب الأساسي للمواطنين الأصليين ، هو الاعتراف ببساط الحقوق الأولية التي يدمر عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وتجدر بالذكر هنا أن السبب الرئيسي لتعنت حكومة جنوب افريقيا في انتهاج سياساتها العدوانية وتحديها للارادة والشرعية الدولية وعدم امثالها لقرارات الأمم المتحدة وعدم الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي العادلة ، يمكن في استمرار بل وتعزيز أوجه التعاون القائم بين بريطانيا وعدد من البلدان والشركات عبر الوطنية التي تسعى بكل الوسائل إلى غاياتها المتمثلة في جمع الارباح الطائلة من خلال استغلال الشروط البشرية والمادية لجنوب افريقيا ونامibia .

إن هذه العلاقات التجارية والاقتصادية والعسكرية ، تؤدي إلى زيادة إفقار الأغلبية السوداء ونهب الشروط الطبيعية للبلاد . كما تشجع زعماء جنوب افريقيا على موافلة سياساتهم القائمة على الفصل العنصري والعدوان . وهذا هو الاطار الوحيد الذي يتبغي للعالم أن يقيّم من خلاله تلك العلاقات الوثيقة والمميزة القائمة بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ونظام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

هذا ولا بد لنا من الاشارة في هذا المجال إلى أن ما أعلنته سلطات الاحتلال الصهيوني حول ما يسمى بإجراءات الحظر ضد جنوب افريقيا ، ما هو إلا مجرد لعبة ذكية لتفادي الاجراءات الواردة في "تشريع كونغرس الولايات المتحدة لعام ١٩٨٦ ، المعروف "قانون الولايات المتحدة الشامل المناهض للعمل العنصري وتشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٦" ، الهدافه الى إعادة النظر في تقديم العون الى البلدان التي تخالف الحظر الإلزامي للأسلحة ضد جنوب افريقيا . وإن ما جاء في التقرير A/42/22/Add.1-S/19217 المعروض أمام الجمعية العامة يكشف عن حقيقة النوايا الاسرائيلية من موقفها تجاه

تعاملها مع جنوب افريقيا . كما أن هذا التقرير يختم بالذكر الاعتقاد بأن اسرائيل هي أكثر الجهات التي تمد جنوب افريقيا بالأسلحة وذلك بمعدل ما يراوح أكثر من مليار راند سنويا ، ذلك فضلا عن التعاون التقني السري والمخابرات والتعاون في مجال البحث العسكري القائم بين صناعات الأسلحة في جنوب افريقيا واسرائيل .

كما يشير التقرير بتدارك تمام الى الخطورة البالغة لبعد التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وخاصة إدخال عنصر الابتزاز النووي الى القارة الافريقية ، من خلال التعاون النووي الوثيق بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، مما يشكل تهديدا كبيرا على الدول الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي .

إن الدول العربية التي تعتبر قضية الحرية وحق تقرير المصير والاستقلال وحدة متكاملة ومبنية على الاعراف والشرعية الدولية ، تقف باستمرار بجانب شقيقاتها في افريقيا في هذه المرحلة الحاسمة للكفاح التحرري ، بل وتجد الدول العربية نفسها طرفاً أصيلاً في معركة إزالة الفصل العنصري وتحقيق الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا .

وما برجت الدول العربية تؤكد ، بمحنة مستديمة ، بموجب قرارات مجلس الجامعة وقرارات القمة العربية ، التزامها بمواءلة مقاطعتها الكاملة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا في كافة المجالات ، كما تؤكد عزمها على مواءلة مساعيها الحقيقة لفضح سياسات وممارسات نظام الفصل العنصري . وتدعى الدول العربية في كافة المحافل الدولية لعزل نظام بريتوريا وفرض العقوبات الإلزامية والمقاطعة الشاملة عليه عن طريق تطبيق الفصل السابع من الميثاق .

وتدعو الدول العربية وجامعة الدول العربية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته كاملة تجاه شعب جنوب افريقيا ولدعم حركتي تحريره الوطنيتين - المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا - وممارسة المزيد من الضغوط على النظام العنصري لإجباره على احترام الارادة الدولية وتحقيق مشيئة الأغلبية الوطنية في ممارسة حقوقها السياسية والدستورية والوطنية في مجتمع ديمقراطي عادل .

وفي هذا السياق ، أكد مجلس جامعة الدول العربية على أن الدعم والمساندة التي تقدمها بعض الدول الغربية لنظام جنوب إفريقيا عن طريق استمرار علاقاتها القائمة معه في مثـل المجالات ، يمثل أحد عوامل استمرار نظام الفصل العنصري وبواعثه .

وتؤكد الدول العربية أن التعاون القائم بين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ونظام تل أبيب العنصري ، يمثل محورا رئيسيا من محاور التأثير الاستعماري العنصري ضد الدول العربية والدول الإفريقية ، وترى جامعة الدول العربية ضرورة تضافر الجهود الإقليمية وفيما بين الأقاليم والجهود الدولية لمجابهة هذا الوضع المحقق بالخطورة على السلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلي

الدول الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد مدة الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد بعشرين دقيقة للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتتلايه بها الوفود من مقاعدها .

السيد فلاكي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم

مارسة لحق الرد فيما يتعلق بالكلمتين اللتين استمعنا إليهما صباح اليوم من ممثلي الإمارات العربية المتحدة وسوريا أثناء مناقشتنا لمسألة الفصل العنصري .

إنني لم أفق أبداً من النهاية التي تملّكتني حتى بعد أن قضيت ساعات طويلة في هذه القاعة إزاء الجهل المتمس بالمكر والنفاق المتمس بالوقاحة اللذين أبداهما بعض الممثلين هنا . وفي يدي الآن الوثيقة A/42/45 المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، التي نشرت صباح اليوم والمعروفة "تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب إفريقيا" وأسمحوا لي بأن أقتبس الآن من مقدمة هذا التقرير :

"النفط والمنتجات النفطية يعتبران من الامور الحيوية لقطاع النقل والقوات العسكرية وقوى الشرطة في جنوب افريقيا" . (A/42/45-S/19251 ، الفقرة ٨ ، ص ٧)

وفي المرفق الثالث من هذا التقرير الذي يتناول حالات الانتهاكات يرد في المفحات من ٤٩ إلى ٥٨ اسم الامارات العربية المتحدة في عدد كبير من الفقرات ، وهي : ٣ و ٦ و ٨ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ٢٧ و ٢٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٤١ وأخيراً ٤٤ . ويجري بحث حالات بلدان أخرى منتجة للنفط ، ولكن مما لا شك فيه أن الامارات العربية المتحدة تحتل مكان الصدارة في هذا الصدد .

وامسحوا لي بأن أدللي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بما قاله ممثل الجمهورية العربية السورية ، الذي يمثل نظاماً عُرف بتسامحه واحترامه الشديد للكرامنة الإنسانية .

لقد شعرنا بالتشجيع نتيجة للدرس الذي ألقاه علينا ممثل سوريا بشأن موضوع النازية . وإنني أشيد به لخبرته ، ولكنه كان متواضعاً للغاية . وأعتقد أن جميع الحاضرين هنا يتبين أن يدركون من أين أتى تلك الخبرة التي يتمتع بها .

يعيش في دمشق في المبنى رقم ٧ بشارع حداد رجل ، إن جاز لكم نعته بهذه الصفة ، يدعى ألويس برونز ورقم المسلسل هو ٣٤٢٧٦٧ ، وقد كان نائباً لادولف ايخمان . وبصفته هذه كان مسؤولاً عن ترحيل اليهود من النمسا واليونان ويوغوسلافيا وفرنسا .

والحقيقة أنه كان يدير معسكر الاعتقال البغيض في درانسي . وفي النتائج التي خلصت إليها التحقيقات في محاكمات نورنبرغ ، يبرز اختصامه في قتل الأطفال وإدلال المستين قبل موتهم . وبصفة عامة كان المسؤول عن ارتكاب نحو ١٣٦ ٥٠٠ جريمة قتل . وفي عام ١٩٥٤ ، صدر ضده حكم غيابي بالإعدام في فرنسا ، وحتى لا يعتقد أي فرد أن السيد برونو لم يكتشف أمره إلا مؤخراً ، فإن السجل يبين أنه في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، صدر قرار باعتقاله في المانيا . وفي ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، قدم طلب رسمي إلى الحكومة السورية لتسليميه . وقد زعم السوريون أنهم لا يعرفون شيئاً عن مكانه في أول الأمر . ولكن بعد أن تكرر نشر المقابلات التي أجريت معه في وسائل الإعلام - وكان آخرها في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي - غيرت الحكومة السورية من لهجة أقوالها . ويزعم السوريون الآن أن برونو لم يرتكب أية جريمة يمكن أن يحاكم عليها في سوريا ، ومن ثم لا يمكن تسليميه .

إذا كانت مهمة المجتمع المتحضر تقاضى بمقدار حمايته لأطفاله واحترامه لشيوخه ، فماذا يمكن أن يقال عن نظام يأوي مجرماً قاتل الأطفال وعن الشيخوخ ؟

لقد كنا جميعاً نتمنى أن تكون مفادة ممثل سوريا التي تتم عن السوقية قد تلاشت منذ ٤٢ سنة . إنه أمر يستحق الشجب ، بل إنه في التحليل الأخير غير مفهوم .

السيد حسن (الامارات العربية المتحدة) : لقد حاول مندوب اسرائيل ، أثناء ممارسة حق الرد ، الدفاع عن علاقات بلاده بجنوب افريقيا عن طريق تكرار نفس الادعاءات بـالقاء التهم على الآخرين لتبرير التعامل الاسرائيلي مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .

وأود أن أذكر المندوب الاسرائيلي بأن الكنيسيت الاسرائيلي قد اتخذ هذا العام فقط قراراً بعدم توقيع عقود تجارية جديدة مع جنوب افريقيا . وهذا يعني شيئاً : أولاً ، أن البرلمان يوافق على التعامل القائم بين النظامين . وثانياً ، أن الكنيسيت قد اتخذ هذا القرار نتيجة للضغوط التي مارستها بعض المنظمات في الولايات المتحدة ، وحرماً على استمرار تدفق الأموال الأمريكية إلى اسرائيل . ومن ناحية

(السيد حسن ، الامارات
العربية المتحدة)

أخرى ، فإن الموضوع الأهم في التعامل ، وهي النواحي العسكرية والاستراتيجية والعقائدية والنووية ، لا يتطرق إليها أحد في اسرائيل .

لا أريد أن أطيل ، ولكن تعامل اسرائيل مع جنوب افريقيا موثق رسميا في وثائق الأمم المتحدة وفي التقارير والقرارات التي صدرت عن هذه الجمعية .

إن دولة الامارات العربية المتحدة تفتخر ب موقفها المبدئي ضد العنصرية ، سواء تلك التي تمارسها جنوب افريقيا أو اسرائيل . وبالتالي ، فإننا لا ندري هل يحاول مندوب اسرائيل خداع نفسه أم خداع الآخرين .

السيد عرنو (الجمهورية العربية السورية) : قبل قليل ، حاول

المندوب الاسرائيلي ، ممثل النظام العنصري ، أن يحول أنظار الجمعية العامة عن البند الأساسي المطروح أمام هذه الجمعية الموقرة ، وهو سياسة الفعل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا . حاول أن يتحدث بنفاق ومفاجأة عن عدم وجود علاقة أساسية بين نظامه ونظام بريتوريا .

لقد استشهدت صباح اليوم بتقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري ، التقارير الرسمية الصادرة تحت إطار هذا البند ، واقتطفت منها مقتبسات عن مدى تعاون هذا النظام . ونظراً للوقت المتأخر ، فإنني لن أستشهد بكلمات كثيرة ومقططفات كبيرة واردة في تلك التقارير ، وإنما سأعطي فقرة مقتبسة من كلام قاله سفير اسرائيلي سابق في جنوب افريقيا عن مدى احترام اسرائيل للأخوة الأفارقة ، لقد نشرت صحيفة سيتزن التي تصدر في جوهانسبرغ في يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ما قاله السفير الاسرائيلي السابق الياهو لا يكن وأقتبس:

(تكلم بالإنكليزية)

"يجب أن نحدد أولاً مقدار مصالحتنا وأن نفك في الطائفة اليهودية إذ أن ... ٢٠ يهودي أهم من الدول الأفريقية السوداء . إن فرض العقوبات لن يحل أية مشاكل" .

(وأصل كلامه بالعربية)

هذه نظرة للعلاقات والممارسات المتتبعة بين النظمتين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥